في المجتمع الإسرائيلي

A
956.94
R279F

معهد البحوث والدراسات العربية

في المجتمع الإسرائيلي

محاولة أولية لدراسة التناقض
والتكامل من زاوية علماء
الاجتماع في إسرائيل وخارجها

B. C. W. Library
- 7 SEP 1971
RECEIVED

الدكتور أسعد رزوق

[قسم البحوث والدراسات الفلسطينية]

١٩٧١

المحتويات

القسم الأول

علماء الاجتماع الصهيونى

صفحة

أمام التكامل والتناقض
فى إسرائيل ٧

(ا) توطئة نظرية ٩
(ب) الجوانب الرئيسية الثلاثة ١٢
(ج) علم الاجتماع الإسرائيلى ١٥
١ ـ « آيزنشتات » وتطور المجتمع الإسرائيلى ... ١٦
٢ ـ التغير الاجتماعى فى نظر « ماتراس » ٢١
٣ ـ تغير اجتماعى أم فروقات إثنية ؟ ٣٠

(د) « المملكية » ، أو أشكال « التكامل القومى » ٣٣
(هـ) بين المثال والواقع ٣٨

القسم الثانى

مجتمع المهاجرين اليهود ٤٧

١ ـ التركيب السكانى : معطيات وإحصائيات ٤٩
٢ ـ الهجرة فى ميزان الأمن والتوسع ٦٩
٣ ـ إسرائيل واحدة أم « إسرائيلان » ؟ ٨٠

القسم الثالث

صفحة

فى المقومات الصهيونية للمجتمع السياسى ٩٧

١ — المجتمع الدائر فى الفلك الصهيونى ٩٩

٢ — دولة الحزب الواحد أم مجتمع الأحواب ١١٦

(أ) الموجة الثانية ومراكز السلطة ١٢٠

(ب) أمام تحديات السقينات ١٢٥

(ج) ولادة الحزب الأكثرى ١٢٥

القسم الأول

علماء الاجتماع الصهيونى

أمام التكامل والتناقض فى إسرائيل

(أ) توطئة نظرية :

أمام الباحث طرق عديدة لتناول موضوع المجتمع الإسرائيلي . وتعترض الباحث العربي صعوبات جمة وعقبات لابد من زحزحتها وإزالتها، قبل الالتفات إلى دراسة المجتمع القائم في وسط عالمنا وعلى الرقعة التي اغتصبها واحتلها من أرضنا .

هناك تساؤلات عديدة تتبادر إلى الذهن حالما نعكف على التفكير الجدي والمسئول والرصين بالنسبة لهذا الموضوع . ومنها نذكر على سبيل المثال ما يلي :

كيف لنا أن ندرس مجتمعاً يناصبنا العداء وتجثم قوات احتلاله العسكري فوق صدورنا ، بل إن دولته وكيانه السياسي قامتا على أشلاء الوطن الفلسطيني بعد طرد سكانه العرب واحلال جماعات يهودية من كافة أنحاء العالم محلهم ، جرى استقدامها بقصد إنجاز هذه المهمة، وترسيخ دعائم الاستعمار الاستيطاني على مراحل وفي موجات هجرة متلاحقة ومتتالية ؟

هل نحن في موقع أو وضع يسمح لنا بدراسة المجتمع الاسرائيلي إزاء الخلفية التاريخية والعينية المشار إليها ، دون الوقوع فريسة العواطف والانفعالات ، ودون التقصير عن رؤية الواقع القائم كما هو عليه بالفعل ، وليس كما يطيب لنا أن نراه أو نتصوره ؟

وما هي العوائق التي تعترض سبيلنا حين نتصدى للبحث في موضوع قريب منا ، بيد أنه ليس في متناولنا بشكل مباشر ؟

لاريب في أن المشكلة الأولى التي سوف تواجهنا عند القيام بدراسة المجتمع الاسرائيلي — كمجتمع عدو وباعتباره كياناً قائماً بذاته على صعيد

الواقع العينى ويصلح بالتالى كموضوع للدراسة والبحث — هى : كيفية اعتماد الموضوعية والتجرد عن الهوى بقدر الامكان . فلا نريد مخادعة أنفسنا إلى حد القول المطلق بأن توخى الدقة والموضوعية هو بمثابة الأمر البديهى أو تحصيل الحاصل — كما يقولون ؛ إذ ليس من السهل أبداً تخلى الباحث كإنسان له موقعه المعين فى الزمان والمكان عن رصيده النفسى من المشاعر والأحكام المسبقة والأهواء والانفعالات . ربما بدا الأمر سهلا للغاية على صعيد التفكير المجرد أو التصور النظرى . لكن المشكلة تزداد حدة كلما ازداد اقترابنا من ميدان التطبيق والممارسة . وهناك عناصر لاشعورية تلعب دورها وتمارس نفوذها فى مجال اللاوعى ، سواء شئنا ذلك أم أبيناه .

وهـــذا لا يعنى بالطبع أن نشدان الموضوعية وترك الحقائق والوقائع تتحدث عن نفسها بنفسها هو مسألة بعيدة المنال أو ضرب من المحال . كلا ! ليس القصد من وراء ذلك إقعاد الهمة أو تثبيط العزيمة بالنسبة لتجرد البحث وموضوعية الدراسة . بل يجدر بنا — والحالة كما هى عليه فى حتمية لاسبيل إلى التخلص من نفوذها المطلق — أن نتنبه بقدر الامكان إلى مسألة من هذا النوع ، وأن نحرص كل الحرص على عدم استباق النتائج وإطلاق الأحكام التعميمية الجائرة .

جلّ ما نريده ونتوخاه فى هذا المجال يتعلق بكيفية الفهم الصحيح للمجتمع الذى نتخذه موضوعاً لدراستنا ، دون أن يكون المجتمع المذكور «فى متناولنا» بحيث نستطيع تناوله «عن كثب» وتتبع تطوراته بصورة مباشرة ، أو مشاهدته ومعاينته على الطبيعة دون اللجوء إلى وسيط ؛ فالمطلوب منا ليس هو إطراح العاطفة جانباً ، لأن العاطفة جزء لا يتجزأ من كياننا الانسانى ، وشخصيتنا الذاتية والقومية . بل نحن مطالبون هنا بالارتفاع على العواطف ، لكى نتيح لأنفسنا كباحثين ودارسين فرصة النظر إلى إسرائيل وإلى المجتمع الاسرائيلى باعتبارهما واقعاً قائماً له أبعاده ومعطياته العينية الراهنة .

وبكلام آخر ، علينا أن نرى مراكز القوة والايجابية مثلما نرى مواطن الضعف ومكامن السلبية . فلا يشغلنا الموقع القومى والسياسى الذى يتحكم فى نقطة انطلاقنا ويوجهها عن رؤية كل ما يطالع الباحث من إنجازات وحقائق ، لكى نكتفى فى التلذذ اللفظى والاستغراق الحماسى برؤية المشكلات والجوانب المظلمة . إن الفهم الصحيح لا يستقيم بتفضيل ناحية التمنى على جوانب الواقع الراهن .

وإذا كنا نعانى إلى حد لا يستهان به من جراء جهلنا باللغة العبرية التى تستخدمها إسرائيل وتكتب بها ـ مما يحتم علينا بدوره اللجوء إلى المراجع والمصادر الأجنبية ـ فلا يعنى ذلك بطلان الأساس العلمى للدراسة أو افتقار البحث كلياً إلى مقوماته الرئيسية . يمكننا دون ريب الاستفادة من مطبوعات العدو الاسرائيلى وكتاباته التى أخذت تجد سبيلها إلى عالم النشر فى اللغات الأجنبية ، ولا سيما الانجليزية والفرنسية والألمانية . وهناك دراسات إسرائيلية فى حقل علم الاجتماع تحاول تقديم النتائج التى توصل إليها الباحثون فى تركيب المجتمع الاسرائيلى وتطوره ، وفى اتجاهاته ومفاهيمه الرئيسية . هذه الدراسات وجدت طريقها إلى النشر فى العالم الغربى . ولا بأس من التعويل عليها ، دون الانصياع الأعمى لكل ما يصدر عنها أو يرد فيها .

وأخيراً ، لا نريد بالطبع الوقوع ضحية لما يراه العدو فى تعريف العالم الخارجى عن أوضاعه وأحواله . بل ينبغى لنا الرجوع إلى مصادر عديدة . واعتماد المقارنة بينها ، مثلما يترتب علينا أن نتوخى الدقة والرصانة ؛ بالاضافة إلى وجوب تحرى الحقائق وتمحيصها والوقوف على الدوافع الكامنة وراءها ـ إذا كانت تستند إلى دوافع وبواعث تقع خارج منطوقها ومضمونها .

كما أننا لا ننشد تكوين فكرة عن الموضوع فحسب ، أو الخروج

بانطباع معين يوفر علينا مؤونة البحث والاستقصاء الجدّى . بل نهدف إلى فهم المجتمع الإسرائيلى على حقيقته وفى واقعه – رغم الصعوبات التى تكتنف عملية الفهم هذه . وربما ليس من قبيل المبالغة أو التبجح الأجوف أن نقول : هذا الفهم لا بد حاصل ، متى عكفنا عليه وبذلنا قسطاً من الاهتمام المسئول والجهد الموجه . إن الفهم يزيدنا قوة ويعزز مركزنا . وفهم العدو هو شرط أساسى لإحباط خططه وقطع الطريق على تحركاته وإحراز النجاح فى عملية احتوائه ، والاستعداد لمجابهته على صعيد مصيرى حاسم . إذن ، علينا الوصول إلى موقع المعرفة الذى يتيح لنا فرصة فهم العدو بمقدار أكبر من فهمه هو لذاته . وهذا الأمر ليس فى حكم المتعذر تحقيقه أو المحال بلوغه . إذ يفقد الفهمُ المنشود والمرجو مغزاه ويذهب سدى، ما لم يرتفع بنا إلى مستوى التفوق وامتلاك زمام الموضوع، والسيطرة الثابتة على مقدراته وجوانبه المختلفة .

* * *

(ب) الجوانب الثلاثة :

بعد هذه التوطئة النظرية التى لا مناص منها ، ننتقل إلى الدخول فى صلب الموضوع الذى ننوى التصدى له وتناوله من زاوية البحث والدراسة . وهنا أيضاً لا بد لنا — إذ نقف على عتبة الموضوع المعنّى — من طرح السؤال المتعلق بمنهجية البحث فى المجتمع الإسرائيلى : كيف نريد دراسة هذا المجتمع ، البعيد عنا والقريب منا فى آن واحد معاً ؟ ما هى المسائل التى ينبغى لنا تناولها فى سياق البحث عن بنية هذا المجتمع ومقومات وجوده، بالإضافة إلى التناقضات السائدة أو المتأصلة فيه ؟ وكيف يقوم العلم بدراسة المجتمعات إطلاقاً ، وهذا المجتمع المعين على وجه التخصيص والتحديد ؟

أسئلة صعبة للوهلة الأولى ، لكن أحكام المنهج تفرضها علينا . وينبغى

التقيد بها ، إذا شئنا إرساء الدراسة على دعائم موضوعية وعلمية أكيدة ، وما دمنا نتوخى الدقة والمعرفة الصحيحة .

هناك أكثر من منحى لتناول موضوع « المجتمع » بالنسبة لعلماء الاجتماع . وهذه الحقيقة تصدق على المجتمع الإسرائيلى ، مثلا على النحو الآتى :

أولا — الجانب السياسى لهذا المجتمع ، والدولة باعتبارها المظهر السياسى لوجوده . إذّاك ينبغى لنا التحدث عن الوضع السياسى وعن النظام السياسى السائد فى فلسطين المحتلة ، مثلما يترتب علينا معالجة أمور من النوع التالى : أين تقبع مراكز السلطة السياسية فى إسرائيل وكيف تتوزع القدرات والسلطات ؟ هل يجوز اعتبار الكنيست الإسرائيلى مركزاً للسلطة ؟ وماذا بشأن الافتراض الشائع من أن زمام السلطة السياسية فى إسرائيل يقبض عليه قدماء المهاجرين الذين حملتهم الموجة الثانية للهجرة اليهودية إلى فلسطين (١٩٠٤ — ١٩١٤) ؟ ما هى مصادر السلطات فى البلاد : الدستور؟ (أو القانون الأساسى) — الكنيست ؟ أحزاب الإئتلاف الوطنى أم الحزب الواحد (الماباى سابقا ، وحزب العمال الإسرائيلى الموحد)؟ الحكومة؟ أو العلاقة القائمة بين الحكومة والكنيست ؟

ثانياً — مشكلة التكامل الاجتماعى (Social Integration) — وهى المشكلة التى تدور حولها معظم البحوث والدراسات التى يقوم بها علماء الاجتماع فى إسرائيل . واللفظة المستخدمة فى الكتابات الإسرائيلية للدولة على عملية التكامل الاجتماعى هى لفظة مشتقة من كلمة « مملكة » : Mamlacha أى Mamlachtiout

أو «مملكيّة» — لو جاز لنا هذا التعبير . فالمقصود بها هو الدلالة على عملية التكامل الاجتماعى والقومى الدائرة فى إسرائيل منذ ١٩٤٨ .

ويأتى استعمال اللفظة المذكورة قياساً على حكم القضاة فى الزمن التوراتى القديم — أى عندما تسنى فى نهاية الأمر وعلى عهد القضاة العبرانيين — عوثنيل، إيهود، ديبوراه، جدعون، يفتاح وشمشون : هم القضاة الرئيسيون — توحيد الأسباط الاثنى عشر لبنى إسرائيل تحت ظل أول مملكة يهودية فى فلسطين ، بعد أن كانت تلك الأسباط منقسمة على نفسها شر انقسام .

أما اللفظة بمفهوم القضاة الصهيونيين الجُدد فإنها تشمل العمليات والمهمات التالية بالنسبة للمجتمع الصهيونى فى فلسطين :

— عملية تجميع اليهود من أطـــراف الأرض وتوطينهم فى البلاد التى تحتلها الصهيونيّة .

— مهمة التعبئة السياسيّة والاجتماعيّة التى تُلقى على عاتق الحكومة فى إسرائيل .

— تثبيت الأشكال والصيغ المجتمعية التى تتلاءم مع طبيعة النظام القائم ، وتخدم أغراض الدولة وأهدافها البعيدة .

— تحقيق عمليات استيعاب المهاجرين الجدد وإدماجهم فى جسد المجتمع — تحت الشعار الصهيونى القائل بتذويب الفروقات الإثنية والثقافية بين اليهود الذين استوطنوا فى البلاد، وصهرها فى بوتقة إسرائيلية واحدة .

ولنا عودة إلى هـــذا الجانب العام فى دراسة المجتمع الإسرائيلى بعد فترة وجيزة .

ثالثاً — الجانب المتعلق بالمؤسسة العسكرية ودورها فى حقل المجتمع وإطار الدولة على حد سواء . ماهى العلاقه القائمة بين العسكريين والمدنيين فى إسرائيل ؟ وكيف نفهم القول الذى يرى فى إسرائيل بلداً ديمقراطياً قوامه تلك الديمقراطية التى تعززها الحاميات العسكرية ؟ ماهو الدور الذى تلعبه المؤسسة العسكرية فى ميدان الصناعة والتصنيع ، أو فى مجال العمل لإزالة الفروقات الاثنية بين فئات السكان وقطاعاتهم المختلفة ؟ أى مغزى هناك تنطوى عليه نظرية «الأمة التى تحت السلاح» أو إدعاء «الجيش هو مدرسة الأمة» أو «الجيش هو مدرسة الأمة لتخريج المدراء فى حقل الأعمال» . هل يوجد شيء اسمه «الجيش العقائدى» فى إسرائيل ؟ وما هو المقصود بمفهوم الجيش المؤلف من كافة المواطنين القادرين على حمل السلاح — «كل مواطن جندى» (Citizen Army) ؟ أو كيف نفهم الدور الذى يمارسه العسكريون فى مجال السياسة وعلى صعيد «بناء المجتمع والأمة» ، بالإضافة إلى اتساع نطاق هذا الدور . وهل يجوز اعتبار إسرائيل مجتمعاً عسكرياً قائماً بذاته ؟

(ج) علم الاجتماع الاسرائيلى

هذه نماذج للجوانب الرئيسية التى يجوز لنا تناولها فى الحديث عن المجتمع الاسرائيلى كمدخل إلى دراسة هذا المجتمع والتعرف إلى بنائه الداخلى والتناقضات السائدة فيه .

ولنتساءل ، قبل المضى فى تحديد النواحى التى سوف تستأثر بنصيب أوفر من بحثنا هذا ، عن موقف المنهجية الاسرائيلية والصهيونية من دراسة المجتمع الاسرائيلى الراهن . كيف ينظر علمـــاء الاجتماع والباحثون فى

إسرائيل إلى ظاهرة مجتمعهم ، وماهى الأساليب والطرق التى ينهجونها فى دراستهم لتلك الظاهرة وتحديدهم لمعالمها الرئيسية .

هناك شبه إجماع لدى العلماء والباحثين الاسرائيليين يقضى بالتركيز على « عملية التغير أو التحول الاجتماعى » (Social change) . إنطلاقاً من واقعتين لعبت كل منهما دوراً أساسياً فى دفع عجلة التغير بالنسبة للقيم والمؤسسات والتركيب السكانى والتوزيع المهنى وغير ذلك من الدلالات والمؤشرات الاجتماعية للتغير والتطور . الواقعة الأولى تتعلق بإنشاء الدولة وقيامها ، بينما تتصل الواقعة الثانية بحقيقة وأبعادِ الهجرة اليهودية الجماعية التى أعقبت إعلان الدولة .

كيف حاول علماء الاجتماع الاسرائيليون أن يفهموا هذا التغير الذى يحظى بتشديد متكرر من جانبهم ؟ وكيف جعلوا منه بالتالى موضوعاً علمياً لدراسة المجتمع الاسرائيلى ؟

سوف نختار ثلاثة من هؤلاء الباحثين لكى نتعرف من خلال أفكارهم ونظراتهم إلى الكيفية التى ينظر بها علماء الاجتماع فى إسرائيل إلى طبيعة تكوين مجتمعهم والقوى الفاعلة فى تطوره ، بالاضافة إلى مؤشرات هذا التطور والدلالات التى ينطوى عليها .

١ — آيزنشتات وتطور المجتمع الاسرائيلى :

يميز البروفسور إيزنشتات ، أستاذ علم الاجتماع فى الجامعة العبرية بالقدس ، بين أربعة خطوط رئيسية للتطور الذى شهده « اليشوف »

(المستوطن اليهودى بفلسطين) منذ قيام الدولة وتوقف الهجرة الجماعية على نطاق واسع هذه الخطوط هى كما يلى[١] :

(أ) مركزية السلطة السياسية فى البلاد : أصبحت السلطة محصورة أو مركزة بيد الحكومة المخولة صلاحية التنفيذ . وقبل عام ١٩٤٨ كانت هناك عدة هيئات تنفيذية تعمل إلى جانب بعضها. لكن واحدة من تلك الهيئات لم تتمتع بالسلطات الالزامية العائدة للدولة المركزية ، علماً بأن التجمعات المحلية لليهود فى فلسطين تمتعت بمقدار كبير من الاستقلال الذاتى إزاء مختلف المراكز المتواجدة فى ظل الانتداب .

(ب) تحولت السلطة السياسية بعد عام ١٩٤٨ إلى غاية فى حد ذاتها ، حيث أخذ الطامحون يسعون للوصول إليها والاستئثار بمقاليدها. بينما كانت هذه السلطة قبل عام ١٩٤٨ — على حد قوله — وسيلة نحو غاية معينة ؛ فالسعى نحو السلطة آنذاك كان يتم بغية تحقيق الأهداف والغايات الاستعمارية والاستيطانية وإنجاز المثل العليا للرواد الصهيونيين . ولم تكن حيازة السلطة فى حينه مرتبطة بالحصول على المنافع المادية والمكافآت، بينما أصبحت الآن تجلب معها الترقيات والفوائد على صعيد المركز والمكانة والرتبة .

(ج) بواعث الالتزام السياسى وأشكاله تغيرت لدى المواطن؛ فالمبادرة

(١) — انظر مقالة « اسرائيل » التى كتبها S. N. Eisenstadt لمجموعة الدراسات التالية :
A. M. Rose (ed.) The Institutions of Advanced Societies (Minneapolis 1958) pp. 384-443.

الجماعية باتجاهها الطوعى وتطلعها نحو المستقبل تنحت جانباً، لكى يحل محلها لدى الكثيرين من الناس « موقف سلبى » راح يتوقع من الدولة وحدها أن تأتى بالحل الملائم للمشاكل السياسية . وأصبحت نشاطات الدولة إلى حد كبير خاضعة للاعتبارات الرسمية والشكلية ، وتحت إمرة البيروقراطية .

(د) الجماعات القيادية : تنوعت فيما بينها من حيث طبيعة النخبة السياسية والاقتصادية والفكرية . وفى الوقت نفسه ازدادت المسافة واتسعت الهوة بين النخبة القيادية من جهة وعامة الشعب من جهة ثانية . لقد تحول مجتمع « اليشوف » اللاطبقى إلى مجتمع تعددى وأكثرى ، تسيطر عليه التناقضات المصلحية بكل تعقيدها وتنوعها(٢) .

وفى المقدمة التى كتبها آيزنشتات بالذات لمجموعة من البحوث والدراسات (تتألف من ٢٨ مقالة) وعنوانها « التكامل والتطور فى إسرائيل »(٣) نجده يشير إلى اعتماد مبدأين فى انتقاء مقالات المجموعة التى تمثل حصيلة البحوث

---

(٢) يقول الاسرائيلى بنجامين أكزين فى مقاله عن « دور الأحزاب فى الديمقراطية الاسرائيلية » (١٩٥٥) إن التناقضات النابعة من المصلحة حلت مكان التناقضات العقائدية فى المجتمع . فالأحزاب والجماعات الاسرائيلية ، بعد أن كانت تزعم سابقاً أنهـا تتميز بالطابع المثالى المجرد . أخذت تمثل الآن وعلى نحو متزايد مطالب اتباعها وعملائها على صعيد مادى . انظر مايلى :

B. Akzin. «The Role of parties in Israeli Democracy» in Journal of Politics 17 (1955).

(٣) S. N. Eisenstadt, et. al. (eds.), Integration and Development in Israel (A collestion of 28 articles). 1970

ملاحظة : يقول آيزنشتات فى المقدمة إن هذه السلسلة من المقالات والبحوث نشأت أصلا من محاولات تهدف إلى تعليم بنية المجتمع الإسرائيلى وتدريس تركيبه على الطلاب .

الاجتماعية والسكانية فى إسرائيل : المبدأ الأول يقوم على تحليل تطور المجتمع الإسرائيلى ومشكلاته من خلال الجمع والتوفيق بين النظرات التاريخية والبنيوية والمقارنة . أما المبدأ الثانى فيعتمد بدوره التشديد على تطور هذا المجتمع باعتباره يؤلف عملية مستمرة ومتواصلة من التغير الاجتماعى والبنيوى والثقافى .

فالمسائل الكبرى التى تشغل بال « المجتمع الإسرائيلى المتطور » تتضمن فى نظر آيزنشتات مايلى :

— المسألة المتعلقة بطبيعة « التهوّد » (Jewishness)

— المسألة المتصلة بالعصرية والتحديث (Modernity)

— مشكلة العلاقة مع البيئة الجغراسية (geopolitical) فى اطار الشرق الأوسط .

أما دراسة هـــذه المشكلات وتحليلها ضمن إطار نافع فيمكن لها أن تتم بطرق وأساليب متعددة ، يذكر آيزنشتات الطرق الخمس التالية منها :

١ — دراسة المجتمع الاسرائيلى عن طريق المقارنه مع المجتمعات الاستيطانية والاستعمارية الأخرى .

٢ — أسلوب المقارنة مع مجتمعات أخرى نشأت عن حركات دينية وقومية أو سياسية .

٣ — مقارنة المجتمع الاسرائيلى مع مجتمعات تحمل الطابع الأيديولوجى أو تتصف بالأيديولوجية .

٤ — مقـــارنته مع مجتمعات أخرى واجهت مشكلات استيعاب المهاجرين .

٥ — المقارنة مع مجتمعات نامية ونظم اقتصادية أخرى .

وحين ينتقل آيزنشتات إلى تعيين المشكلات الجديدة التى نشأت عن التحول من « اليشوف » إلى « كيان الدولة » ، تصبح تلك المشكلات كالآتى :

أولاً — مشكلة تحويل الجماعات الايديولوجية فى ريادتها الثورية ، والتى تقوم على روابط واهية ضمن إطار فدرالى ، إلى دولة بكل معنى الكلمة.

ثانياً — مشكلة استيعاب وامتصاص الهجرة الجماعية التى جاءت فى معظمها من مناطق متخلفة عن ركب التطور .

ثالثاً — قضية التطور الاقتصادى والاستقلال الذاتى والاكتفاء .

رابعاً — مشكلة إضعاف الحافز الأصلى وراء الايديولوجية الصهيونية

خامساً — تزايد النضالية الدينية . تصاعد الاتجاه الدينى المتزمت داخل المجتمع الاسرائيلى .

سادساً — مشكلة الأهمية المتزايدة للأمن الخارجى وللقضايا السياسية .

فلو شئنا الامعان فى التكرار والتبسيط ، لجاز لنا القول مع آيزنشتات بأن هذا الانتقال إلى مرحلة الدولة حمل فى طياته ثلاث مشكلات رئيسية بالنسبة لتطور المجتمع الاسرائيلى فى ظل الكيان السياسى للدولة :

١ — مشكلة الانتقال من نظام تعددى يتصف بالطوعية ويقوم على اللامركزية إلى مركز موحد للسلطة السياسية والمسئولية الاقتصادية .

٢ — قضية تحقيق الاندماج المتكامل على الصعيدين الثقافى والاجتماعى بالنسبة لذلك الخليط المتنافر واللامتجانس من المهاجرين اليهود الذين أصبحو من سكان الدولة الجديدة بين عشية وضحاها .

٣ — مشكلة الهوية . أو كيف تتم صياغة هوية جماعية ومميزة ، بحيث تنسجم هذه الهوية الجديدة مع معطيات الواقع المجتمعى وتطلعاته .

٢ — التغير الاجتماعى فى نظر ماتراس :

يتبنى يهوذا ماتراس فى كتابه « التغير الاجتماعى فى إسرائيل »(١٩٦٥) مفهوماً للتغير الاجتماعى باعتباره تغيراً فى البنية الاجتماعية للسكان اليهود المقيمين فى دولة إسرائيل(٤) فهو ينطلق من افتراض نظرى مؤداه أن وصف البنية الاجتماعية وتعيين خصائصها وميزاتها بالنسبة لمجتمع ما يجب اشتماله على العناصر التالية :

أولا — ماهى الأدوار والوظائف الاجتماعية التى لها أبلغ الأهمية فى المجتمع المعنىّ ، التعريف بتلك الأدوار وتقديم وصف لها . (مفهوم « الدور » بمعنى Role) .

ثانياً — تحليل التنظيم الذى تقوم عليه الأدوار الاجتماعية الهامة ، وتحليل العلاقات البينية فى الأنظمة الاجتماعية ومايتفرع عنها من أنظمة قانونية ، وذلك بالنسبة لموقع هذه الأنظمة على سائر مستويات التنظيم الاجتماعى ، أو بالنسبة لتطلعها صوب تلك المستويات . (مفهوم « النظام الاجتماعى » Social system)

ثالثاً — تحليل التركيب الذى يتألف منه سكان المجتمع ، وذلك

---

(٤) انظر : Judah Matras, Social Change in Israel, (Populations Research and Training Center Monographs, University of Chicago). Aldine Publishing Co : Chicago 1965

استناداً إلى الدور الاجتماعى أو الجمع بين أدوار مختلفة . إن هذا التحليل يشمل أيضاً المحاور الرئيسية للتفاوت والتغاير السكانى بالاستناد إلى الدور الاجتماعى أو مجمـــوعات من الادوار المختلفة . (مفهوم مستوى التنظيم الاجتماعى Level of Social Organization) .

والمفاهيم الثلاثة يستعيرها ماتراس من نظريات علم الاجتماع المعاصر فى أمريكا . بيد أنه لا حاجة بنا الآن للدخول فى تفاصيل من هذا القبيل .

ثم يعمد الباحث المذكور إلى تطبيق هذه المفاهيم النظرية فى إطار التغير الاجتماعى على الوضع الاسرائيلى . فيقول « إن المشكلة فى تحليل التغير الذى طرأ على البنية السياسية لإسرائيل ليست بعيدة الشبه عن المشكلة الأعم فى تحليل التغير الطارىء على البنية الاجتماعية » ومن المرغوب فيه على صعيد مثالى أن يتمكن الباحث فى الوضع الاسرائيلى من تحقيق الانجازات التالية :

أولا — وصف البنية السياسية لليشوف (المستوطن اليهودى فى فلسطين قبل قيام إسرائيل) وتعيين خصائصها المميزة .

ثانياً — وصف البنية السياسية لدى الجماعات اليهودية المقيمة فى العالم (خارج إسرائيل) وتعيين الخصائص المميزة لها .

ثالثاً — وصف التغييرات التى طرأت على البنية السياسية فى إسرائيل منذ قيامها ، وإظهار التأثيرات التى أحدثتها فى تلك التغييرات كل من الأمور التالية :

(أ) الهجرة وانتقال الأدوار السياسية والمؤسسات من الجماعات اليهودية فى الخارج .

(ب) نمـو السكان فى إسرائيل وتفاضلهم على صعيد الفروقات والتمييزات .

(ج) نشوء مجتمع فى إسرائيل يقوم على الاستقلال، وليس الاتكال فى مجال الاقتصاد والسياسة .

هذا هو الوضع الأمثل بالنسبة للدراسة التى ينشدها يهوذا ماتراس . فما هى الحصيلة التى يخرج بها ؟ وكيف يتم له ذلك ؟

إن الاطار النظرى الذى ينطلق منه الباحث ماتراس — كما سبقت الاشارة إلى ذلك — يعتبر التغير الاجتماعى فى إسرائيل بمثابة تغير فى البنية الاجتماعية للسكان اليهود فى البلاد ؛ فهـــو يستند إلى المعطيات الديموغرافية ، ويدرس السكان من خلال علاقاتهم بالبيئة — تطبيقاً لما يدعوه بـ « المنظور التبيوئى » (Ecological perspective) .

أما البنية الاجتماعية فتبدو له بالدرجة الأولى كمجموعة من الأدوار الاجتماعية « المؤسسة » فى مجتمع معين ، بالاضافة إلى كونها النمط السائد للعلاقات المنظمة والمؤسسة بين الأدوار الاجتماعية ، والى تركيب السكان وفقاً للأدوار الاجتماعية الهامة التى يشغلونها أو لمجموعات رئيسية فى تلك الأدوار . وبناء عليه ، نجده يتناول التغير الاجتماعى فى اسرائيل من ضمن هذا الاطار النظرى العام وعلى صعيد الدوائر الرئيسية التالية :

١ — حجم السكان وتركيبهم وتوزعهم .

٢ — التنظيم السياسى وعلاقته بالسكان .

٣ — التركيب المهنى وملازماته (Correlates) .

٤ — الزواج وتكوين الأسرة .

هل تؤلف هذه الدوائر والمجالات بالنسبة لاسرائيل المؤشر الأوحد

لدراسة التغير الاجتماعى ؟ يجيب ماتراس بالنفى ، ثم يقدم أمثلة على الطرق البديلة لتناول الموضوع . نلخصها فيما يلى :

أولا — يمكن للباحث فى المجتمع الإسرائيلى على صعيد التغير الاجتماعى أن يعثر على نقاط ارتكاز أو مؤشرات أخرى . وباستطاعته ، مثلا . أن يدرس التغيرات التى طرأت على مؤسسات معينة : كالأسرة أو الكيبوتز ، أو الموشاف وحركات الشبيبة وعالم التجارة والأعمال ، أو الأحزاب السياسية . وهناك بالفعل دراسات عديدة تتناول موضوع التغير هذا من زاوية المؤسسات القائمة فى المجتمع الإسرائيلى .

ثانياً — من الجائز أيضاً تناول الموضوع من تلك النواحى والوجوه المتعلقة بتحليل التغيرات التى طرأت على المواقف (Attitudes) أو القيم ، أو فى السلوك ، وفى تربية الأطفال أو التودد والمغازلة . أو على المشاركة فى التنظيمات إذّاك يجرى اعتبار هذه النواحى بمثابة الأوجه البالغة الأهمية للتغير الاجتماعى .

ثالثاً — ومن الممكن كذلك معالجة الموضوع على أساس اهتمامات محورية مثل التغير فى القضايا الاجتماعية أو المشاكل الاجتماعية . أو فى أنواع وأنماط التشويش والاختلال الاجتماعى وسوء التنظيم(٥) .

لكن ماتراس يفضل عليها كلها طريقة « المنظور التبيوئى » . حيث يتسنى له الربط على نحو وثيق العرى بين البنية الاجتماعية من جهة، ومعطيات

(٥) انظر المصدر نفسه ، ص ١٩٥ — ١٩٦ .

حجم السكان وتركيبهم ونموهم من جهة ثانية . هذا بالإضافة إلى اتصال « المنظور » بعالم التكنولوجيا ، واستناده إلى البيئة الجغرافية والطبيعية التى تمده بأسباب البقاء .

فهو لا يريدنا أن نفهم اختياره لمجالات التغير الاجتماعى بمثابة رفض للطرق البديلة فى تحليل التغير الاجتماعى عامة أو التغير الاجتماعى داخل اسرائيل بنوع خاص ، وليس الاختيار المذكور وليد الاعتباط أو الابتسار . بل إنه يعكس — على حد قوله — « منظوراً تبيوئياً » بالنسبة لكل من البنية الاجتماعية والتنظيم الاجتماعى .

وانطلاقاً من هذا التحديد النظرى لموقفه يعمد ماتراس إلى تعداد مآخذه على التحليل الدراسى الذى أجراه آيزنشتات للتغير الاجتماعى فى بنية المتحد اليهودى بفلسطين عشية قيام اسرائيل وغداة ارتفاع سيل الهجرة اليهودية على نطاق جماعى من مختلف أنحاء العالم . فالمأخذ الأول ينسب إلى تحليل آيزنشتات تقصيراً من إعطاء وصف سوسيولوجى كاف لليشوف ، بينما المأخذ الثانى مقصراً عن إعطاء وصف كاف للتغييرات التى طرأت لاحقاً على البنية الاجتماعية .

ماهو سر هذا التقصير وعدم الكفاية؟ يجيب ماتراس بقوله: إن آيزنشتات يفشل فى التخصيص والتعيين ؟ كما يبدو عليه عدم الاهتمام — أو عدم الوعى — للعلاقات التى كانت قائمة بين البنية الاجتماعية للمؤسسات الصهيونية المنظمة فى حقلى السياسة والاقتصاد وبين عامة السكان . وهذا التقصير من جانب آيزنشتات يرجع بدوره إلى الأسباب التالية :

— الاهمال المنظم والمطرد للعلاقة بين التحليل النظرى والأقوال النظرية من جهة ، والظواهر التجريبية والأحداث التى تحاول تلك النظرية وصفها من جهة ثانية .

— الاخفاق فى البحث عن معطيات جديدة ، حيث يمكن لمثل هذه المعطيات — بالاضافة إلى صلتها بالمشكلات التى قيد المعالجة — أن ترتبط على نحو ذى مغزى ومعنى بقاعدتها السكانية ، وأن تتيح المجال أمام التكرار والتحقق المستقل .

— إهمال المعطيات التجريبية التى تمت بصلة وثيقة إلى الموضوع ، حيثما وُجدت هذه المعطيات .

وأخيراً ، ما هو المفهوم الذى ينتقده ماتراس فى نظرية آيزنشتات عن التغير الاجتماعى بالنسبة لانتقال يهود فلسطين من مرحلة اليشوف إلى كيان الدولة السياسية ؟ إنه المفهوم التالى :

« كان التفاضل أو التمايز الاقتصادى على عهد اليشوف مستقلا عن العوامل الآتية :

(أ) المكانة الاجتماعية .

(ب) السلطة السياسية .

(ج) البلد الأصلى للمهاجر اليهودى .

(د) مدة الاقامة فى فلسطين » .

« كما أن الموجات المتلاحقة من المهاجرين إلى اليشوف جرى استيعابها على الفور وبسرعة فائقة فى جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العائدة للتحد اليهودى المنظم ، وذلك دون أى تمييز ضدها أو محاباة فى المعاملة » .

إن هذا المفهوم يبدو منسجماً ومتفقاً مع الأيديولوجية الصهيونية، ومع التصريحات الصادرة قبل قيام اسرائيل عن المؤسسات السياسية المنظمة

ليهود فلسطين . لكن ماتراس يعترض عليه بقوله : إن هذا الزعم ليس مدعوماً بأية معطيات وحقائق منظمة على الاطلاق ، كما أنه لا توجد هناك معطيات تناقضه وتدحضه . بينما المعلومات التى صدرت بعد قيام اسرائيل وأوحت بوجود الأصول الاثنية وتاريخ الهجرة والتفاضل الاجتماعى ، بالاضافة إلى التمييز الاقتصادى وبالنسبة للإقامة يمكن تفسيرها بشكل جاهز ومعقول ، بحيث أنها تأتى انعكاساً لاستمرار نمط موجود قبل قيـــام الدولة . وذلك بدلا من التفسير الذى يرى فيها دلالة على حدوث تغيرات قوية ومفاجئة(٦) على النحو الذى طالعنا لدى آيزنشتات .

وسوف يتضح الأمر بالنسبة لفهمنا عندما نوجز أخيراً نظرة ماتراس إلى أهم التغييرات الرئيسية التى طرأت منذ قيام إسرائيل على بنية المؤسسات السياسية القائمة لدى السكان اليهود .. إن ماتراس يرى تلك التغييرات على الشكل الآتى :

أولا — انتقال نطاق واسع من الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والدينية والسياسية، ومن المسئوليات والمبادرات والسلطات ، من أيدى الجماعات والمنظمات الطوعية — وهى التى كانت تؤلف جزءاً من المشروع الصهيونى المنظم قبل قيام الدولة ، أوكانت على صلة بهذا المشروع والمخطط — إلى مختلف الوزارات والدوائر والإدارات التابعة لحكومة إسرائيل (٧) .

---

(٦) المصدر نفسه ، ص ١٩٨ .

(٧) هنا لا يجد ماتراس مناصاً من الاعتراف بفضل آيزنشتات والإقرار بالدور الذى أسهم به عالم الاجتماع الصهيونى فى إدراك المضامين الاجتماعية لهذا الانتقال وإخضاعها للدراسة والتحليل . فهو يعتبر تحليل آيزنشتات للظاهرة المذكورة خلال السنوات الأولى لقيام إسرائيل بمثابة « حجر أساس لكل من علم السياسة والاجتماع فى إسرائيل » .
(انظر : المصدر السابق ، ص ٨٧)

إن نزع الطوعية « De - Volun tarization » عن البنية والسلطة السياسية داخل المتحد اليهودى فى فلسطين وإسرائيل غالباً ما يتم الاستشهاد به كاحدى النواحى البالغة الأهمية للتغير فى إسرائيل .

ثانياً — العلـمـنـة «Secularization»، أو الانقطاع والابتعاد عن مراعاة الشعائر الدينية التقليدية ، والاقلاع عن السلوك الدينى التقليدى . وهذا ما يحدث بنوع خاص من جيل إلى جيل بين السكان اليهود الشرقيين — على حد قوله . إن هذا الاتجاه نحو العلمانية يستأثر باهتمام كبير وأهمية قصوى ، سواء كان الأمر فى حد ذاته ، أو بالنسبة لاستقطاب التأييد الشعبى لصالح أحد الطرفين فى النزاع بين أنصار الدولة العلمانية ودعاة الدولة الدينية فى إسرائيل .

ولا بد لنا من إبداء الملاحظة التالية : ثمة فارق لا يستهان به يضع رأى آيزنشتات ونظرة ماتراس على طرفى نقيض ؛ فالأول رأيناه يتحدث عن تزايد النضالية الدينية (Militancy) وعن تصاعد الاتجاه الدينى المتزمت داخل المجتمع الإسرائيلى. أما الثانى فإنه يفضل رؤية انحسار المد الدينى التقليدى ، ويكتشف بالتالى اشتداد النزعة العلمانية حتى بين ألد أعدائها وأقسامهم ضراوة فى محاربتها — أى فى أوساط الأجيال الناشئة فى اليهود الشرقيين .

وسوف نترك الآن مسألة التوفيق أو التقريب بين هذين الموقفين أو الرأيين ، على أن نكتفى بالإشارة إلى هذه الواقعة البارزة آخذينها فقط بعين الاعتبار .

ثالثاً — التغير الذى طرأ على قواعد الفروقات بين الأحزاب السياسية وعلى أسس التأييد الشعبى لكل من الأحزاب السياسية المعينة ، فالمعروف أن الأحزاب السياسية الصهيونية خلال فترة اليشوف (المستوطن اليهودى بفلسطين قبل قيام إسرائيل) كانت تنتظم حول أيديولوجيات بديلة، وتتميز كل منها بنمط أيديولوجى خاص . وذلك فيما يتعلق بمسألتين :

(ا) الاستراتيجيات السياسية الملائمة لدفع عجلة المصالح الصهيونية بفلسطين ، ولإنقاذ اليهود الموجودين خارج فلسطين من الأخطار السياسية والجسدية التى كانت تهدد حياتهم قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية وخلالها .

(ب) طبيعة المؤسسات الرئيسية والحساسة بالنسبة للمجتمع اليهودى المستقل ، والذى أخذت الأحزاب ترسم صورة لمستقبله العتيد .

إن ماتراس يعتبر التحول الذى طرأ على الأحزاب الصهيونية فى ظل دولة إسرائيل « المستقلة » فى أنه يتميز على نحو متزايد بنزعة تهدف إلى تعزيز المصالح الحالية أو فى المستقبل القريب لمختلف الفئات الإثنية أو الاجتماعية والاقتصادية ، أو المقيمة فى البلاد ، وذلك طمعاً بالحصول على تأييدها ودعمها الانتخابى . أى أن الاتجاه الأيديولوجى أخذ يتراجع أمام متطلبات المصلحة ، ويتكسر على صخرة المطالب التى تتقدم بها شتى الفئات والمجموعات السكانية لقاء منح تأييدها فى الانتخابات العامة الاسرائيلية .

وهذا بالضبط ما أشار إليه أكزين (Akzin) فى دراسته التى تقدم ذكرها عن « دور الأحزاب فى الديمقراطية الاسرائيلية » — حيث أكد

على حلول التناقضـات النابعة عن المصلحة مكان التناقضـات العقائدية أو الفروقات الايديولوجية بين الأحزاب السياسية الصهيونية فى إسرائيل .

٣ — تغير اجتماعى أم فروقات إثنية ؟

نأتى إلى الأنموذج الثالث فى التمثيل على الاتجاهات السائدة لدى الباحثين الصهيونيين وعلماء الاجتماع فى إسرائيل . ومع أن النظرة التى يمثلها الباحث يوسف بن دافيد فى مقالة عنوانها « تغير اجتماعى أم فروقات إثنية ؟ » (٨) تلتقى مع آراء كل من آيزنشتات وماتراس وغيرهما حول قاسم مشترك هو مفهوم « التغير الاجتماعى » ، فمن الجدير بنا التوقف عندها واستجلاء معانيها ومراميها .

ولا غرو فإن هذا التشديد المتعمد على ظاهرة « التغير الاجتماعى » ، التى تنطبق على كافة المجتمعات دون استثناء ، يخفى وراءه مقاصد ودلالات عديدة ، أقلها وأبسطها تلك النزعة الصريحة لتحوير الواقع الراهن والتلاعب بالحقائق الثابتة تحت ستار التشكيك بجدوى دراسة المجتمع الاسرائيلى من زاوية الفروقات الاثنية التى تميزه على خير وجه .

فما علينا سوى التعرف على النظرة التى يطلع بها بن دافيد لتبرير العزوف الصهيونى المدروس عن أخذ واقعة الفروقات الاثنية الصارخة بعين الاعتبار والجدية العلمية . فى مقالته المشار إليها أعلاه يطالعنا هذا التبرير على نحو صريح للغاية ، حيث يستهل بقوله :

« إنّ المشكلات الناشئة عن هجرة الناس على نطاق واسع من بلدان لها

(٨) انظر ما يلى :
Joseph Ben David, « Social Change on Ethnic Differences », in Integration and Development in Israel, op. cit. pp. 368 - 387.

ثقافات متنوعة غالباً ماتم تفسيرها على أساس الفروقات الاثنية هذا النوع من التفسير يبدوا ملائماً لحقائق الوضع ووقائعه البديهية ، لكن عالم الاجتماع سوف يحاول التمييز بين بقاء خصائص معينة من الثقافة الأجنبية وبين وجود أنظمة ثقافية متنوعة . وعلاوة على ذلك ، فإن اهتمامه سوف ينصب على الأهمية الوظيفية للثقافة وعلى عناصرها المختلفة فى الحياة اليومية للأفراد المعنيين بالأمر » .

انطلاقاً من وجهة النظر هذه ، يبدو أنه لا يوجد هناك فى إسرائيل — باستثناء السكان العرب وربما اليهود الاشكنازيين القدامى فى البلاد — جماعات إثنية تمتلك ثقافات محددة ، بل ثمة مجتمع واحد لاغير يتميز باتجاه ثقافى مطرد (بغضّ النظر عن معضلات هذه الثقافة) ويتصف على هوامشه بعدد متزايد فى استمرار من الأفراد والجماعات التى لم تستوعبه فى صلب هـذا الاتجاه بعد .

« والنقطة الحاسمة هنا تتعلق بكون الجماعات الوافدة من البلد الواحد لا ترى فى أصلها المشترك أو فى التقليد الثقافى المنوط بهذا الأصل أية قيمة اجتماعية تتسم بالأهمية أو الحيوية . إن تلك الجماعات كلها تتجه فى استشراقها ، بطريقة أو أخرى ، صوب اليشوف . وعليه يصبح من المشكوك به أن البحث يجب له الانطـلاق من مسألة الفروقات الإثنية ، وما إذا كانت البحوث الانثروبولوجية التى تعالج المجتمعات المغلقة والمكتفية ذاتياً تستطيع تزويدنا بمعلومات ذات أهمية ومغزى إطلاقاً بالنسبة للوضع السائد فى إسرائيل » .

« إن الإطار المرجعى الذى نقترحه كبديل عن ذلك هو إطار « التغير الاجتماعى » ، والسبب فى هذا الاقتراح لا يعود إلى كون الإقرار بوجود جماعات إثنية مختلفة ضمن المجتمع الاسرائيلى يشكل تهديداً لقيم الوجدان القومى — كما يبدو على الكثيرين من الناس أنهم يخشون ذلك — بل لأن

مثل هذا التنوع الاثنى بالمعنى الدقيق لكلمة تنوع (أى : تعايش الأنظمة الثقافية المختلفة جنباً إلى جنب) لا يقدم وصفاً صحيحاً للوضع السائد » .

ثم يتابع قائلا :

« نحن لانستطيع التحدث عن احترام القيم العائدة لجماعة معينة ، طالما أن هذه الجماعة بالذات توقفت عن احترام تلك القيم ، أو حينما نجد الجماعة المذكورة قد دخلت فى طور الانحلال الثقافى مذ كانت لاتزال مقيمة فى بلدها الأصلى . هـــذا لايعنى بالطبع ان العامل الثقافى ليس بذى أهمية »

ويستطرد بن دافيد فى التقليل المتعمد من شأن الفروقات الاثنية والثقافية بقوله :

« لكننا نعتقد بأن العامل الثقافى لا يعدو كونه عاملا ثانوياً يمارس عمله على صعيد الظاهرة الأعم من التغير الاجتماعى ؛ ففى تحليلنا لديناميات (حركيات) التغير الاجتماعى سوف يتم التشديد على عامل الفروقات الثقافية . بيد أنه سوف يكون من الضرورى هنا أيضاً الرجوع بالاشارة ليس إلى الشكل الأصلى والساكن لتلك الثقافات ، بل إلى مغزاهـا فى نظر المهاجر الذى يمكن تحديد وضعه بـ « الوضع الانتقالى » .

— على أن هـــذا الباحث يمضى فى الدوران (Situation of Transition) واللف حول الموضوع ، لكى يتوصل إلى ضرورة تقديم التغير الاجتماعى على واقعة الفروقات الاثنية . ثم ينتهى به المطاف إلى تقرير الاجتهاد التالى ، حيث يلتقى مع زملائه فوق أرضية مشتركة من التخوف لئلا يؤدى الاعتراف بالواقع الراهن إلى ما لا تحمد عقباه بالنسبة للمنطق الصهيونى ومتطلبات السياسة العليا فى إسرائيل : — فيقول مانصه بالحرف الواحد :

« وهكذا فإن دراسة المغزى الاجتماعى لوجود جماعات تمتلك فى إسرائيل خلفيات ثقافية متباينة — ما لم يكن باعثها هو مجرد الاهتمام

الأنثولوجى — يجب أن تأتى مسبوقة بتحليل المغزى العام لعملية التغير الاجتماعى الآخذة فى السير والتطور أمام ناظرينا .

إن مثل هذا التحليل سوف يعتبر عامل المنشأ الاثنى (التحدر) بمثابة عامل واحد لاغير فى تكوين السلوك الذى ينشأ كرد فعل لذلك التغير . والتغير الحاصل نتيجة الهجرة إلى إسرائيل وتأثيره على الشخصية قد جرى تلخيصه فى دراسة ميدانية عن استيعاب المهاجرين قامت بها الحلقة الدراسية للبحوث الاجتماعية فى الجامعة العبرية بالقدس(٩) أ هـ .

و — أشكال « التكامل القومى » (الملكية) :

إن الأمثلة التى قدمناها حتى الآن للتدليل على موقف علم الاجتماع الإسرائيلى من قضية تناول المجتمع اليهودى فى فلسطين بالدراسة والتحليل تعكس إلى حد كبير طبيعة المفاهيم السائدة والتصورات المتداولة فى أوساط الباحثين الإسرائيليين . ولقد أشرنا فيما سبق إلى مفهوم «التكامل الاجتماعى» بمعنى (Social integration) ، أو ما يندرج فى نظر البحث الصهيونى والاسرائيلى تحت مفهوم « الملكية » (Mam lachtiout) .

ونريد الآن ، على سبيل استكمال عناصر الصورة ، التعرف إلى نمط آخر من التفكير الصهيونى وغير الاسرائيلى لدى شخص اسمه ادوين صموئيل ؛ فى دراسة تبسيطية عنوانها « بنية المجتمع فى إسرائيل »(١٠) يعقد صموئيل

(٩) انظر :
S. N. Eisenstadt, « Absorption of Immigrants in Israel (with special reference to Oriental Jews Jerusalem 1951» .

(١٠) انظر مايلى :
Edwin Samuel. The Structure of Society in Israel (An Original Random House, Study in Sociology, SS38, New York, Randon House, 1969), pp. 159-163: Chapter 15 - « National Integration ».

فصلا خاصاً لموضوع «التكامل القوى» فى المجتمع الإسرائيلى، حيث يمهد بالقول التالى:

«ثمة طرق عديدة يتم بها التكامل فى إسرائيل اليوم، وهى طرق غير مرئية فى معظمها، تعمل ببطء لكنها مطردة وغير قابلة للانعكاس أو الرجوع إلى الخلف».

لنتساءل إذن، عن مفهوم «التكامل القوى» فى عُرف صموئيل. ولا سيما من خلال حديثه عن المستويات المتعددة والأشكال المتنوعة التى يتخذها هذا «التكامل» على صعيد المجتمع الإسرائيلى. ما هى أشكال التكامل وصيغه الراهنة؟ إن صموئيل يرتأى التمييز بين أحد عشر شكلا أو صيغة من أشكال «التكامل القوى» وصيغه الاجتماعية، وذلك كالآتى:

١ – «ثمة تكامل بين المهاجرين الجدد والمتوطنين الذين تقادم عهدهم ورسخت أقدامهم فى البلاد. فكل موجة من المهاجرين الجدد تحظى بنظرة استخفاف واحتقار من جانب الموجات السابقة، ويستمر الأمر على هذا النحو حتى تصل موجة أحدث عهداً إلى إسرائيل.

٢ – هناك تكامل بين جيل الشبان – «الصّبرا» – المولودين فى إسرائيل من جهة، والمتوطن الذى ترسخت دعائمه وتوطدت فأصبح سيد الموقف الآن، من جهة ثانية. فالصبرا المولود فى إسرائيل لا يمتلك معرفة مباشرة بشئون الدياسبورا، وتبدو الصهيونية فى نظره نوعاً من الوعظ الأخلاقى الذى مر عليه الزمن وأصبح بالياً. لذا يشعر هذا الصبرا بأن عليه العثور على قوته

المحركة الخاصة به والمنبثقة من صميمه. وغالباً ما يجد هذه القوة المنشودة فى تصور للوطنيه الإسرائيلية يتسم بالخشونة والضراوة، دون إخضاعه للنقد والتمحيص.

٣ – يوجد تكامل بين اليهود «الشرقيين» واليهود الغربيين، وهو تكامل يتداخل فى نظر صموئيل مع التكامل القائم بين طائفتى الاشكنازيين والسفارديين، وبين المتدينين الأرثوذكسيين والعلمانيين، أو بين الفقراء والأغنياء وبين المثقفين وغير المثقفين. لكنه يعترف بوجود استعداد للمشاجرة والمشاكسة لدى الكثيرين من اليهود الفقراء وغير المثقفين، من أصحاب التقوى وغير الاشكنازيين. فعندما يصل هؤلاء إلى إسرائيل، يجدون أنهم لا يملكون لغة مشتركة مع مواطنيهم الاشكنازيين، والذين يُطلق عليهم اللسان العامى تسمية «وظ – وظ» (Wuz - Wuz) نسبة إلى اللفظة الألمانية المكررة (Was ? Was) بمعنى ماذا ؟ ماذا ؟ (What ? What ?). أما التزاوج بين الفريقين فهو نادر الوجود لدى الجيل الأول، وغير مألوف لدى الثانى، إنما يحظى بالقبول من جانب الجيل الثالث. وهذا ما ينطوى عملياً على تأخير يبلغ مداه نصف قرن من الزمن تقريباً.

٤ – ويتم التكامل بين المتدينين والعلمانيين وسط مشقة عسيرة فى سلسلة من التسويات والتنازلات، غالباً ما تعتريها فورات وانفجارات من التعصب وضيق الصدر. لكن إسرائيل تبقى بلداً متساهلا فى نظر صموئيل، بل وينبغى لها أن تتساهل وتتسامح إزاء تلك الفروقات العديدة فى تركيبها الاجتماعى.

٥ – إن المجتمع سوف يحوى الفقراء والأغنياء دوماً وأبداً –

باستثناء الكيبوتز . وليس الكيبوتز وحده أرض اللاطبقية ، بل نجد صموئيل يتكهن فى أن تطور إسرائيل البطيء على طريق دولة الخير العام التامة ، وعلى درب مجتمع الطبقة الواحدة — على غرار الأنموذج السويدى أو القدوة النيوزيلندية ، مثلا — سوف يؤدى فى نهاية المطاف إلى اختفاء الفئات التى تعانى الفقر المدقع وزوالها من كيان المجتمع .

٦ — إن دمج المثقفين وغير المثقفين لن يصبح ممكناً إلا متى استمر التعليم المجانى والإلزامى إلى ما بعد سن الرابعة عشر من العمر . وبذلك يتسنى للأولاد اللامعين والنجباء ، رغم كونهم ينتمون إلى الفئات الفقيرة أو المعدمة أن يحصلوا على ثقافة تامة بمستوى الدراسة الثانوية دون صعوبة تُذكر . كما أن انتهاج الدولة لسياسة ليبرالية فى تقديم المنح الدراسية سوف يكون من شأنه إتاحة الفرصة أمام النخبة من بين هؤلاء الطلاب لكى تحصل على تعليم جامعى .

٧ — ربما كان الاندماج المتكامل بين اليهود والمسلمين والمسيحيين والدروز هو الشكل الأشد بطئاً وتمهلا من غيره . ومثل هذا الاندماج يستند إلى انخفاض فى حدة التعصب الدينى ، مثلما يعتمد أيضاً على ازدياد وتصاعد فى علمانية النظرة . ومن غير المتوقع حصول التزاوج أو الاهتداء إلى الدين عن طريق اعتناق ديانة أخرى على نطاق متكرر قبل نهاية القرن الحالى .

٨ — إن التكامل بين العرب واليهود يتقدم بخطى سريعة للغاية ، فى نظر صموئيل ، حتى أن العرب أخذوا يفقدون هويتهم الإثنية والقومية ، لكن التزاوج بين الطرفين سوف يبقى نادر الوجود والحدوث .

٩ — أما التكامل بين الشبان والكبار (صراع الأجيال) فهو مشكلة يتوجب على كل جيل أن يتصدى لها ويجابهها . وهذه المشكلة ليست وقفاً على إسرائيل دون سواها من المجتمعات ، بل هى مشكلة تواجه كل الناس ، كما الولادة والموت .

١٠ — إن ماقيل عن صراع القديم والجديد (الشبان والشيوخ) يصدق فى رأس صموئيل على قضية المساواة بين الجنسين : الرجل والمرأة .

١١ — وأخيراً ، فإن التكامل السياسى سوف يتم ببطء وتمهل طالما أن نظام الانتخاب على قاعدة اللوائح النسبية لا يعمد إلى الاقتصاص من الانشقاقات الحزبية وإلى معاقبة التشرذم الحزبى . هنا يطيب للداعية صموئيل أن يبسط آراءه فى الحكم الديمقراطى . فيقول : تحتاج الديمقراطية المعافاة والسليمة إلى حد أدنى من حزبين - حزب يجلس فى مقاعد السلطة ، وحزب بديل ينتظر دوره ويقبع فى الاستيداع أو الاحتياط ، ومن المشكوك بأمره أن تنجح إسرائيل فى تحقيق نظام الحزبين خلال القرن الحالى : أى أن تتوصل إلى إقامة النموذج الأمثل من حزب محافظ وحزب راديكالى .

هذا مايقدمه صموئيل على صعيد الأشكال التى يتخذها «التكامل القومى» فى المجتمع الإسرائيلى . ونحن نكتفى بإيراد تلك الاجتهادات والتخريجات، دون التعليق عليها أو الخوض فى تفاصيلها . يكفى أن نلتفت إلى لهجتها الدعائية الصارخة وإلى إمعانها المفرط فى التبسيط ، بالإضافة إلى كونها تعطينا نتائج جاهزة أو معدة سلفاً لخدمة أغراض صهيونية وإسرائيلية معينة . إنها لا تفيدنا بشيء عن المجتمع الاسرائيلى أو عن تركيبه وتناقضاته، بل تختار أهون السبل فى تزويدنا بكل ملامح الصورة المشرقة ومعالمها البارزة

على مستوى الدعاية الصهيونية لمجتمع إسرائيلى أمثل . ولا حاجة بنا إلى التوكيد على طابعها التعميمى وصفتها الاطلاقية الشاملة .

* * *

(ه) بين المثال والواقع :

نستطيع الآن استخلاص بعض النتائج والأمور التى ينبغى لنا تجنبها أو التنبه لهـا عند المبادرة إلى تناول المجتمع الاسرائيلى بشىء من الدراسة والتحليل . ومما لاريب فيه أننا لانريد الأخذ بالمفاهيم والنظريات السائدة فى بحوث علماء الاجتماع الاسرائيليين ، دون إعادة النظر فيها وتبين مقاصدها أو الغايات الصهيونية التى تندفع نحوها فى المدى البعيد ؛ فالتعرف إلى تلك المفاهيم والنظريات ليس معناه قبولها على علاتها أو بلا كيف ، مثلما أن الاطلاع لايعنى الاتّباع .

وهناك مسائل عديدة تبدو لنا على نحو مغاير للواقع العينى فى بحوث العلماء الاسرائيليين عن مجتمعهم الصهيونى . ثمة نزعة واضحة تماماً ، وتتعمد التقليل من شأن الفروقات الاثنية بين مختلف الفئات التى تؤلف المجتمع الاسرائيلى ؛ فالبحوث والدراسات التى رأيناها تمعن وتتمادى فى الحديث عن « الاندماج المتكامل » و « التكامل الاجتماعى » أو القومى ، بالاضافة إلى « التغير الاجتماعى » تنطوى فى نظرنا على سلسلة من الفرضيات الصهيونية التى لايجوز التعامى عنها أو تجاهلها . ويمكن لنـا أن نستخلص بعض القضايا الرئيسية التى قد يطيب للباحث الصهيونى تجاهلها أو إغفالها ، حيث تقصّر هذه عن خدمة أغراضه ، وتزويده بالأبعاد اللازمة لاستكمال عناصر الصورة المثالية التى يعكف بدوره على رسم ملامحها البارزة ومعالمها الرئيسية .

فالملاحظ ، مثلا ، أن البحوث المشار إليها أعلاه تتبنى مفاهيم العلم الغربى

وتصوراته فى حقول النظريات والدراسات الاجتماعية ، لكى تسخرها مطيّة لأغراض صهيونية وإسرائيلية معينة . وغنى عن القول إن العلم قابل للاستخدام كسلاح ذى حدين : تارة على سبيل تبرير الواقع الراهن ، وطوراً على صعيد تفسيره والكشف عن خصائصه المميزة ، بيد أن الاتجاه السائد لدى الباحثين الاسرائيليين لايقتصر على مسألة تسخير مفاهيم العلم الغربى ، ولا سيما المفاهيم والتصورات الشائعة فى أوساط علماء الاجتماع الغربيين ، بل هو يؤدى إلى نتائج على جانب كبير من الخطورة والأهمية . فالتجاهل المتعمد لواقعة الفروقات الاثنية والاستعاضة عنها بالتشديد والتركيز على مفهوم « التغير الاجتماعى » يكفل لهؤلاء الباحثين - كما يبدو - فرصة إغفال العديد من النواحى البارزة للمجتمع الاسرائيلى .

ولو شئنا تعداد النتائج المترتبة عن مجاراة التفكير الصهيونى ، والسير فى ركابه على صعيد البحوث والدراسات أو النظريات والمفاهيم التى تقدم ذكرها لجاز لنا الاكتفاء بما يلى :

١ - هناك محاولة صريحة تهدف إلى تبرير الوجود الإسرائيلى المصطنع ، من خلال التشديد على الجذور المجتمعية التى تمتد إلى فترة ما قبل قيام إسرائيل .

٢ - إن هذا التبرير يتم على حساب المجتمع الفلسطينى الذى كان قائماً على أكثرية عربية طيلة الفترة الممتدة من بداية الاستعمار اليهودى فى فلسطين وحتى عشية قيام إسرائيل . وهو تبرير لا يكتفى بتجاهل الوجود العربى هناك ، بل يعمد إلى تشويه معالم المجتمع الفلسطينى الذى تستهدفه الصهيونية ؛ إذ تسعى جاهدة لتقويض دعائمه وإزالته نهائياً من صفحة الوجود .

٣ - إن النزعة المثالية التى تتبدى لنا من خلال بحوث علماء الاجتماع

الإسرائيليين لا يسعها ، بوحى من اعتبارات المصلحة الصهيونية، إلا إغفال جوانب على قدر كبير من الأهمية . والجوانب الثلاثة التى سوف نأتى على ذكرها هى وثيقة الصلة بالوجود الصهيونى والمجتمع الإسرائيلى — على ما نعتقد :

(ا) تمييع الطابع الاستيطانى والاستعمارى الذى يتسم به المجتمع الإسرائيلى عبر وجوده الصهيونى ؛ والتهرب من إبراز هذا الطابع على حقيقته التاريخية والدولية والعينية .

(ب) محاولة إنكار الدعم الامبريالى الذى تتلقاه إسرائيل، وتعمل كأداة طيّعة فى خدمته ، دون إخفاء هذه الحقيقة أو تجاهلها . وكل دراسة للمجتمع الإسرائيلى لا بدّ لهـــا من التركيز على العلاقات المتبادلة والصـلات الحميمة بين إسرائيل والامبريالية العالمية .

(ج) إن الاستعاضة عن « الفروقات الإثنية » بمفهوم واسع للتغير الاجتماعى معناه إغفال النزعات العنصرية المتأصلة فى الصهيونيـــة والبارزة فى أوساط المجتمع الإسرائيلى بشكل صريح للغاية . وكيف لنا تجاهل تلك العنصرية التى لا تستهدف العرب الموجودين فى إسرائيل فحسب ، بل تتعداهم إلى التمييز ضد اليهود السفارديين والشرقيين رغم كثرة عددهم وارتفاع نسبتهم إلى مجموع السكان ، حتى إن الإسرائيليين أنفسهم ، ولا سيما كبار المسئولين منهم ، يتحدثون فى مناسبات عديدة عن وجود: «إسرائيلين اثنين» بدلا من «إسرائيل واحدة» ! فهل يجوز للباحث أن يغفل هذا الواقع الملىء بالتناقضات الإثنية واللغوية والثقافية

ويتعامى عن حقيقته ، لقاء إبراز المجتمع الإسرائيلى فى حلة مثالية تنشد الهروب من الواقع والابتعـاد عنه بقصد تبريره أو تفسيره على نحـــو مغاير كل المغايرة لمعطياته الراهنة ومواقعه الميانية ؟

٤ — ثمة اتجاه يميل إلى الاستخفاف بشأن الدوافع والبواعث الصهيونية لـكى ينتهى به الأمر إلى الأخذ بالاعتبارات المصلحيـة ، وذلك على سبيل القول إن التناقضات المصلحية حلّت مكان التناقضات الإيديولوجية . فإذا كان يصدق مثل هذا القول على فئات معينة من الشبان المولودين فى ظل الدولة أو عشية قيامها ، هل يعنى ذلك أن إسرائيل قد تخلت عن المبادىء الأساسية الصهيونية لسياستها العليا ؟ من الصعب لنا التسليم بصحة الزعم القائل إن إسرائيل يمكـنها نزع الصفة الصهيونية عن نفسها ، عملا بشعار آفنيرى عن « إسرائيل بلاصهيونيين » أو بلا صهيونية . إن إسرائيل تعتبر نفسها وليدة الحركة الصهيونية، وثمرة جهودها فى نصف قرن من الزمن ، فكيف لها أن تتخلى عن مقومات وجودها وأسباب بقائها ! ولذا فإنه من المتعذر كلياً إغفال الطابع الايديولوجى السائد بالنسبة لدولة إسرائيل ومجتمعها .

هذه المـآخذ على المنهجية الاسرائيلية فى دراسة المجتمع — ويمـكن إضافة مآخذ أخرى إليها ، رغبـــة فى تطويل الشرح وزيادة فى الإسهاب والتفصيل — تقودنا إلى طرح السؤال من جديد : كيف تم لنا دراســـة المجتمع الإسرائيلى فى واقعه الراهن ، بعناصره الثابتـة والمتغيرة ، وعلى مستوى بنيته الداخلية وتركيبه السكانى الفريد من نوعه ؟ أو ما هو المغزى الذى تنطوى عليه تلك التناقضات العـــرقية واللغوية والثقافية والسياسية

والعقائدية بالنسبة للبحث فى موضوع المجتمع الاسرائيلى ، ومن زاوية الوصول إلى فهم هذا المجتمع على نحو أفضل مما يقدمه لنا الباحثون المنتمون اليه ؟

وكما سبق لنا القول ، نحن لا يسعنا ترداد النظريات والمفاهيم التى يطلقها علماء الاجتماع والباحثون فى إسرائيل دون تمحيصها وتفنيدها والكشف عن البواعث الكامنة خلفها والمحركة لها . وهذا لا يعنى بالطبع أننا نصر على احتكار الفهم وإخضاعه لنوازع إرادتنا وسير تمنياتنا . إنما نحن نهدف إلى فهم المجتمع الإسرائيلى ، إلى دراسته ومعرفة أحواله وأطماعه ، وإلى الإلمام الصحيح بتركيبه وبنائه الداخلى، دون إغفال التناقضات البارزة فيه ، وشريطة ألا نخرج بصورة لهذا المجتمع هى وليدة الرغبات والتمنيات القومية أو الانفعالية أكثر منها مرآة صادقة لواقعه وأبعاده الرئيسية .

بناءً على كل ما تقدم ، نرى اعتماد طريقة معينة فى محاولة التعريف بالمعالم الرئيسية والبارزة للمجتمع الإسرائيلى، دون إنكار المزايا والحسنات التى تتحلى بها الطرق الأخرى — كل طريقة منها فى بابها . والطريقة التى سوف نسير عليها تفى بمتطلبات عديدة ، من علمية وقومية ، دون الاساءة إلى إحداها ، أو الانتقاص من حقه وتحميله فوق طاقته .

لقد اخترنا الانطلاق من أقوال وصفية،وعبارات تقريرية عن المجتمع الإسرائيلى ، لكى نأخذ كل قول أو عبارة محاولين الرجوع به أو بها إلى إطار المعطيات الراهنة والمعلومات الثابتة ، وذلك على سبيل التحقق من صحته والتثبت من صدقه بالنسبة للواقع الإسرائيلى .

المنطلق الأول :

إسرائيل هى مجتمع من المهاجرين اليهود . نريد التوقف عند هذا القول

البديهى — على ما يبدو . فما هى علاقة هذا القول بالتركيب السكانى للمجتمع الإسرائيلى ، أو ما هو المغزى الديمغرافى لمجتمع المهاجرين هذا . وكيف أخذت تنظر إسرائيل إلى قضية الهجرة اليهودية فى أعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ؟

المنطلق الثانى :

الحياة السياسية فى المجتمع الإسرائيلى تتركز فى الواقع على نظام يؤول بالنتيجة وعلى صعيد الممارسة العملية إلى نظام الحزب الواحد ، فالماباى كان ولا يزال الحزب الحاكم ، وصاحب السلطات الواسعة فى اتخاذ القرارات وتحديد السياسة العليا للدولة . وهناك قول مؤداه ان جميع طرق السلطة فى إسرائيل تؤدى إلى الماباى ، وتنبع منه بالتالى أو تصدر عنه .

لذا يجدر بنا التوقف عند قول من هذا النوع ، لكى نطرح السؤال بصيغة أخرى وكما يلى : أين تقبع مراكز السلطة الفعلية فى الكيان السياسى للمجتمع الإسرائيلى ، وما هو نصيب الحزب الأكثرى الحاكم من مقدرات السلطة ومقاليد الحكم ؟

المنطلق الثالث :

إذا كان الاتجاه الغالب على المسرح السياسى والاجتماعى هو الاتجاه المعروف بـ « الصهيونية العمالية » (Labor zionism) ، فما هو الأساس العقائدى أو الايديولوجى الذى ينطلق منه الاتجاه المذكور ؟ أو ما هى الأفكار « الجديدة » التى تبناها الموقف الصهيونى العمالى لكى يضع مخططاته فى ضوئها، ويسترشد بمفاهيمها الرئيسية لتحديد سياسته العليا ورسم الخطوط الكبرى لتطلعاته ؟

وبكلام لا يتخذ طابع السؤال أو يتسم بالاستفهام: إسرائيل مجتمع صهيونى

تسيره عقيدة تنبع من مبادىء معينة ، وتقوم على قناعات بادية للعيان ، وشديد الرسوخ فى أذهان الصهيونيين .

المنطلق الرابع :

إن إسرائيل هى مجتمعٌ مازال يبحث عن هويته القومية أو اليهودية . والمعضلة الإسرائيلية بالنسبة لهذا المنطلق تتلخص بالعبارة التالية :

« دولة الغيتو أم مجتمع حر ؟ »

كما أنها تنطوى على الأبعاد التالية :

١ — ماهو دور العسكريين والمؤسسة العسكرية فى المجتمع الإسرائيلى ؟ وهل يمكننا إثبات القول بأن إسرائيل هى مجتمع عسكرى، أو يحكمه العسكريون ويسيطرون على مقدراته كافة ؟

٢ — ماهو حظ المجتمع الإسرائيلى من « الإسرائيلية » أو « اليهودية » ، إلى جانب صهيونيته ؟ وأين يقبع مغزى البحث الإسرائيلى عن الهوية القومية بالنسبة لمجتمع المهاجرين ؟

* * *

بيد أن المجال لايتسع لتناول هذه المنطلقات الأربعة بكل ماتستحقه من الشرح والتفصيل على صعيد الدراسة والتحليل . لذا فقد آثرنا الاقتصار على معالجة المنطلق الأول والثانى ، آملين العـــودة فى مناسبة أخرى إلى المنطلقات الباقية . وهذا الحصر لايعنى بالطبع إغفال البُعد الصهيونى الأساسى بالنسبة لظاهرة مثل المجتمع الإسرائيلى . بل سوف نتيح لأنفسنا التوقف عند المقومات والخصائص الصهيونية كلما أمكن ذلك ، ولا سيما فى إطار الوضع الذى نشأ داخـــل المجتمع الاسرائيلى عقب حرب الأيام الستة وعدوان الخامس من يونيو (حزيران) ١٩٦٧ .

ومما لاريب فيه أن القضايا التى سوف نتناولها بالبحث والتحليل هى وثيقة الصلة بالتحولات والأحداث التى شهدها المجتمع الاسرائيلى، وطرأت على كيانه السياسى منذ النصف الثانى من عام ١٩٦٧ وحتى الآن . مثلما أن تلك التطورات لم تنعكس على صفحة المجتمع الاسرائيلى والاتجاه العام لسياسة الدولة فحسب ، بل وصل تأثيرها إلى داخل الحركة الصهيونية العالمية وتبدّى من خلال النشاطات والتحركات التى تمّت على المسرح الصهيونى العالمى منذ حرب الأيام الستة .

القسم الثانى

مجتمع المهاجرين اليهود

« إن دولة إسرائيل لا توجد لأجل ذاتها فحسب ، وليس من أجل أولئك اليهود الذين تجمعوا حتى الآن داخل حدودها. بل هى موجودة من أجل الأمة اليهودية ككل . إنها الضمانة الأكيدة لوحدة الشعب اليهودى وبقائه على قيد الحياة . . . » .

[الحركة الصهيونية العالمية: فى مطلع شباط (فبراير) ١٩٧٠]

١ — التركيب السكانى : معطيات واحصائيات :

لكى نفهم المقصود من وراء قولنا « إن اسرائيل هى مجتمع مهاجرين » ، يجدر بنا إلقاء نظرة على التركيب السكانى للمجتمع الإسرائيلى . ومما لا ريب فيه أن دراسة التركيب السكانى فى إسرائيل تضعنا وجهاً لوجه أمام ظاهرة أساسية هى من مقومات وجود الدولة والمجتمع فى الصميم . فالهجرة اليهودية منذ قيام اسرائيل اتخذت طابعاً مصيرياً بالنسبة للوجود الصهيونى فوق أرض فلسطين . ولذا يترتب على الباحث إمعان النظر فى المعطيات الديمغرافية للمجتمع الإسرائيلى ، علماً بأن الهجرة فى الاصطلاح الصهيونى تؤلف وظيفة هامـــة من وظائف الأمن ، وأداة ضرورية للتوسع والنمو .

سوف نتناول التركيب السكانى ، إذن ، من خلال عمليات الهجرة الجماعية ورصيدها فى نطاق المجتمع الاسرائيلى ؛ فالمعروف أن تلك الهجرة أخذت منذ قيام إسرائيل تشهد تطورات حاسمة للغاية ، وبدأت عملياتها تسير على قدم وساق بعد مبادرة السلطات الصهيونية إلى فتح الأبواب على مصراعيها — أى منذ شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨ فصاعداً .

ولقد رأينا من الأسهل مجاراة التقسيم الذى يعتمده (ماتراس) فى دراسته عن التطور السكانى(١) ، حيث يتسنى لنا بذلك تجزئة موضوع

---

(١) انظر المقال التالى :

Judah Matras - « The Jewish Population : Growth, Expansions of Settlement and Changing Composition », in : Integration and Development in Israel (1970), op. cit., pp. 307 - 340

الهجرة اليهودية إلى اسرائيل وعلى نطاق جماعى واسع إلى الفترات والمراحل التالية :

١ — من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ .

٢ — ١٩٥٢ و ١٩٥٣ .

٣ — من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٧ .

٤ — من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٠ .

٥ — النصف الأول من الستينات (١٩٦١ — ١٩٦٥) .

٦ — ١٩٦٦ والنصف الأول من عام ١٩٦٧ .

٧ — فى أعقاب حرب الأيام الستة وحتى أواخر العام الفائت (١٩٦٧ — ١٩٧٠) .

على أن يكون اعتمادنا الأساسى فى تحصيل الأرقام والمعلومات الإحصائية لكل مرحلة من هذه المراحل وفقاً على المصادر والمراجع الاسرائيلية دون سواها . وهذا أمر لا مناص منه كما يبدو .

* * *

١ — من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ :

عندما أخذت عملية الهجرة اليهودية تسير على نطاق جماعى واسع ، غداة إعلان قيام اسرائيل — وحتى أواخر عام ١٩٥١ — كان المعدل الشهرى لعدد القادمين الجدد قد بلغ حوالى ١٥ ألف مهاجر يهودى . وخلال أربع سنوات من تاريخ الدولة اليهودية وصل مجموع المهاجرين إلى ٦٨٧ ألف يهودى .

معنى ذلك ، أن هذا الرقم يتجاوز عدد السكان اليهود فى فلسطين عشية

قيام الدولة . بل على امتداد الفترة الزمنية للنشاطات التى مارسها الاستعمار الاستيطانى للحركة الصهيونية — أى طيلة فترة تتعدى خمسين عاماً أو أكثر .

لنأخذ بعض الأمثلة العينية للدلالة على حجم الهجرة واتساع نطاقها بالنسبة لمجتمع اليشوف غداة إعلان قيام الدولة اليهودية فى فلسطين :

— عام ١٩٤٩ وصل إلى اسرائيل ما مجموعه ١٠٠ ألف مهاجر من بولونيا بالإضافة إلى ١٢٠ ألف مهاجر من رومانيا .

— ومن صيف ١٩٤٩ حتى أواخر صيف ١٩٥٠ تمَّت العملية التى يسمونها بـ « عملية البساط السحرى » ، نسبة إلى تهجير حوالى ٤٠ ألف يهودى من اليمن وليبيا .

— خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥١ تمكنت الأجهزة الصهيونية والسلطات الإسرائيلية من إنجاز عملية مماثلة أطلقوا عليها تسمية « عملية عزرا ونحميا » (تيمناً بعودة أولئك اليهود القدامى من بابل تحت قيادة عزرا الكاتب ونحميا) . فقد حملت هذه الموجة الجديدة ، وفقاً للإحصائيات الإسرائيلية الرسمية ، الأعداد التالية من المهاجرين الجدد :

١٢٤ ألف يهودى من العراق .

٢٧ ألف يهودى من إيران .

ماهى الخصائص البارزة والعامة لهذه المرحلة الأولى من الهجرة الجماعية على عهد الدولة اليهودية ؟

— هناك نسبة مرتفعة جداً من يهود البلدان الشرقية (الشرق الأوسط) ، مما أدى بدوره إلى إحداث تغييرات

لا يستهان بهـا فى التركيب والطابع العام للسكان اليهود .

(أ) بلغ عدد السكان اليهود عند نهاية عام ١٩٥١ ما مجموعه ٠٠٠ر٤٠٤ر١ نسمة ، يتوزعون كالآتى :

٣٥٪ جاءوا من البلدان الآسيوية : (العراق ، اليمن ، إيران ، تركيا) .

١٤٪ قدموا من البلدان الإفريقية : (معظمهم جاء من مراكش ، تونس ، الجزائر ، ليبيا) .

٥١٪ (أى معـــدل النصف) جاءوا من أوروبا أو أميركا .

يقابل هـذه النسبة الأخـيرة ٩٠٪ من بلدان أوروبا وأميركا خلال فترة الانتداب .

(ب) المواليد خارج اسرائيل كانوا يؤلفون ٧٥٪

منهم ٣٧٪ يتحدرون من أصول آسيوية أو إفريقية .

مقابل ٦٣٪ يتحدرون من البلدان الأوروبية والأميركية.

٢ — ١٩٥٢ و ١٩٥٣ :

حدث هبوط مفاجىء فى تدفق المهاجرين اليهود ؛ فأصبح المعدل يوازى نسبة ضئيلة جداً من مجموع السنوات الأربع الماضية .

هناك أقل من ٣٠ ألف يهودى وصلوا خلال السنتين . فما هى أسباب هذا الانخفاض الهائل فى اتساع نطاق الهجرة ؟

— هناك أسباب عديدة فى نظر الاسرائيليين ، وأهمها ما يلى :

١ — المهاجرون المحتملون بين يهود أوروبا إمَّا هاجروا كلهم إلى إسرائيل ، أو حالت القيود المفروضة دون هجرتهم من بلدان «الستار الحديدى» .

٢ — المهاجرون المحتملون من البلدان الآسيوية والإفريقية غالباً ما عمدوا إلى تأجيل موعد الهجرة بسبب المتاعب الاقتصادية التى كانت تواجهها إسرائيل .

٣ — انتهاج سياسة جديدة تقوم على الانتقاء فى توفير المساعدات المالية للمهاجرين .

٤ — الصعوبات التى اعترضت عملية استيعاب المهاجرين فى السنوات الأولى ، مما حدا بالدولة إلى إتباع سلم الأولويات . فقررت إسرائيل منح الأفضلية أو الأولوية فى نيل المساعدة إلى اليهود الذين يواجهون مشكلات تتعلق بسلامتهم الجسدية فى بلدانهم الأصلية ويرغبون فى الهجرة إلى إسرائيل .

وفى المرتبة الثانية من الأفضلية . جرى تخصيص المساعدات للعمال القادرين على الإنتاج وعائلاتهم .

ثم جرى فى المرتبة الثالثة : تقديم المساعـــدات المالية إلى أولئك الأشخاص الذين قـد يصبحون عالة اقتصادية على غيرهم فى إسرائيل .

(أ) <u>معدلات نسبية</u> (١٩٥٢ — ١٩٥٣) .

٢٩٪ كانوا من مواليد أوروبا وأمريكا وأوتيانيا .

٢٨٪ من آسيا .

٤٢٪ من بلدان أفريقيا .

(ب) إن معظم الأوروبيين جاءوا من رومانيا ، وبعضهم جاء من بولونيا وبلغاريا .

ومعظم الآسيويين كانوا من إيران والعراق ، بينما جاء معظم الأفارقة من تونس ومراكش (أقلية من ليبيا) .

(ج) عام ١٩٥٢ كانت الزيادة الطبيعية عاملا له أهمية أكبر فى نمو السكان من صافى الهجرة .

(د) سنة ١٩٥٣ كان عدد النازحين من إسرائيل يفوق عدد القادمين إليها .

(هـ) العدد الاجمالى للسكان فى أواخر عام ١٩٥٣ بلغ ١٫٤٨٤٫٠٠٠

نسبة مواليد البلدان الأجنبية ٢٩ ٪

ومواليد إسرائيل : ٧١ ٪

(و) مواليد الخارج كانوا يتوزعون حسب الآتى :

٦٢ ٪ من أميركا وأوروبا وأوتيانيا .

٢٨ ٪ من بلدان آسيا .

١٠ ٪ من البلدان الأفريقية .

٣ — ١٩٥٤ — ١٩٥٧ :

بدأت الهجرة فى الارتفاع مجدداً عند مطلع هذه الفترة .

وبلغ عدد المهاجرين لكل من السنوات الأربع كما يلى :

١٩٥٤	١٨٫٣٧٠
١٩٥٥	٣٧٫٤٧٨
١٩٥٦	٥٦٫٢٣٤
١٩٥٧	٧١٫٢٢٤
مجموع السنوات الأربع	١٨٣٫٣٠٦

ملاحظات :

(أ) عام ١٩٥٤ — ارتفاع فى معدل الهجرة من شمال أفريقيا . للأسباب التالية :

— الاضطرابات السياسية هناك .

— التظاهرات المناوئة لليهود .

— تحسن الأوضاع الاقتصادية فى إسرائيل .

مما جعل العدد يزداد إلى قرابة ١٢ ألف يهودى ، ويستمر فى الارتفاع خلال السنوات الثلاث التالية .

(ب) ١٩٥٦ — العدوان الثلاثى على سيناء ، ومغادرة اليهود المصريين لكى ينتقل قسم كبير منهم إلى إسرائيل .

(ج) خلال هذه الفترة (من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٧) كان هناك ١١٤ ألف يهودى من البلدان الافريقية هاجروا إلى إسرائيل، وهم يؤلفون نسبة ٦٣ ٪ من مجموع الهجرة خلال الفترة المذكورة .

(د) الهجرة الأوروبية والآسيوية تبقى على معدل منخفض جداً ؛ فيما عدا ١٥٠٠ يهودى جاءوا من الهند ولاقوا صعوبات جمة فى إسرائيل (يهود الهند) .

(هـ) (١٩٥٦) – الهجرة من البلدان الآسيوية بقيت منخفضة المعدل ، فلم يأت سوى ٣ر٢٠٠ مهاجر (معظمهم من تركيا وايران) .

حدث ارتفاع مفاجىء فى الهجرة الأوربية :

بولونيا – وهنغاريا (إلى درجة أقل) ترفع القيود المفروضة على هجرة اليهود .

٨ر٠٠٠ مهاجر من أصل أوروبى وصلوا تلك السنة .

(و) ١٩٥٧ هناك ٤٢ ألف مهاجر من يهود أوروبا (بولونيا ـ هنغاريا) وقلة بينهم من الاتحاد السوفياتى ـ وصلوا إلى إسرائيل خلال العام.

٤ – ١٩٥٨ – ١٩٦٠ :

بلغ مجموع القادمين ٧٢ر٤٠٠ مهاجر ، يتوزعون وفقاً للقارات التالية :

٦٤ ٪ من أوروبا وأميركا وأوتيانيا .

٣٦ ٪ من آسيا وأفريقيا .

خلال الفترة نفسها تسجل ارتفاع إضافى من ١١ر٢٠٠ سائح وزائر ، بحيث يفوق عدد المغادرين لإسرائيل .

وحصلت زيادة إضافية من ٣٧ر٠٠٠ مقيم غادروا إسرائيل علاوة عن العدد الوافد .

وعليه فقد نما السكان اليهود خلال هذه الفترة بحوالى ٤٦ر٥٠٠ نسمة بفضل الهجرة الصافية .

هنا نتوقف لاستخلاص بعض النتائج :

– خلال الفترة الممتدة من ١٤ آيار (مايو) ١٩٤٨ و ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠ بلغ عدد المهاجرين الذين وفدوا إلى إسرائيل ٩٨١ ألف مهاجر ، أى أكثر من ضعفى الذين وصلوا طيلة ٢٩ عاماً من الانتداب البريطانى (١٩١٩–١٩٤٨) .

– لقد جاءوا من أكثر من ٤٠ بلداً ، ومن كل قارة فوق الأرض .

٥٣ ٪ من أوربا والأميركتين (الشمالية والجنوبية) وأوتيانيا .

٤٧ ٪ من آسيا وأفريقيا .

وبلغ المعدل السنوى الإجمالى للولادات ٢٨ر٥ بالألف من السكان .

أما المعدل السنوى الإجمالى للوفيات فقد كان ٦ر٢ بالألف من السكان .

بينما وصل المعدل السنوى الإجمالى للزيادة الطبيعية إلى ٢٢ر٣ بالألف من السكان .

لذا فقد ازداد عـــدد السكان اليهود بفضل ارتفاع الولادات على الوفيات بمجموع قدره ٣١٢ ألف نسمة خلال الفترة الممتدة من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٠ .

وارتفع عدد السكان من ٦٤٩ر٠٠٠ إلى ١ر٩١١ر٠٠٠ أى بزيادة نسبتها ١٩٤ ٪ .

ومن أصل هذه النسبة :

كانت ٦٩ ٪ عائدة لصافى الهجرة .

و ٣١ ٪ عائدة للزيادة الطبيعية فى السكان .

مؤشرات عامة :

– تضاعف عدد الأولاد تحت سن العاشرة أربع مرات تقريباً .

– وازداد عدد السكان اليهود من مواليد آسيا خمسة أضعاف .

– كما ازداد عدد السكان اليهود من مواليد أفريقيا ١٥ ضعفاً .

— تمّ تأهيل المناطق غير المستوطنة سابقاً بالسكان .

— ازداد عدد المستوطنات بنسبة ضعفين .

— وازداد عدد السكان الريفيين أربعة أضعاف تقريباً .

— النزوح من إسرائيل : هناك ١٢٩ ألف نسمة غادروا البلاد خلال تلك الفترة (١٩٤٨ – ١٩٦٠) أى بنسبة ٧ ٪ من العدد الإجمالى للمهاجرين .

— خلال الفترة الممتدة من شهر تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٨ إلى آيار (مايو) ١٩٦١ حصلت التطورات الآتية :

(ا) ارتفع عدد السكان اليهود فى إسرائيل بنسبة قدرها ١٧٠ ٪ .

(ب) بينما ازداد سكان المستوطنات الجماعية والتعاونية بنسبة تقل عن ٤٠ ٪ (أى من ٥٤٫٠٠٠ إلى ٧٧٫٠٠ نسمة) .

(حـ) وخلال هذه الفترة إياها لم يكن النمو فى عدد سكان المستوطنات الجماعية والتعاونية ليزيد عن معدل النمو المتضمن فى النسبة الإجمالية للزيادة الطبيعية .

(د) أخذت حركة الكيبوتز تمر فى أزمة صعبة ، إذ برز إخفاقها فى النمو بشكل صارخ، وأوشكت على الدخول فى طور الانحلال والتفكك .

(هـ) للإجابة على السؤال المتعلق بأسباب هذا الركود والانتكاس فى حركة الكيبوتز ينبغى التركيز على العلاقة القائمة بين أيديولوجية الكيبوتز من جهة، وانحطاط « المناخ الريادى الصهيونى » فى إسرائيل، من جهة ثانية .

(والمعروف لدى المؤرخين الصهيونيين أن الفترة الزمنية الواقعة بين ١٩٣٨ و ١٩٤٧ هى التى شهدت أعظم توسع وازدهار لحركة الكيبوتز).

إن النمو الذى طرأ على السكان اليهود منذ قيام إسرائيل يضعنا أمام

مشكلة استيعاب المهاجرين الجدد فى المجتمع الصهيونى ، ويثير لدينا خلفية تلك المشكلة ؛ فقد طرأ تغير مذهل على تركيب الهجرة اليهودية إلى إسرائيل من حيث الأصول الجغرافية والخلفيات الثقافية التى تحدّر منها القادمون الجدد .

ويمكن القول إن ٩٠ ٪ من المهاجرين اليهود إلى فلسطين قبل قيام إسرائيل جاءوا من بلدان أوروبية . بينما ارتفعت إلى النصف تقريباً نسبة الذين هاجروا من بلدان آسيا وأفريقيا خلال السنوات الأولى لقيام الدولة اليهودية . فماذا كانت النتيجة ؟

— لقد أدت الهجرة الجماعية إلى إحداث تغيير جذرى وسريع للغاية فى تركيب السكان اليهود وفقاً للأصول الجغرافية والثقافية التى تحدروا منها.

فى عام ١٩٤٨ كان مواليد أوروبا يؤلفون ٥٥ ٪ من السكان، وعند نهاية ١٩٦٠ انخفضت نسبتهم إلى ٣٥ ٪ فقط .

وفى عام ١٩٤٨ كانت نسبة المواليد اليهود المتحدرين من آسيا وأفريقيا تقل عن ١٠ ٪ .

بينما ارتفعت هذه النسبة عام ١٩٥١ إلى ما يزيد على ٢٥ ٪ .

ولا بأس من الاستعانة هنا ببعض الجداول البيانية لتقديم الأرقام والإحصائيات الأساسية .

الجـــدول رقم (١)

توزيع المهاجرين اليهود إلى فلسطين وإسرائيل وفقاً لبلد المولد (١٩١٩ - مايو (آيار) ١٩٦١)
ومن حيث العدد والنسبة المئوية

اسم القارة	قارة المولد ١٩١٩ — مايو (آيار) ١٩٤٨ — العدد والنسبة المئوية والمجموع: العدد	٪	العدد	٪	مايو (آيار) ١٩٤٨ إلى مايو (آيار) ١٩٦١ — ١٩٤٨ — ١٩٥١: العدد	٪	١٩٥٢ — ١٩٥٤: العدد	٪	١٩٥٥ — ١٩٦١: العدد	٪
المجموع	٤٥٢ر١٥٨	١٠٠	٩٨١ر٥٨٩	١٠٠	٦٨٤ر٢٠١	١٠٠	٥١ر١٩٣	٪	٢٤٦ر١٩٥	١٠٠
أوروبا وأميركا	٣٨٥ر٠٦٦	٪٨٩ر٦	٤٥٠ر١٢٧	٤٦ر٨	٣٣٤ر٩٧١	٥٠ر٣	١١ر١٨٧	٪٢١ر٩	١٠٣ر٩٦٩	٤٢ر٢
آسيا وأفريقيا	٤٤ر٨٠٩	٪١٠	٥١٢ر٠٣٤	٥٣ر٢	٣٣٠ر٤٥٦	٤٩ر٧	٣٩ر٩٧٨	٪٧٨ر١	١٤١ر٦٠٠	٥٢ر٧
غير معروف	٢٢ر٢٨٣		١٩ر٤٢٨		١٨ر٧٧٤		٢٨		٦٢٦	

انظر المصدر التالى : Israel Census of Population, 1961, Demographic characteris tics, part I, Introduction, Chap. 3, pp. xx-xxi

الجدول رقم (٢)

توزيع السكان اليهود فى إسرائيل حسب قارة المولد(*)

١٩٤٨ — ١٩٦٠

مكان الولادة	نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٤٨	ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥١	ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥٧	ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٠
المجموع لكل الأمكنة	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
إسرائيل	٣٥ر٤	٢٥ر٢	٣٣ر٤	٣٧ر١
آسيا	٨ر١	٢٠ر٦	١٦ر٨	١٥ر٩
أفريقيا	١ر٧	٧ر٠	١٢ر٤	١١ر٩
أوروبا وأميركا ...	٥٤ر٨	٤٧ر٢	٤٧ر٤	٣٥ر١

جدول رقم (٣)

٥ — هجرة النصف الأول من الستينات (١٩٦١ — ١٩٦٥)

السنة	عدد المهاجرين	٪ من آسيا وأفريقيا	٪ من أوروبا وأميركا
١٩٦١	٤٧ر٦٣٨	٤٧ر٣	٥٢ر٧
١٩٦٢	٦١ر٣٢٨	٧٨ر٥	٢١ر٥
١٩٦٣	٦٤ر٣٦٤	٦٩ر٣	٣٠ر٧
١٩٦٤	٥٤ر٧١٦	٤١ر٨	٥٨ر٢
١٩٦٥	٣٠ر٧٣٦	٤٧ر٣	٥٢ر٧
المجموع ...	٢٥٨ر٧٨٢		

• انظر Statistical Abstract of Israel 1968 , p. 91

(*) راجع المصدر التالى SAI (Statistical Abstract of Israel) 1962, No. 13, Part B, Table 16, p. 51

بلغ المعدل السنوى : ٥٠ ألف مهاجر إلى إسرائيل .

وحصل ارتفاع فى نسبة المهاجرين من آسيا وأفريقيا .

كما طرأ ازدياد نسبي على عدد القادمين من بلدان أوروبا وأميركا

مجموع سكان إسرائيل	١٩٦٠	١ر٩١١ر٠٠٠
	١٩٦٥	٢ر٣٠ر٠٠٠

٦ — من ١٩٦٦ إلى منتصف ١٩٦٧ :

تتصف هذه الفترة بظاهرتين لهما أبلغ الأهمية فى إطار الأحداث اللاحقة : اشتداد أزمة البطالة داخل إسرائيل ، وانخفاض معدل الهجرة اليهودية إلى إسرائيـــل — قبيل عدوان الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ .

أخذ الهبوط فى عدد القادمين يظهر بشكل بارز منذ عام ١٩٦٥ فصاعداً . وبلغ عدد المهاجرين الوافدين إلى إسرائيل خلال تلك السنة ٢٨ر٧٩٥ نسمة . فلو أضفنا إلى هذا الرقم حصيلة الفئة التى تدعوها المصادر الإسرائيلية والصهيونية بـ :

(ا) المقيمين بصورة مؤقتة .

(ب) السائحين الذين قرروا الإقامة والتوطن فى البلاد ، لارتفع المجموع إلى ٣٣ر٠٩٨ مهاجراً . (هناك مصادر أخرى تعتبر الرقم الصحيح ٣٠ر٧٢٦) .

أما بالنسبة لعامى ١٩٦٦ و ١٩٦٧ ، فإن الجدول التالى يبين توزيع الفئات القادمة بالأرقام :

السنة	المجموع	المهاجرون	السائحون	أصحاب الإقامة المؤقتة
١٩٦٦	١٨ر٥١٠	١٣ر٦١٠	٢ر٣٤٨	٢ر٥٥٢
١٩٦٧	١٨ر٠٦٥	١٢ر٢٧٥	٢ر٢٠٣	٣ر٥٨٧

ولا بد لنا من التوقف قليلا عند أزمة البطالة التى اجتاحت إسرائيل والركود الذى أصاب حركة البناء . وكيف انعكس ذلك كله على أوضاع المهاجرين الجـدد ، مثلما أدى إلى انخفاض معدل الهجرة اليهودية إلى إسرائيل .

فالمؤشرات التى نتوخى استخدامها فى سبيل تعيين الملامح البارزة للوضع السائد آنذاك داخل إسرائيل تتناول المجالات الآتية :

(أ) نسبة أصحاب المهن الحرة من مجموع الهجرة :

١٩٦٤/٦٥ أصحاب المهن الحرة يؤلفون نسبة ٣ر٢ ٪ من مجموع الهجرة
١٩٦٥/٦٦ » » » » » ٣ر٦ ٪ » »
١٩٦٦/٦٧ » » » » » ١ر٥ ٪ » »

من نيسان (أبريل) إلى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٧ — انخفاض فى نسبة أصحاب المهن الحرة = ٩ر٤ ٪

(ب) الاستيعاب فى المستوطنات الزراعية :

١٩٦٤/٦٥ ٢ ٪ من مجموع المهاجرين توزعوا على الكيبوتزات
١٩٦٥/٦٦ ٩ر٢ ٪ » » » »
١٩٦٦/٦٧ ١ر٤ ٪ » » » »

أبريل (نيسان) — ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٧ ٧ر٤ من مجموع المهاجرين توزعوا على الكيبوتزات

(ج) انخفاض حركة العمـــل فى الصناعات المنتجة للبناء (صناعة الأسمنت) حيث يستوعب حقل البناء ٣٨ ألف عامل (دون الأشغال العامة).

وتستوعب الصناعة والخدمات المنتجة لأعمال البناء ٥٥ ألف عامل (*)

(د) ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل قبيل عدوان حزيران (يونيو) مباشرة (١٣٪ من القوة العاملة):

١٩٦٤	٢٩ر٠٠٠	٣ر٣٪ نسبة البطالة فى القوة العاملة
١٩٦٥	٣٣ر٢٠٠	٣ر٦٪
١٩٦٦ (١)	٤٤ر١٠٠	٤ر٧٪
١٩٦٦ (٢)	٥٢ر٨٠٠	٥ر٦٪
١٩٦٦ (٣)	٨٤ر٩٠٠	٨ر٩٪
١٩٦٦ (٤)	٩٩ر١٠٠	١٠ر٣٪
١٩٦٧ (١)	١١٦ر١٠٠	١٣ر٠٠٪ (**)

مفارقة: — انخفاض الهجرة من الأسباب التى أسهمت فى تأزم الحالة الاقتصادية وتضخم مشكلة البطالة.

— وانتشار البطالة بدوره كان سبباً لانخفاض الهجرة.

(*) راجع مجلة «ذى اسرائيلى ايكونوميست»، آذار (مارس) ١٩٦٧ (المجلد ١٣ عدد ٣) ص ٦٢.

(**) Bank of Israel, Annual Repart 1966, p. 233

صحيفة «لامرحاف» الاسرائيلية: ١٩٦٩/٣/١

الراحلون والقادمون خلال عامى ١٩٦٦ و ١٩٦٧

	القادمون	الراحلون
١٩٦٦	١٥ر٧٣٠	٧ر٧٩٣
١٩٦٧	١٤ر٣٢٧	١٠ر٥٢٩

المهاجرون الوافدون من آسيا:

من ١/١/١٩٦٤ إلى ٢١/١٢/٦٧ ١٥ر٧٨٦ مهاجراً.

السائحون الذين تحولوا إلى مهاجرين:

من ١٩٤٨ – ١٩٦٣ : ١٧ر٦١٧

من ١٩٦٤ — ١٩٦٧ : ٨ر٩١٦

وبلغ مجموع المهاجرين الذين جاءوا بين ١٩٦٤ و ١٩٦٨ : ١٢٢ر١٦٤ مهاجراً، يتوزعون كالآتى:

١٩٦٤ — ٥٦ر٨٤٦
١٩٦٥ — ٣٣ر٠٩٨
١٩٦٦ — ١٨ر٥١٠

١٠٨ر٤٥٤

٧ — الهجرة منذ حرب الأيام الستة:

فى الثامن من شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٩ صرح ناطق بلسان الوكالة اليهودية فى القدس أن عدد المهاجرين اليهود الذين وصلوا إلى إسرائيل خلال السنة المنتهية فى أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩ قـــد بلغ ما مجموعه ٣٦ر٨٣٦ مهاجراً. أى أن السنة المشار إليها شهدت زيادة بنسبة ٣٠٪ عن سابقتها (حوالى ٢٥ ألف مهاجر من أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ إلى ١٩٦٨).

هذا بالإضافة إلى المعلومات الإحصائية التالية :

— نصف عائلات إسرائيل تملك أجهزة للتلفزيون
— نسبة الثلث من العائلات : جهاز هاتف
— نسبة ١٤ ٪ : لديهم سيارات
— الأميون يؤلفون ١٠ ٪ من مجموع السكان

متوسط الحياة فى إسرائيل

عند اليهود :

٧٠ سنة للرجال

٧٣ سنة للنساء

بين العرب :

٦٩ سنة للرجال

٧١ سنة للنساء

(يقولون إن متوسط الحياة عند العرب فى إسرائيل هو أكبر منه عند العرب خارج إسرائيل) .

الوفيات (١٩٦٩)

مجموع الوفيات ١٨ ألف شخص
منهم ٣ آلاف ماتوا بالسرطان
و ٨ آلاف بسبب أمراض القلب والشرايين
و ٣٤٠ شخصاً من جرّاء حوادث السيارات

والجدول التالى يبين المعلومات والإحصائيات الأساسية بالنسبة لكل من السنتين المذكورتين :

من ١٩٦٧ إلى ١٩٦٨ :

عدد المهاجرين	نسبة الأوروبيين والأميركيين	الأطباء	المهندسون
حوالى ٢٥ ألف مهاجر	٣٩ ٪	٢٧٨	٣٥١

من ١٩٦٨ إلى ١٩٦٩ :

عدد المهاجرين			
٣٦ر٧٣٦	٤٧ ٪	٥٠٠	٥٠٠

٦ر١٣٣ مهاجراً من كندا والولايات المتحدة
٢ر٦١٠ مهاجراً من أميركا اللاتينية

ثم تؤكد معلومات مكتب الاحصاء المركزى أن الهجرة اليهودية من كندا والولايات المتحدة الأميركية إلى إسرائيل قد ارتفعت عام ١٩٦٩ بنسبة ٥٠ ٪ عن الأعوام السابقة .

وربما كان من المفيد هنا إيراد الاحصاءات التى نشرها المكتب المركزى فى إسرائيل بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٧٠ :

عدد السكان فى إسرائيل حالياً	٢ر٩٧٧ر٠٠٠
عدد اليهود بينهم	٢ر٥٤٢ر٠٠٠
السكان غير اليهود	٤٣٥ر٠٠٠
نسبة يهود إسرائيل إلى مجموع اليهود فى العالم	٢٠ بالمائة
عدد اليهود الذين غادروا إسرائيل منذ ١٩٤٨	حوالى ٢٠٠ ألف يهودى

الزواج والطلاق

تم فى إسرائيل خلال العام المذكور ٢٤ ألف زواج مقابل ألفى حالة طلاق (*)

ولكى نفهم الدلالة الحقيقية التى تنطوى عليها الهجرة اليهودية بالنسبة لوجود المجتمع الصهيونى وضمان استمراره على قيد الحياة والنمو والتوسع ، يجدر بنا النظر إلى هذا الموضوع الحيوى على الصعيد الإسرائيلى من زاوية النشاط والتحرك الصهيونى فى أعقاب عدوان الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ .

ففى التقارير والمؤتمرات الصهيونية تطالعنا الأبعاد الفعلية والنوايا التوسعية على خير وجه وأصدق صورة . كما يتجلى الموقف الإسرائيلى الرسمى فى إصراره على الهجرة اليهودية من البلدان الغربية عبر الأقوال التى وردت على لسان ليفى أشكول خلال الربع الأول من عام ١٩٦٨ ؛ فقد خاطب يهود العالم الغربى بالكلام التالى :

« إن يهود العالم الغربى فى ذمتهم صك دين ينبغى تسديده الآن. ولقد كان من البديهى بالنسبة لليهود الموجودين فى أنحاء أخرى من العالم أن يعنى الانتماء إلى حركة عقائدية قبولهم بالتزامات شخصية . لكن اليهود الغربيين لم يفوا بتعهدهم . مما أدى إلى قيام عائق حرج فى إسرائيل ، وقد يتحول الأمر إلى كارثة ، ما لم يطرأ تغير أو تبدل على الوضع . فإذا لم نبادر إلى القيام بجلب المزيد من اليهود إلى اسرائيل ، نكون بذلك قد خسرنا إحدى المعارك الحاسمة للغاية ... ويجب أن نملك الشجاعة على مخاطبة يهود العالم أجمع بقولنا إن الألم هو السبيل إلى نيل الوطن » .

(*) نقلا عن صحيفة «النهار» البيروتية : ٢٨/١٠/١٩٧٠ ص ٦

٢ — الهجرة فى ميزان الأمن والتوسع

« إن أغلى أمنية عندى وأعزها هى : عندما أرى اسرائيل فى يوم من الأيام مأهولة بثلاثة ملايين من السكان اليهود » .

(بن غوريون : عند حائط المبكى فى حزيران (يونيو) ١٩٦٧) .

« ثمة دولة يهودية كبرى اليوم قيد الوجود ، وهى تبحث عن شعبها ، وتفتش عن الذين ينشدون التوطن والعيش فى اسرائيل . وعندما يصبح تعداد اسرائيل ما يتراوح بين أربعة وخمسة ملايين يهودى ، فلا شىء يمكنه أن يخيفها أو يتهدد حقيقة وجودها » .

(الجنرال اسحق رابين ، فى تصريح أدلى به بمدينة برن — سويسرا - أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧).

« إن ما تحتاجه إسرائيل بصورة ماسة هو هجرة جماعية من اليهود . وينبغى لنا مضاعفة عددنا قبل نهاية القرن الحالى »

(ليفى أشكول : القدس فى شهر اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٧) .

« لو أن تعداد اسرائيل اشتمل على مليون إضافى من اليهود ، لأمكن دون ريب تجنب حملة سيناء وحرب الأيام الستة » .

(غولدا مائير فى خطاب لها ببلدة كفار سابا ، حزيران (يونيو) ١٩٦٨) .

«ان اشتمال دولة اسرائيل على عدد كبير من العرب عقب حرب حزيران — يونيو — ١٩٦٧ يشكل خطراً حقيقياً بالنسبة لمستقبل بلادنا » .

(موشيه دايان فى تصريح الى مجلة (لوك) الأمريكية ، نيسان (أبريل) ١٩٦٨).

«الاحتفاظ بكل من نابلس والخليل هو أمر مرهون بالهجرة واستقدام مائة ألف يهودى من الخارج الى اسرائيل هو أسهل بكثير من شن الحرب ضد العرب» .

(زيراخ فارهفتيغ ، وزير الأديان الاسرائيلى ، فى القدس (نيسان — ابريل — ١٩٦٨).

إن الأقوال والتصريحات التى أوردناها على لسان الزعماء والقادة الإسرائيليين ليست بحاجة إلى الشرح أو التعليق ؛ فهى تقدم الدليل الساطع والقاطع على الأهمية الحيوية للهجرة اليهودية فى ميدان التوسع الصهيونى تحت ستار الأمن والسلامة الإقليمية . وإذا ما اعتبرنا المجتمع الإسرائيلى مجتمعاً للمهاجرين اليهود ، فإن الهجرة تكتسب طابع الأهمية القصوى لكى تتحول بدورها إلى أداة فعلية لتنفيذ الغزو وتحقيق الأطماع التوسعية .

وما علينا سوى متابعة الآراء والمناقشات التى شهدتها أوساط الحركة الصهيونية فى إسرائيل والخارج عقب حرب الأيام الستة ، لكى نقف على طبيعة الهجرة اليهودية وأبعادها الحقيقية ، بالإضافة إلى المشاكل التى تواجهها والمخططات المرسومة لها .

لذا نكتفى هنا باعتماد التقرير المرفوع من الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية إلى المؤتمر الصهيونى السابع والعشرين (القدس : حزيران — يونيو — ١٩٦٨) .

فقد جعلت دائرة الهجرة فى الوكالة اليهودية — المنظمة الصهيونية عنوان تقريرها المرفوع إلى المؤتمر الصهيونى السابع والعشرين(١) كما يلى : « كيف نحمل اليهود على الاستيطان فى إسرائيل ؟ » . وبكلام آخر ، كيف نحمل اليهود على المجىء إلى إسرائيل . وكيف نجعلهم يعربون عن رغبتهم بالتوطن فى إسرائيل من خلال عملية الهجرة ؟ ويسجل التقرير المذكور هبوطاً فى عدد المهاجرين اليهود القادمين إلى إسرائيل طيلة الفترة الفاصلة بين المؤتمر

(١) The Jewish Agency - The World Zionist Organization Executives :-
REPORTS submitted to the 27th Zionist Congress, (Jerusalem : June, 1968).

الصهيونى السادس والعشرين (١٩٦٤) والمؤتمر السابع والعشرين (١٩٦٨) . إذ يبلغ عدد المهاجرين للأعوام الثلاثة (١٩٦٤ و١٩٦٥ و١٩٦٦) — كما مر معنا أعلاه — ما مجموعه ١٦٤ر١٢٢ مهاجراً يهودياً .

والسبب الكامن وراء هذا الهبوط يرجع فى نظر التقرير إلى « كون أولئك اليهود الذين كانوا يحتاجون الى ملجأ وملاذ ويعتبرون أن اسرائيل تؤمن لهم هذه الحاجة ، قد جاؤوا اليها بالفعل » . نعم ، هناك ما ينيف على ثلاثة ملايين يهودى من الذين ما زالوا بحاجة الى الملجأ الإسرائيلى ، لكن هؤلاء لا يستطيعون المجىء . وما من أحد يدرى متى سوف تتاح لهم فرصة المجىء . غير أن اليهود الذين يستأثرون باهتمام الصهيونية ينتمون إلى تلك الفئة التى ليست فى حاجة الى ملجأ ولا تعانى صعوبة فى مغادرة البلدان التى تقيم فيها . والمشكلة التى تواجه الحركة الصهيونية هى فى كون هؤلاء اليهود الغربيين « لا يشعرون بأية حاجة للخلاص الشخصى فى طريق المجىء الى اسرائيل » فقد بلغ مجموع المهاجرين من البلدان الغربية ٨٥ ألف يهودى من أصل ١ر٣٠٠ر٠٠٠ قادم جديد استوطنوا دولة اسرائيل منذ ١٩٤٨ : (٢) وتبلغ المشكلة ذروة الحدة فى الوجدان الصهيونى متى عرفنا — على حد قول التقرير — بأن حرب الأيام الستة وما ولدته من اندفاع لا مثيل له فى الحماس لإسرائيل ، ومن تأييد متعاطف لدى يهود العالم لم تحدث أى تغيير ملموس فى ميدان الهجرة ؛ فالعطف على اسرائيل وجد تعبيره فى المساعدات المالية التى لم يشهد التاريخ الصهيونى مثيلاً لها ، وحركة المتطوعين التى جاءت بحوالى ٧ آلاف من الشبان الى اسرائيل لم تكن حصيلتها سوى ما يتراوح بين ٥٠٠ و٦٠٠ متطوع قرروا البقاء بصورة دائمة . أما الهجرة اليهودية من بلدان البحبوحة خلال الفترة الممتدة من ١ كانون الثانى (يناير) ١٩٦٤ الى ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ فقد وصل مجموعها الى ٢٨ر٩٠٥ مهاجر ويتضمن هذا الرقم :

(٢) راجع التقارير المشار اليها ص ٥٢

الأشخاص المقيمين بصورة مؤقتة والسائحين الذين استوطنوا فى اسرائيل ، إلى جانب المهاجرين . وبلغ عدد السائحين الذين قرروا الإقامة الدائمة فى إسرائيل للفترة الواقعة بين ١٩٦٤ وكانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٧ ما مجموعه ٨ر٩١٦ سائح . بينما بلغ عدد المهاجرين القادمين من آسيا منذ مطلع ١٩٦٤ حتى ٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٧ ما مجموعه ١٥ر٧٨٦ مهاجر(٣) .

فكيف عمدت الصهيونية إلى صياغة المشكلة فى ضوء التحديات الجديدة وبوحى من الهبوط الذى طرأ على معدل الهجرة فى السنوات الأخيرة ؟ يقول التقرير الذى أعدته دائرة الهجرة فى الوكالة اليهودية ما يلى نصه بالحرف الواحد :

« إن المسألة الحساسة التى تواجهنا هى فى كيفية توطين المناطق المحررة حديثا باليهود ، فى وقت نجد اليهود المقيمين فى بلدان يمكن الخروج منها غير راغبين بالمجىء إلى إسرائيل بغية الاستيطان . إن هذه المسألة كانت ملحة حتى ما قبل حرب الأيام الستة . نظراً للهبوط الشديد فى الهجرة القادمة من البلدان الأخرى . وهى اليوم أكثر منها إلحاحاً ، بعد أن تم تحرير تلك المناطق من أرض إسرائيل الواقعة على الضفة الغربية من نهر الأردن ؛ فليس هناك من نصر سياسى أو إعلان بالضم يستطيع تحويل هذه المناطق إلى مناطق يهودية ما لم يجر توطين اليهود فيها »(٤) .

ولقد تقدمت الحركة الصهيونية من خلال المناقشات التى دارت حول موضوع التهجير على نطاق أوسع بالعديد من المقترحات ؛ فجاء

(٣) جميع الأرقام الواردة أعلاه مأخوذة من التقرير نفسه ، ص ٦٠ — ٦١

(٤) المصدر نفسه ، ص ٥٢ — ٥٣

التقرير الذى نحن بصدده ليصنف تلك المقترحات إلى فئتين : صهيونية ويهودية عامة .

فالمقترحات التى تندرج تحت الفئة الصهيونية تتضمن موقفاً مزدوجاً على النحو الآتى : (أولا) يجب على كل صهيونى أن يلزم نفسه فى تزويد أولاده بتربية يهودية تامة ومتكاملة ، بحيث يتعدى إحساس الفرد بيهوديته مسألة الاكتفاء بتقديم المساعدات المالية . إن بقاء اليهود كوحدة مميزة هو عرضة للخطر بدون التربية اليهودية أو الحفاظ على طريقة يهودية فى الحياة داخل البيوت . (ثانياً) يجب الاشتراط على كل يهودى يريد الانضمام إلى الحركة الصهيونية ، أو يرمى إلى احتلال منصب داخل هذه الحركة بأن يقوم ببذل جهد حقيقى على سبيل الاعداد لاستيطانه فى إسرائيل ، وعلى أقل حدّ بغية إعداد أبنائه للهجرة فى وقت مبكر أو متأخر .

أما المقترحات ذات الطابع اليهودى العام فقد تركزت على الضرورات التالية :

(أ) يجب تعريف كل فرد يهودى بالمشكلات التى ينطوى عليها بقاء اليهود كشعب مميز .

(ب) مكافحة الانصهار والاندماج .

(ج) الطابع الحيوى فى ضمان أمن إسرائيل .

(د) الحاجة إلى توطين دولة إسرائيل .

(ه) الالتزام بالمساهمة فى المعرفة والمعلومات التقنية فى خدمة مصالح إنماء الدولة وتطويرها .(٥)

(٥) المصدر نفسه ، ص ٥٣

ومن الواضح أن جميع هذه المقترحات على الصعيد اليهودى العام تهدف فى الدرجة الأولى إلى حمل كل فرد يهودى على الإحساس المتواصل بواجبه نحو الاستيطان فى إسرائيل ؛ فهى تدعو إلى توعيـــة اليهود الذين ليسوا صهيونيين بصفة رسمية على ضرورة ممارسة واجباتهم فى تزويد أولادهم بالمبادىء الصحيحة لليهودية وتنشئتهم على الطريقة اليهودية فى الحياة .

على أن المشكلة التى تواجهها الحركة الصهيونية بجناحيها العالمى والاسرائيلى لا تنحصر فى كيفية استقدام المزيد من المهاجرين ، بل تتعدى ذلك إلى توطين القادمين الجدد واستيعابهم ، وإلى تأمين مجالات الاستخدام والعمل لهم على النحو المتلائم مع مؤهلاتهم وخبراتهم ؛ فقد اعترف تقرير دائرة الهجرة بما يلى : « إن تخطيط الاستيعاب يجب أن يوضع على المستوى نفسه من التخطيط للأمن القومى . والهجرة هى فى السياق الأخير وظيفة من وظائف الأمن »(٦).

وعلاوة على ذلك فإن نسبة المهـاجرين من بلدان البحبوحة سـجلت ارتفاعاً بطيئاً فى السنوات الأخيرة ، مما شجع الهيئات الصهيونية على الاتجاه صوب تلك البلدان كمصدر لاستقدام المهاجرين إلى إسرائيل . فقد اعتبر التقرير المرفوع من دائرة الاستيعاب إلى المؤتمر الصهيونى السابع والعشرين أن هذا الاتجاه حرىٌّ بأن يشدد عليه ، وذلك للأسباب الآتية :

(ا) إن مصادر الهجرة فى بلدان الضيق قد تضاءلت .

(ب) هناك بلدان معينة من هـذه الفئة ، وهى تملك مخزوناً وفيراً من المهاجرين المحتملين ، أقدمت على إغلاق جميع أبواب الخروج ، فى الوقت الحاضر على الأقل .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٥٤

(حـ) إن الوضع الجغراسى والديموغرافى (السكانى) فى دولة إسرائيل عقب حرب الأيام الستة يضفى أهمية حيوية على الطاقة البشرية المتزايدة .

(د) هناك ٨ ملايين يهودى فى بلدان البحبوحة . وهؤلاء لا تخضع هجرتهم إلى أية قيود ، بينما يعتبر من المسائل الجوهرية حضـــورهم إلى إسرائيل واستيطانهم فيها .

(هـ) إن بلدان البحبوحة تؤلف فى ظل الظروف الراهنة وبشكل فعلى المصدر الوحيد لدى إسرائيل لاستجلاب المهاجرين العتيدين(٧) .

فالملاحظ ، مثلا ، من الإحصاءات الواردة فى تقـارير دوائر الوكالة اليهودية أن نسبة المهاجرين من بلدان البحبوحة للفترة الممتدة من ٦٧/٤/١ إلى ٦٧/١٢/٣١ قد تضاعفت عما كانت عليه للسنة الماليـة ٦٤/٤/١ إلى ٦٥/٣/٣١ ، إذ ارتفعت من ٧ر٨ بالمائة إلى ٩ر١٨ ٪ . ويؤكد تقــرير دائرة الاستيعاب أن حصة المهاجرين من بلدان الضيق قد ازدادت سنة بعد سنة حتى بلغت نسبتها قرابة ٤٠ بالمائة من الرقم الإجمالى للسنة المالية ١٩٦٦/ ١٩٦٧ ، وتجاوزت هذه النسبة خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ١٩٦٧ / ١٩٦٨ . والحديث عن النشاط الصهيونى فى حقل التهجير اليهودى إلى إسرائيل يقودنا إلى الخطوات المتخذة فى حقل تنظيم الهجرة خـلال عام ١٩٦٨ .

« السلطة العليا للهجرة والاستيعاب »

ترجع فكرة إنشاء سلطة عليا إلى ما قبل عدوان الخامس من حزيران (يونيو) ؛ فى مطلع سنة ١٩٦٧ قررت « لجنة التنسيق » المشتركة بين حكومة إسرائيل

(٧) المصدر نفسه ، ص ٨٥

والجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية — الوكالة اليهودية إنشاء سلطة أو هيئة مشتركة لشئون الهجرة والاستيعاب ، تتألف عضوية هذه الهيئة من أربعة وزراء يمثلون حكومة إسرائيل، وأربعة أعضاء من اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية. بينما يرأس الهيئة رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة وينوب عنه وزير العمل . أما المهمات التى تضطلع بها هذه الهيئة فهى التالية :

١ — وضع صيغة للسياسة المتبعة فى حقلى الهجرة والاستيعاب .

٢ — الإشراف والسيطرة على مختلف الهيئات التكوينية التى تُعنى بشئون المهاجرين .

٣ — إعداد مسودة لمشروع استيعاب ٢٠ ألف أسرة مهاجرة ، وهو المشروع المعروف بـ « مشروع تشجيع الهجرة » (٨) .

وتؤكد المصادر الصهيونية أن الهيئات المسئولة عن شئون الهجرة اليهودية إلى إسرائيل بدأت فى زمن مبكر عملية تقصى النواحى المتعددة للهجرة من بلدان البحبوحة ؛ فالمؤتمر الصهيونى السادس والعشرون (١٩٦٤) اتخذ القرارات التالية :

« يكرر المؤتمر قرار المؤتمر الصهيونى الخامس والعشرين بصدد الحاجة إلى استصدار تشريع خاص فى إسرائيل يتناول مسائل الهجرة من جميع البلدان . وينبغى لهذا التشريع أن يؤمّن تنازلات فى نقل رؤوس الأموال ورسوم الاستيراد وضرائب الأملاك والمنافع الاجتماعية . فالمؤتمر يعتبر المشكلة جديرة باهتمام خاص وملح، ويطلب إلى اللجنة التنفيذية أن ترفع إلى الدورة القادمة التى تعقدها لجنة العمل (المجلس الصهيونى العام) تقريراً يتضمن نتائج عملها » (٩) .

(٨) المصدر نفسه ، ص ٦٤

(٩) نقلا عن المصدر نفسه ، ص ١٣٤ — ١٣٥

وفى حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، بعد حرب الأيام الستة ، عادت قضية الهجرة من بلدان البحبوحة إلى الظهور من جديد فى ظل الأوضاع التى أوجدتها الحرب ؛ فسارعت كل من الحكومة والوكالة اليهودية إلى تأليف لجنة مشتركة لكى تقوم بصياغة المقترحات العملية الكفيلة بتشجيع الهجرة . وجاءت النتائج التى توصلت إليها اللجنة المذكورة ورفعتها على شكل توصيات إلى الهيئة العليا للهجرة والاستيعاب لتنص من جديد على النتائج التى وردت بصورة مماثلة من حيث الجوهر فى الكراس الذى أصدرته الدائرة الاقتصادية فى الوكالة اليهودية فى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٤ تحت العنوان التالى « الخطوط الموجهة لقانون يشجع استيعاب المهاجرين إلى إسرائيل » .

وفى مطلع عام ١٩٦٨ كانت اللجنة المشتركة قد فرغت من وضع اللمسات الأخيرة على « مشروع قانون لتشجيع الهجرة (١٩٦٨) ، لكى يُعرض على الكنيست فى دورته القادمة . فالقانون الجديد صيغ تمشياً مع توصيات اللجنة بحيث يتضمن مختلف التسهيلات المقدمة إلى المهاجرين الجدد فى حقول نطاق رسوم الجمارك وضريبة الدخل وضرائب الأملاك . والاستخدام والإسكان والانعاش الاجتماعى والتعليم والمساعدات الإنشائية للمهاجرين. وينص هذا القانون على منح المهاجر الجديد مركزاً ممتازاً لفترة مدتها ثلاث سنوات من تاريخ وصوله إلى البلاد . وفى حقول لها أهمية أولية بالنسبة إلى دمج المهاجر وأفراد عائلته . أما التسهيلات التى يقدمها فإنها تشتمل الاسكان على أساس الايجار وثلاث سنوات من التعليم الثانوى أو الدراسة فى مؤسسات التعليم العالى، بالاضافة الى إعفاء لا يستهان به من ضريبة الدخل. والغاية التى يرمى إليها « مشروع تشجيع الهجرة » هى إزالة الصعوبات التى تعترض سبيل الدمج الناجح للمهاجرين الجدد إلى إسرائيل .

وعلى الصعيد التنظيمى فى تنسيق العمل بين الدوائر التى تُعنى بشئون الهجرة والاستيعاب تم منذ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ دمج وظائف الدوائر الثلاث التالية

دائرة الهجرة ودائرة الاستيعاب والدائرة الاقتصادية — فى دائرة واحدة تشمل الحقول الثلاثة و تعرف بـ « دائرة الهجرة والاستيعاب » .

لكن هذه الترتيبات والخطوات المتخذة على سبيل تشجيع الهجرة اليهودية من البلدان الغربية إلى إسرائيل لم توفر على الحركة الصهيونية مئونة إحياء الخلافات القديمة فى الرأى حول الوسائل الفعالة والكفيلة بتأمين القدر الكافى من الطاقة البشرية التى تحتاجها إسرائيل ؛ ففى مطلع سنة ١٩٦٨ تقدم يعاقوب تزور ، رئيس المجلس الصهيونى العام ، باقتراح يدعو إلى فصل اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية عن اللجنة التنفيذية الصهيونية ، وشدد على الحاجة إلى قادة صهيونيين جدد فى الدياسبورا . ومع قيام « حزب العمال الإسرائيلى » (Mifleget Haavoda Haisraelit) فى ٢١ كانون الثانى (يناير) ١٩٦٨ ، نتيجة لدمج الأحزاب الثلاثة ، « الماباى » و « أحدوت هاعفودا » و « رافى » أخذت الأصوات ترتفع من جديد منادية بانتزاع مسئوليات الهجرة والاستيعاب من أيدى الدوائر المختصة فى الوكالة اليهودية وتركيزها فى هيئة واحدة . تخضع لسيطرة البرلمان الإسرائيلى .

فقد نشر الكاتب دانيال بلوخ مقالا طويلا فى صحيفة « دافار » (٣١ كانون الثانى (يناير) ١٩٦٨) دعا فيه إسرائيل إلى إنشاء « سلطة مركزية للهجرة » لكى تعمل على تسهيل وتبسيط العملية الكاملة لاستيعاب المهاجرين من البلدان الغربية .(١٠) واعتبر أن تقديم التسهيلات الضريبية والجمركية لا يكفى . كما أنه لا يجوز الاكتفاء بمجرد توجيه الانتقاد إلى المسئولين الذين على صلة مباشرة بالمهاجرين .

أما التغيير المطلوب فيكون بإحداث « عنوان واحد » يتجه إليه المهاجر و « إزالة الإجراءات المزدوجة والمعلومات المضللة » . وذلك يتم عن

---

(١٠) انظر « الجويش أوبزرفر » ، ٢ شباط (فبراير) ١٩٦٨ ، ص ١٦

طريقين : إما أن يُعهد بكل مهاجر إلى مسئول يعتنى له بجميع شئونه ، ويقوم بإنجاز الترتيبات لدى المكاتب والسلطات المسئولة ، أو أن يتم تركيز السلطات كلها تحت سقف واحد . ويعتقد كاتب المقال بأن تحقيق ذلك ممكن بمساعدة حزب العمال الإسرائيلى الجديد . فالمشكلة المتعلقة بالهجرة الغربية هى فى جوهرها مشكلة تنظيم جيد يعمل على تعزيز جميع النشاطات الاعلامية والعقائدية . لذا فإن الحل الذى يقترحه بلوخ يرمى إلى إنشاء هيئة جديدة تشمل سلطاتها المركزية الوظائف العائدة لدائرتى الهجرة والاستيعاب فى الوكالة اليهودية ، بالإضافة إلى الأقسام الوثيقة الصلة فى الدوائر الحكومية . هذه الهيئة العتيدة يجب أن توضع تحت رئاسة وزير بلا وزارة أخرى . ومن المفضل أن يكون القيم عليها عضواً فى اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية . أما أعمال الهيئة فإنها تجرى وفقاً لقانون خاص ، على أن يكون لها لجنة تنفيذية صغيرة تضم ممثلين عن اللجنة التنفيذية الصهيونية . وقد أنهى الكاتب مقاله بالعبارة التالية : « توجد قوى داخل حزب العمال الإسرائيلى على درجة حسنة من المؤهلات للقيام بهذه المهمة » .

* * *

نتوقف عند هذا الحد فى تبيان الطابع الأساسى للهجرة اليهودية إلى المجتمع الاسرائيلى ، بعد أن تبدّت لنا علاقة تلك الهجرة المنشودة بكل من النزعة التوسعية للدولة الصهيونية والسياسة التحالفية لدى الأحزاب الإسرائيلية التى ترفع راية « الصهيونية العمالية » فى إسرائيل والخارج .

ولا غرو فإن الهجرة اليهودية إلى إسرائيل هى « وظيفة من وظائف الأمن القومى » مثلما انها الأداة المثلى لتحقيق التوسع والاستيلاء على المكاسب الاقليمية بطريق الغزو والاستيطان .

هناك ميزة أخرى لمجتمع المهاجرين الاسرائيلى لابد من تناولها بشىء

من التفصيل قبل الانتقال إلى إبراز المعالم الرئيسية للواقع الحزبى فى ميدان السياسة الإسرائيلية ، وعلى صعيد الحزب الواحد الذى يستأثر بمقدّرات الحكم فى ظل الكيان السياسى للمجتمع الاسرائيلى .

٣ — إسرائيل واحدة أم إسرائيلان ؟

هناك تمييز شائع لليهود الموجودين فى إسرائيل وهـو يقضى بتقسيم المهاجرين إلى فئتين عريضتين أو واسعتين :

الفئة الأولى : تضم مايعرف باليهود الاشكنازيين ، أو المتحدّرين من جماعات يهودية تنطق باللغة اليديشية ، عاش آباؤهم وأجـدادهم فى أوروبا الوسطى والشرقية حتى القرن الثامن عشر ، ثم توزعوا وانتشروا منذ ذلك الحين فى معظم أنحاء العالم . ولفظة (اشكنازى) تعنى (ألمانى) فى اللغة العبرية . كما أن أهالى فلسطين فى أواخر القرن الماضى كانوا يسمون هؤلاء اليهود القادمين من أوروبا بـ (السكناج) .

والفئة الثانية : هى طائفة اليهود السفارديين ، نسبة إلى (سفارد) أى أسبانيا . يتحدّر هؤلاء من الجماعات اليهودية التى طُردت من الأندلس (أسبانيا) عند نهاية القرن الخامس عشر للميلاد ، ثم أخذت تقيم منذ ذلك الحين فى الشرق الأوسط والبلقان وهـولندا — ومنهم فئة استقرت فى بريطانيا ابتداء من القرن السابع عشر .

فاليهود الاشكنازيون ، مثلا ، يراعون الشعائر والطقوس العائدة إلى التقليد الدينى اليهودى فى ألمانيا وأوروبا الشرقية . بينما تقوم الطائفة السفاردية بمراعاة الشعائر النابعة من التقليد الأسبانى — البرتغالى . وثمة فروقات ثقافية وحضارية بين الطائفتين ، إلى جانب الفروقات فى المذهب الدينى ؛ ففى إسرائيل اليوم يوجد ربّانيان يشغلان منصب الحاخام الأكبر : حاخام أكبر للطائفة اليهودية الاشكنازية ، وحاخام أكبر لليهود السفارديين .

بيد أن هـذا التمييز لا يصلح فى نظر الكثيرين من علماء الاجتماع الاسرائيلى والباحثين . وهناك فئات يهودية على مايبدو يتعذر إدراجها تحت أى من هاتين الفئتين، لذا ينسبونها إلى مجموعة ثالثة من « اليهود الشرقيين » .

وعلى العموم فإن الرأى السائد والشائع فى إسرائيل يميل إلى التمييز بين يهود « غربيين » ويهود « شرقيين »؛ فالغربيون منهم يتحدرون من أصول أوروبية أو أميركية ، بينما يضم اليهود الشرقيون ما يلى : اليمنيين والعراقيين والإيرانيين والسوريين . بالإضـافة إلى المصريين والليبيين والتونسيين والجزائريين والمراكشيين .

ويعلق جورج فريدمان على نسبة يهود شمال أفريقيا إلى « الشرق » بقوله : كأنهم جاءوا بالفعل من شرقى إسرائيل ! كما يجدر بنا تذكّر العبارة المأثورة عن الشاعر الصهيونى ح. نحمان بياليك « أنا أكره اليهود الشرقيين لأنهم يشبهون العرب أشد الشبه » .

ما هى مشكلة هؤلاء اليهود فى المجتمع الإسرائيلى ؟ وكيف يجـوز لنا التحدث عن « إسرائيلين » بدلا من إسرائيل الواحدة ؟ هل من خصائص تتميز بها « إسرائيل الغربية » عن «إسرائيل الشرقية» أو « إسرائيل الثانية » كما يدعوها فريدمان ؟.

لنبدأ أولا بتقديم بعض الأرقام والإحصائيات التى من شأنها تزويدنا بالمعطيات الأساسية للتركيب السكانى فى إسرائيل من هذه الزاوية .

١٩٤٨ : كان حوالى ٨٠٪ من السكان اليهود يتحدرون من أصول وبيئات أوروبية .

١٩٦٦ : أصبح هناك ما يزيد على ٦٠٪ (ومن جملتهم الصبرا) ينتمون إلى اليهود الشرقيين .

فالموجات التى حملت المهاجرين اليهود إلى إسرائيل خلال فترة الأعوام التاليـة — من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ ، ومن ١٩٥٥ إلى ١٩٥٩ — أدت إلى قلب

الميزان السكانى لصالح اليهود الشرقيين . لقد كانت نسبة اليهود الغربيين (القادمين من أوربا وأميركا) توازى ٤٦ر٩٪ مقابل ٥٣ر١٪ لليهود الذين هاجروا من بلدان آسيا وأفريقيا .

أما دائرة الإحصاء المركزى فى إسرائيل — وهى التى قامت باستخراج هذه الأرقام والنسب(١) — فقد أصدرت المعلومات الإحصائية التالية :

(ا) من سنة ١٩١٩ إلى ١٥ آيار (مايو) ١٩٤٨ كانت الأرقام تشير إلى وجود نسبة من اليهود الأوربيين والأميركيين (الغربيين) يبلغ معدلها ٨٩ر٦٪ من مجموع السكان اليهود . يقابل ذلك ١٠ر٤٪ لليهود القادمين من بلدان آسيا وأفريقيا ـ أى لما يسمى بـ « الشرقيين » .

(ب) مع مجىء عام ١٩٦٣ كانت هـذه الأرقام والمعدلات النسبية قد انقلبت رأساً على عقب ، بحيث رجحت كفة اليهود الشرقيين بنسبة تزيد على الثلثين . فالغربيون أصبحوا يؤلفون ٣٠ر٧٪ من مجوع السكان اليهود، بينما ارتفعت نسبة اليهود الشرقيين إلى ٦٩ر٣٪ .

منهم ٢٨ر٦٪ جاءوا من بلدان آسيا (العراق ، اليمن ، تركيا، إيران).

ومنهم ٢٤ر٦٪ هاجروا من شمال أفريقيا (مراكش وتونس وليبيا).

ويقول اليهودى الصهيونى والفرنسى أندريه شورانى فى كتابه الصادر عام ١٩٦٢ (باريس) بعنوان « دولة إسرائيل » : إن مجموع اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل فى الفترة الممتدة من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٠ يبلغ ٩٦٧ر٧٤٨

(١) راجع مايلى :
State of Israel, Central Bureau of Statistics :
Demographic Characteristics of ths population , I, p. xxi

مهاجراً . يقابلهم ١٢٢ر٤٥٣ يهودياً عادوا أدراجهم أو نزحوا عن إسرائيل خلال الفترة ذاتها .

ففى المدة الفاصلة بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٤ بلغت نسبة المهاجرين اليهود من بلدان آسيا وأفريقيا حوالى ٧٨٪ . ومن عام ١٩٥٤ حتى ٢١ آيار (مايو) ١٩٦١ وصلت هـذه النسبة إلى ٥٧ر٧٪ (راجع الإحصاء العام للسكان ـ دائرة الإحصاء المركزى : القـدس ١٩٦٣) . وعندما تناول شورانى هذه المسألة فى أواخر عام ١٩٦٢ كانت توقعاته تشير إلى ارتفاع نسبة اليهود الشرقيين خـلال ١٥ عاماً من تاريخه بحيث تصبح ٨٠٪ فى سنة ١٩٧٧ .

ومن الملاحظ أن جورج فريدمان فى اقتباساته الواسعة عن كتابات شورانى يأبى على نفسه معالجة الموضوع بالنسبة لليهود الشرقيين من زاوية الأكثرية العددية ؛ فهو يعتقد بأن إبراز الوضع الخاص لإسرائيل الثانية يتم على نحو أشد وضوحاً وبياناً ، فيما لو أقمنا التمييز بين ثلاث فئات أو مجموعات للسكان اليهود فى المجتمع الاسرائيلى . وليس من قبيل استباق النتائج أن نقول بهذا الصدد : هذه المحاولة تهدف إلى تجزئة الكيان العددى لليهود الشرقيين . بحيث تنحدر نسبتهم إلى أقل من الثلث تحت وطأة التلاعب بالأرقام والوقائع .

ما هو التقسيم الذى يستنبطه فريدمان بالاستناد إلى معلومات شورانى وتوقعاته ؟ إنه تقسيم ثلاثى ينتهى إلى توزيع النسبة المئوية على أساس الثلث تقريباً لـكل فئة من الفئات السكانية التالية :

١ — الغربيون — يؤلف هؤلاء ٣٤٪ من مجموع السكان اليهود فى المجتمع الاسرائيلى . كما يبلغ متوسـط العمر لديهم ٤٤ سـنة ، أى أنه من أصــل كل مائة إسرائيلى يتحدرون من بيئات أوروبية

وأميركية هناك حــوالى النصف (٥٠٪) ممن تجاوزوا سن التوالد والانجاب إحصائياً .

٢ — الشرقيون ـ نسبتهم هى ٣٢٪ من مجموع السكان اليهود فى إسرائيل ، ومتوسط العمر لديهم يصل إلى ٢٦ سنة . أما معدل الولادة بينهم فهو مرتفع للغاية . ويبلغ متوسط عدد الأولاد فى الأسرة الشرقية ٤ر٩ للعائلة الواحدة ، مقابل ٢ر٣ للأسرة اليهودية الغربية .

٣ — الصّبرا ـ يؤلفون ٣٤٪ من يهود إسرائيل ، ومتوسط العمر لديهم كان ٨ سنوات بتاريخ آذار (مارس) ١٩٦٢ . أما نسبة الصبرا المتحدرين من أصول شرقية إلى الذين يتحدرون من أصول غربية فهى ٧ إلى ٣ . (وهنا نجد فريدمان يستدرك ، من حيث لا يدرى ، أن تقسيمه بقى عاجزاً عن تمييع الوجود الأكثرى لليهود الشرقيين فى المجتمع الاسرائيلى .

ولا غرو فإن التلاعب بأرقام النسبة المئوية لن يفلح إطلاقاً فى تغيير معطيات الواقع العينى لليهود الشرقيين أو «إسرائيل الثانية». إن فريدمان نفسه يقر ويعترف بالرجوح الحتمى لكفة اليهود الشرقيين ، سواء كان مرد هذا الرجوح إلى ارتفاع معدل الولادة بينهم أم إلى نضوب مصادر الهجرة اليهودية من بلدان الغرب .

فما هى الخصائص والمميزات العامة لليهود الشرقيين ، حتى يسوغ الباحثون لأنفسهم بدعة التحدث عن « اسرائيل الثانية » بكثير من الحماس الذى يشوبه القلق ويعتريه الخوف من المستقبل ؟ سوف نكتفى بإيراد الملامح الرئيسية والخواص البارزة لدى السكان اليهود الذين هاجروا إلى اسرائيل من بلدان وبيئات « شرقية » ، على أن نحاول إبراز السمات العامة لوضعهم السائد داخل المجتمع الاسرائيلى .

أولا — سبقت الإشارة إلى الفروقات القائمة بين الطائفتين اليهوديتين فى إسرائيل ، وذلك على صعيد الشعور الدينى ومراعاة الطقوس والشعائر الدينية . لكن الفوارق بينهما تتبدى فى مجالات أخرى .

ثانياً — التجربة اليهودية التى عاشها اليهود الشرقيون فى بيئاتهم الأصلية حيث كانت الغالبية العظمى من السكان تضم عرباً ـ تختلف تمام الاختلاف عن علاقة اليهود الغربيين بالمجتمعات والبيئات التى تحدروا منها ، وتنعكس بالتالى على موقفهم من الصهيونية . فالباعث الدينى ما زال يشكل العامل الحاسم فى حياة اليهود الشرقيين ، ويسهم إلى حــد كبير فى تعيين علاقتهم بالصهيونية . ولقد لعب هذا الباعث أو الحافز دوراً بارزاً فى عملية تهجير هؤلاء اليهود إلى إسرائيل .

ثالثاً — إن اليهودى الشرقى فى إسرائيل يعيش فى عالمه الخاص بعيداً عن مجتمع اليهود الغربيين وعاداتهم السائدة ؛ فالأسرة الشرقية تختلف كثيراً عن العائلة اليهودية الغربية ، من حيث عدد أفرادها ومستوى ثقافتها ونسبة الزواج المختلط بينهم . وليس من المبالغة فى شىء أن نقول : إسرائيل الثانية تعيش فى عزلة تامة عن عالم اليهود الغربيين ، وتقع تحت سيطرتهم الكاملة .

رابعاً — ثمة اختلاف بين إحساس كل من الفريقين بهويته اليهودية ؛ فقد نقل بتوشوفسكى الوصف التالى عن أوضاع اليهود القادمين من أوروبا الشرقية :

« فى المجر (هنغاريا) يشار إلى اليهودى باعتباره يهودياً ، وفى رومانيا يقال له «يهودى» وكذلك الأمر فى بولونيا . لكن عندما يأتى هؤلاء اليهود الثلاثة إلى إسرائيل . فالأول يعتبر هنغارياً والثانى رومانياً والثالث بولونياً » .

وربما كان هذا الشعور المغاير بالهوية يصدق على اليهود الشرقيين إلى حد أبعد وأعمق مغزى ؛ ففي تحليل مماثل لأوضاع اليهود القادمين من بلدان شرقية وعربية نجد أنفسنا أمام الظاهرة التالية :

« إن اليهودى المصرى أو العراقى عندما كان يعيش فى وطنه الأصلى كان يطلق عليه اسم يهودى وبالتالى كانت يهوديته جزءاً من شعوره بالذات . ولكنه عندما ذهب إلى إسرائيل أطلقوا عليه هناك اسم المصرى أو العراقى ، وبالتالى أصبحت عراقيته أو مصريته جزءاً من إحساسه بذاته ويهوديته . وهذا جعله يحرص على الاحتفاظ بالعلاقات الاجتماعية والثقافية مع اليهود الآخرين الذين أتوا من مصر أو العراق . بينما فقدت اليهودية دورها كأداة للتماسك الاجتماعى(٢) » .

خامساً — هناك تمييز بين اليهود المنتمين إلى إسرائيل الغربية وأولئك الذين ينتمون إلى إسرائيل الشرقية أو الثانية ، بالنسبة للأجيال الطالعة والناشئة . فقد لاحظ بعض المراقبين أن لفظة « صبرا » يوقف استعمالها اليومى على اليهود المولودين من أصول أوروبية دون سواهم . بينما يوصف أبناء اليهود الشرقيين بعبارة « أولاد الريف » أو « أبناء الأرض » (Yelidei Ha-aretz) ، تمييزاً لهم عن أبناء الجيل الأوروبى من اليهود المهاجرين .

سادساً — إن التمييز ضد اليهود الشرقيين لا يقتصر فقط على ميدان السياسة ومجال المشاركة فى الحكم . فالغربيون يحتكرون ممارسة اللعبة السياسية لأنفسهم ، واندماج الشرقى فى جسم المجتمع اليهودى الغربى

(٢) أنظر : على الدين هلال — تكوين إسرائيل (دراسة فى أصول المجتمع الصهيونى) دار الهلال ١٩٧٠ ، ص ٧٧

هو شرط أساسى فى تأهيله للوصول إلى منصب هام فى جهاز الدولة والإدارة الحكومية .

سابعاً — يعانى اليهود الشرقيون من وضعهم المتخلف فى شتى المجالات والمرافق : سواء كان ذلك بالنسبة لمجال التعليم والثقافة ، أم على الصعيد الاقتصادى وبالنسبة للدخل . وهناك العديد من الدراسات الإحصائية التى تناولت هذه الموضوعات والمسائل بالشرح والتحليل . لذا نكتفى بالإشارة إلى بعض النواحى البارزة دون الخوض فى التفاصيل :

(أ) عدم التكافؤ القائم بين العدد الإجمالى لليهود الشرقيين فى المجتمع الإسرائيلى وبين عدد الطلاب منهم ، على شتى المستويات التعليمية . وكذلك نسبة الأمية بينهم .

(ب) ثمة محاولة تهدف إلى طمس معالم الثقافة اليهودية الشرقية، وإبراز الصفة الغربية للمجتمع . فاليهودى الشرقى يخضع لعملية « تغريب » ثقافية من شأنها قطع الصلات والجذور التى تشده إلى ثقافته الأصلية وعالمه التقليدى .

(ج) إن الفقر الذى تعانى منه الأسرة اليهودية الشرقية يحول فى غالب الأحيان دون ذهاب الأبناء إلى المدرسة ، لأن رب الأسرة يعجز عن تأمين نفقات التعليم . ولقد أظهرت الدراسات والبحوث الإسرائيلية أن الفارق بين متوسط دخل الأسرة الغربية والأسرة الشرقية يصل إلى نسبة ٥٠٪ على أقل تقدير لصالح الغربيين .

(د) برهنت الدراسات الرسمية المدعومة بالأرقام والوقائع على وجود اتجاهين بارزين بالنسبة للمركز الاقتصادى لكل من اليهود الشرقيين والغربيين .

أولا — إن دخل المواطن الإسرائيلى يزداد كلما طالت مدة إقامته فى البلاد . والمهاجر الحديث يعانى من نسبة متدنية فى الدخل .

ثانياً — إن دخل اليهود الأوربيين هو عادة أعلى من دخل الشرقيين، وهذا الواقع ينعكس على أولادهما أيضاً .

معنى ذلك ، أن اليهود الشرقيين فى وضعهم الاقتصادى المتخلف يؤلفون طبقة مستقلة بذاتها ، وتستمد مقوماتها من طبيعة أصولهم والأجناس التى يتحدّرون منها ، أو البيئات التى عاشوا فى كنفها .

لنأخذ ، على سبيل المثال ، بعض النتائج الإحصائية والرسمية التى يعود تاريخها إلى عام ١٩٦١ .

كان الشرقيون حينذاك يؤلفون :

٥٥٪ من مجموع الأولاد الذين دخلوا فى سن التعليم الابتدائى .

٤٠٪ من مجموع الأولاد فى السنة النهائية للتعليم الابتدائى .

٢٧٪ من مجموع الذين نالوا شهادة التعليم الابتدائى .

— وفى مرتبة التعليم الثانوى تزداد النسبة انخفاضاً :

٢٥ ٪ من الذين دخلوا مرحلة الدراسة الثانوية

١٣ ٪ من مجموع الذين أتموا هذه الدراسة

٥ ٪ من مجموع الذين انتقلوا إلى مرحلة التعليم العالى .

— وفى مجال التعليم الجامعى :

بلغ مجموع الطلاب المنتسبين إلى كل من الجامعة العبرية وجامعة

بار إيلان ومعهد وايزمان والتكنيون فى حيفا — ١٠ آلاف طالب ، منهم ٥٠٠ طالب فقط ينتمون إلى اليهود الشرقيين .

— عام ١٩٦١ بلغ مجموع الطلاب الجامعيين فى إسرائيل ٩٨٢٤ طالباً، حصل منهم ١٧٢٦ طالباً على درجات جامعية ، ولم يكن بين هؤلاء سوى ٣٥ طالباً شرقياً — أى مانسبته ٢٪ إلى الآخرين.

ولقد ارتفع عدد الطلاب الجامعيين إلى ٢١ر١٥٠ فى عام ١٩٦٦ ، حتى صار يبلغ الآن حوالى ثلاثين ألفاً . لكن نسبة الشرقيين بينهم لم يطرأ عليها أى تغيير جذرى (٣) .

ولا بد لنا أخيراً من الاستشهاد ببعض الأقوال التى وردت على لسان الصهيونى جاكوب كلاتزمان فى معرض حديثه عن ضرورة شن حملة صحافية فى إسرائيل تحت شعار « التربية هى أيضاً من مستلزمات الدفاع الوطنى » . يقول كلاتزمان بصوت التحذير والإنذار من مغبة الأخطار التى تهدد إسرائيل فيما لو استمر الوضع الراهن على حاله بالنسبة للتمييز فى التعليم ضد اليهود الشرقيين ـ مايلى :

« إن النظام الحالى يؤدى إلى خسارة فادحة على صعيد النخبة ، لأن انتقاء النخبة يتم فقط بين فريق من السكان . فالرجال الذين يمكنهم إسداء خدمات جلى فى المراكز القيادية ما زالوا مقيدين فى الوظائف الثانوية . إن التطور الاقتصادى للبلاد سوف يعانى من جراء ذلك دون ريب ... ودبابات سنتوريون تؤلف عاملا من عوامل الأمن والسلامة بالنسبة للمستقبل القريب ، لكن

(٣) راجع فريدمان ـ شورافى ، المصدر السابق ، ص ١٦٨ ـ ١٦٩

المدرسة والجامعة هى العوامل الأكثر أهمية بالنسبة للمستقبل البعيد ... »

« وإذا ما ابتُلى المستوى الثقافى فى إسرائيل بالركود والجمود، بينما يأخذ مستوى الأعداء بالصعود تدريجياً ، فإن أيام استقلال إسرائيل هى معدودة ... »

« إن التربية هى أيضاً من مستلزمات الدفاع الوطنى » .

توقعات ورغبات

إذا كانت « إسرائيل الثانية » تعانى الحرمان والتمييز بهذا المقدار ، وعلى يدى إسرائيل الأوروبية الأولى ، فما هو المغزى بالنسبة للقوة العددية لدى اليهود الشرقيين . إن المستقبل يحمل فى طياته زيادة مطردة لحجم اليهود الشرقيين فى المجتمع الإسرائيلى . فالتوقعات أو التنبؤات السكانية تشير إلى ارتفاع عددهم خلال السنوات القادمة بحيث يتجاوز الرقم حدود ٧٠ ٪ مع مجىء عام ١٩٧٥ بالنسبة لليهود المتحدرين من بلدان آسيا وأفريقيا .

ثمة رأى يقول فى أن بروز وظهور الأحزاب القائمة على دعم مصالح المهاجرين بين اليهود الشرقيين سوف يشكل التهديد الأشد خطورة للنظام السياسى الإسرائيلى . بينما نجد الكس فاينغرود ، صاحب دراسة « إسرائيل: العلاقات بين الجماعات فى مجتمع جديد » ، يعارض هذا الرأى وينتقده بشدة (٤) .

(٤) انظر المقال التالى أيضاً :
A. Weingrod, «The Two Israels», in COMMFNTARY 32 (1962).

وهناك محاولات كثيرة ترمى إلى إجراء المقارنة بين العرب فى إسرائيل واليهود الشرقيين ، فالتحولات التى طرأت فى نظر بعض المراقبين على النظام الاجتماعى لدى العرب المقيمين داخل إسرائيل حدثت تحولات مثلها فى النظام الاجتماعى للمهاجرين اليهود الشرقيين . والخصائص العامة التى يشيرون إليها على سبيل التمييز تتناول مايلى :

(أ) حدث انتقال لدى الفريقين من مرحلة المجتمع ماقبل الصناعى الى المجتمع الصناعى .

(ب) هذا الانتقال أدى إلى ازالة البنيات والتركيبات الاقطاعية التى كانت سائدة فى أوساط الطرفين .

(ج) ومع زوال تلك البنيات أصبح السبيل ممهداً أمام نشوء نظام تسلسلى جديد فى المجتمع ، قوامه مقاييس تستند إلى : (١) النجاح الاقتصادى و (٢) الثقافة .

على أن القاسم المشترك لكل من العرب واليهود الشرقيين فى اسرائيل يغدو فى أنظار البعض من المراقبين : كونهما يمران فى عملية « تغريب » أو « تغرب » (Westernization — Verwestlichung) ، من حيث الأخذ بأسباب الثقافة الغربية واقتباس أنماط الحضارة وطرق تفكيرها السائدة . وتنطوى هذه العملية على صراع ثقافى بعيد المدى ، اذ يصعب على العرب والمهاجرين اليهود الشرقيين أن يتخلوا عن نظامهم الثقافى القديم بمثل تلك السهولة وينغمسوا الى أقصى حد فى عملية التغريب ، فاليهود الشرقيون مثلا ، يأبون على أنفسهم اقتطاع الجذور التى تشدهم الى تربة النظام القديم . مما يجعل « تخضرمهم » أو مشاركتهم فى نظامين اجتماعيين أرضاً خصبة للتناقضات والمشكلات . فالخضوع التام لعملية « التغرب » أو « التغريب » هو كناية عن بطاقة دخولهم الى مجتمع اسرائيل الأولى ، حيث يتسنى لهم

احراز النجاح ، وجنى المنافع والوصول إلى مناصب مرموقة فى شتى الميادين والمجالات . لكن التنافر القائم بين خضوعهم لمستلزمات الدخول الى حظيرة المجتمع الأوروبى فى اسرائيل الأولى ، من جهة ، وبين تعلقهم بأشكال النظام الثقافى القديم من جهة ثانية ، أدى بدوره الى خلق بلبلة وتشويش فى البنيات التقليدية لديهم .

كيف السبيل ، إذن ، إلى صهر الطرفين فى بوتقة ثقافية واحدة ؟ وهل تستطيع إسرائيل الأقلية الأوروبية أن تبطل مفعول الفروقات الثقافية بينها وبين إسرائيل الثانية — والتى تضم أكثرية من العناصر اليهودية الشرقية ؟

إن الارتفاع المطرد فى عدد السكان المتحدرين من أصول شرقيـــة (أفرو — آسيوية) سوف يضع « وحدة الأمة » أمام تحديات مصيرية . فالتمييز الاقتصادى ضد اليهود الشرقيين ينطوى على مادة قابلة للانفجار فى أية لحظة ممكنة . والدولة فى إسرائيل تسعى جاهدة للتغلب على أسباب الخطر برفع قيمة التوظيفات الرسمية فى حقلى التعليم وبناء المساكن . لكن معظم الباحثين يجمعون على قول مفاده .

« إن ســـد الهوة الفاصلة بين عناصر السكان الغربيين والشرقيين سوف يبقى مسألة وجود بالنسبة لدولة إسرائيل . وحتى فى ظل دولة إسرائيلية تعيش مع جيرانها بسلام واطمئنان ، لا بد للمفعـول التراكمى الناتج عن التناقضات الأثنولوجيـة والاجتماعية من البقاء كسيف مسلط فوق الرقاب » .

بيد أن هناك ناحية أخرى لظاهرة الازدواجيـة الوجودية فى المجتمع الإسرائيلى المشطور إلى إسرائيل غربية وأخرى شرقية ، ثمة زعم لدى نفر من المراقبين مفاده كالآتى : إن حل المشكلة الإثنولوجية الداخلية قد يساهم

فى إحلال السلام بين إسرائيل والدول العربية . والحجة التى يستند إليها هؤلاء فى تدعيم رأيهم تنطوى على ما يلى :

خلال مدة تتراوح بين ١٠ سنوات و ١٥ سنة سوف يصبح حوالى ٣/٤ السكان اليهود فى إسرائيل متحدرين من أصول وبيئات شرقية . وهؤلاء فى معظمهم يعرفون العادات والتقاليد العربية ؛ فتتحول إسرائيل بدورها إلى دولة شرق أوسطية . ثم يغدو من الضرورى طرح التساؤل الآتى وإثارته :

ألن يؤدى هذا الواقع — متى أصبح حقيقـة راهنة ، أكثر من أى شىء سواه — الى دحض مزاعم الجامعة العربية التى تقول : إن إسرائيل هى كيان دخيـل فى جسم الشرق الأوسط ، وهى رأس جسر للأمبريالية الغربية ؟(٥) .

إن هذه الحجة تُنيط باليهود الشرقيين فى المجتمع الإسرائيلى مسئولية القيام بدور الوسيط بين « العرب » واليهود الاشكنازيين أو الغربيين لكنها تتغافل عن مسألة بقاء الأوضاع على حالها بالنسبة لليهود الشرقيين . وتحاول تمييع المشكلة الرئيسية بنقلها الى صعيد مختلف ، يقع خارج نطاق التناقضات المتأصلة فى المجتمع الإسرائيلى . فلا بأس ، أولا ، من تذكر القول المنسوب الى الإسرائيلى غرشون أغرون ، محافظ القدس اليهودية سـابقاً والـكاتب الصحفى ، حيث استخدم الاستعارة التالية :

« إن اسرائيل هى بلد صغير ، لـكنها ليست بوتقة للصهر بقدر ما هى وعاء طبخ على الضغط » !

---

(٥) راجع ما يلى :
Pinchas Lapide. « Orient und Okzident in Israel », Der Monat, Jg. 15 (1963). Heft 175

لنعد الى تفنيد الحجة المشار اليها أعلاه . ثمة وقائع ومعطيات تدحض مزاعمها وتقف بوجه تطلعاتها . ولقد أوردها بعض الباحثين الموالين لإسرائيلى على الشكل الآتى :

أولا — إنها حجة تنطوى على شىء من السذاجة ، اذ تحاول اختزال النزاع العربى الإسرائيلى إلى مجرد خلافات ثقافية .

ويمكن لنا أن نضيف بدورنا قائلين : هذه الحجة تتعامى كلياً عن حقوق شعب فلسطين أو الطرف الأصيل فى النزاع ؛ فالقضية الفلسطينية لا تقتصر على النزاع العربى الإسرائيلى أو ما يعرف عادة بـ «أزمة الشرق الأوسط» .

ثانياً — ما هى الأسس التى يستند اليها أصحاب تلك النظرية فى تأكيدهم على أن اليهود الشرقيين قادرون أكثر من الغربيين على إبداء المزيد من التفهم للعرب ومشاكلهم ؟ فلو سلمنا بوجود التمييز والتحامل ضد اليهود الشرقيين والعرب الإسرائيليين على حد سواء — وهذه حقيقة ينبغى التسليم بها دون تردد — هل يكفى هذا الجمع فى المصيبة بين الفريقين لإيقاظ مشاعر التضامن والتعاضد لديهما ؟

ثالثا — إن الحجة المذكورة تنطوى على استخفاف بالقوى اللاحمة فى المجتمع الاسرائيلى . اذ مهما اشتدت حدة التناقضات الأثنولوجية ، هناك ما يكفى من تلك القوى للحؤول دون الانفجار ، هناك عوامل أخرى لا يستهان بقدرتها على تحقيق التماسك بين أطراف المجتمع (Cohesion) . مثلما أن العديد من التناقضات القائمة داخل المجتمع الاسرائيلى تعمل على الحد من مفعول بعضها بعضاً ، أى أن الواحد منها يبطل مفعول الآخر . فيتأمن الاستقرار .

رابعاً — يجب ألا يغرب عن بالنا دور الخطر الخارجى المزعوم

بالنسبة لتحقيق التلاحم ورص الصفوف داخل المجتمع الاسرائيلى ؛ فقد عرف المسئولون الاسرائيليون كيفية الاستفادة من التهويل بالخطر العربى الذى يقف لليهود بالمرصاد ، وأصبحوا يتحكمون فى استحضار هذا المناخ الهستيرى إلى درجة هى فى غاية الدقة والضبط .

كما أن الحروب التى خاضتها وشنتها اسرائيل ثلاث مرات متوالية ١٩٤٨و١٩٥٦و١٩٦٧ — ضد الدول العربية المحيطة بها — أسهمت الى حد كبير فى تحقيق الوحدة المشتركة بين مختلف الفئات والقطاعات السكانية اليهودية داخل المجتمع .فقد اطرح قدماء المستوطنين خلافاتهم مع المهاجرين الجدد وتناسوها تحت ظل الجهود الموحدة والعمل التعاونى ضد العدو المشترك . ولا يخفى أبداً ما لهذه الظاهرة من دور رئيسى فى تحقيق التماسك والالتحام والتخفيف من حدة التناقضات البارزة داخل كيان المجتمع .

القسم الثالث

فى المقومات الصهيونية للمجتمع السياسى

« الأحزاب فى إسرائيل تسيطر على مثيلاتها بين يهود العالم (الدياسبورا) . ثمة ضوابط فى الوكالة اليهودية تبسط سيطرتها على الأحزاب الصهيونية واليهودية فى الدياسبورا . وهناك ضوابط داخل إسرائيل لتقييد تحركات الوكالة اليهودية فى كل من الدياسبورا وإسرائيل . إنها سلسلة متعابكة ومتداخلة من الضوابط التى تصل إلى آخر معقل من معاقل النفوذ . . . وعبثاً يتطلع المرء باحثاً عن ضمانات لحرية الجماعة المحلية أو الفرد ، أو لحرية الشخص غير المرتبط أو الملتزم ، أو لحرية الفرع الإقليمى فى المسائل التى تعنيهم مباشرة ، وحيث يعيشون ، وحيثما ينبغى لحياتهم الصهيونية أن تتمركز » .

(لويس ليبسكى ، الرئيس السابق للمنظمة الصهيونية فى أميركا) .

١ — المجتمع الدائر فى الفلك الصهيونى

« من الأمور البديهية فى سلكنا الخارجى أن كل مبعوث فوق العادة، وكل وزير مفوض لدولة إسرائيل يؤدى وظيفة مزدوجة : فهو من جهة ، وزير مفوض الى البلد أو الدولة التى يعتمد لديها، ومن جهة ثانية ، هو مبعوث فوق العادة إلى اليهود الموجودين فى تلك الدولة » .

(فالتر ايتان فى كتابه : السنوات العشر الأولى من تاريخ الدبلوماسية الاسرائيلية ، ١٩٥٨ ، ص ١٩٢) .

نعود الآن إلى متابعة النشاطات الصهيونية والجهود الإسرائيلية فى سبيل توحيد الأحزاب والفئات التى تنادى بالأفكار المرصودة فى عقيدة الصهيونية العمالية ، فقد توقفنا أثناء الحديث عن موضوع « الهجرة فى ميزان الأمن والتوسع » عند الاقتراح المرفوع من جانب الإسرائيلى دانيال بلوخ لكى يصار بموجبه إلى إيجاد هيئة مركزية تعنى بكل مسائل الهجرة والاستيعاب .

وسوف نتناول فيما يلى موضوعات تتعلق بقيام « الحركة الصهيونية العمالية» فضلا عن المشكلات التى تواجهها عملية الهجرة اليهودية إلى المجتمع الإسرائيلى ، والمناقشات التى شهدتها المنظمة الصهيونية العالمية والحكومة الإسرائيلية خلال الفترة اللاحقة بحرب الأيام الستة . كما يتضح لنا بصورة جلية نوع العلاقات والصلات التى تشد المجتمع الاسرائيلى نحـــو التنظيم الصهيونى العالمى ، وتدفع به إلى الدوران فى فلك الصهيونية العالمية ،ولا غرو فإن الروابط الصهيونية ، بل المقومات التى يستند إليها المجتمع الاسرائيلى هى وثيقة الصلة بموضوع الأحزاب القائمة فى الدولة ، والباحثة بشكل دؤوب عن السُبُل الممكنة للتحالف والائتلاف تحت راية التوسع والسيطرة .

أ — ولادة « الحركة الصهيونية العمالية » :

إن الاقتراح الذى تقدم به دانيال بلوخ عقب قيام « حزب العمال الإسرائيلى » لإنشاء سلطة مركزية لكافة شئون الهجرة والاستيعاب لم يكن وليد ساعته ؛ فالجناح الصهيونى العمالى داخل الحركة أخذ يعد العدة للسير فى خطوات الأحزاب العمالية الاسرائيلية نحو تحقيق وحدة الصف والدمج الكامل بين الاتحادات التى تنتمى إليه، وفى العشرين من شباط (فبراير) ١٩٦٨ تم رسمياً دمج الأحزاب والجماعات الصهيونية العمالية فى حركة جديدة هى «الحركة العمالية الصهيونية المتحدة». واجتمع كبار المسئولين عن الحركة فى مقر الوكالة اليهودية بالقدس للتوقيع على ميثاق يتضمن المبادىء التى أقرتها الحركة ؛ فجاء فى طليعة تلك المبادىء تشديد الحركة الجديدة على الحاجة إلى تهجير اليهود بغية تركيز أكثرية منهم داخل حدود الدولة اليهودية . على أن صاحب الفكرة الداعية إلى تحقيق الدمج هـو يتسحاق كورن ، سكرتير الاتحاد العالمى لعمال صهيون (Jhud Ha'olami Poale Zion) والمعروف أن الحركة الجديدة تضم الاتحادات والمنظمات العالمية التالية : « الاتحاد العالمى لعمال صهيون »، و« اتحاد شباب صهيون » (zeire Zion) و« التحـالف العالمى بين أحدوت هاعفودا وعمال صهيون » (Hitahdut World Allianu of Ahdute Ha'awoda-Poele Zion). أما توزيع المقاعد داخل الحركة الجديدة فقد جرى وفقاً للنسب التالية : ٧٠ بالمائة «للماباى» ، و ٢٠ بالمائة «لأحدوت هاعفودا»، و ١٠ بالمائة لحزب « رافى » . ويمكن استخلاص فكرة عامة عن قوة الصهيونية العمالية داخل المنظمة الصهيونية العالمية من الأرقام الآتية :

تمثَّل الاتحاد العالمى لعمال صهيون (وهو نفسه الاتحاد العالمى للماباى) فى المجلس الصهيونى العام منذ مطلع ١٩٦٥ بما مجموعه ٣١ مقعداً من أصل ١٠٧ مقاعد ، بينما تمثلت حركة أحدوت هاعفودا بخمسة مقاعد . وبلغ

عدد المندوبين عن جميع الفئات والأحزاب الصهيونية لدى المؤتمر الصهيونى السادس والعشرين (كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٤ إلى كانون الثانى (يناير) ١٩٦٥) ما مجموعه ٥٢٨ مندوباً، حظى الاتحاد العالمى بـ ١٥٤ مندوباً من أصلهم . ونالت أحدوت هاعفودا ٢٧ مندوباً . أما بعد حصول الدمج وقيام الحركة العمالية الصهيونية المتحدة فإن قوة هذه الحركة أصبحت تمثل حوالى ٤٠ بالمائة من عضوية المنظمة الصهيونية العالمية . ولقد عقب يتسحاق كورن على ذلك فى تصريح أدلى به إلى مندوب صحيفة الجويش أوبزرفر بقوله : « إن هذا الدمج ليس مجرد توحيد فنى ، بل هو التحدى لتغيير ملامح الصهيونية »(١).

والمشروع الذى تقدم به كورن ينطلق دون ريب من تقديراته للقوى التى يحسبها على استعداد لدعمه، فقد دعا إلى إعادة النظر فى العلاقة بين كل من الوكالة اليهودية والحركة الصهيونية العالمية وحكومة إسرائيل لجهة تحقيق الوثبة المنشودة فى حقل التهجير من البلدان الغربية، وحمل الصهيونيين فى الدياسبورا على المجىء إلى اسرائيل . وانطلق « كورن » فى مشروعه من الافتراض القائل بأن ترك الزعامة الصهيونية جانباً سوف يتيح المجال أمام حفز العناصر الشابة بين اليهود المؤيدين لاسرائيل فى العالم، ويؤدى بدوره إلى حمل أعداد كبيرة منهم على المهاجرة إلى اسرائيل والاستيطان فيها بصورة دائمة .

ومن الملاحظ أن توحيد الحركة العمالية الصهيونية أسهم فى تشجيع القادة الاسرائيليين على توجيه المزيد من النقد الشديد إلى المنظمة الصهيونية ؛ ففى الخامس والعشرين من شباط (فبراير) ١٩٦٨ انعقد فى القدس المؤتمر الاستشارى للزعماء الصهيونيين للتباحث بشأن مستقبل الحركة الصهيونية، ومناقشة البرنامج الذى سوف يعرض على المؤتمر الصهيونى فى حزيران (يونيو) . وخاطب ليفى أشكول الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بقوله :

(١) « الجويش أوبزرفر » ، فى ٩ شباط (فبراير) ١٩٦٩ ، ص ١٤

« ان الحركة الصهيونية إذا ما شاءت الحفاظ على حيويتها ونشاطها . ينبغي لزعمائها المجيء شخصياً إلى اسرائيل والتوطن فيها »(٢). بينما كرر آريه بنكوس رئيس الوكالة اليهودية ما سبق له اعلانه فى إحدى جلسات المجلس الصهيونى العام حين قال : « إن مسألة الهجرة قد أصبحت قضية حياة أو موت بالنسبة لدولة اسرائيل ، والحل الإيجابى لهذه المسألة هو وحده الكفيل بتبرير وجود الحركة الصهيونية » . غير أن هذا التقارب الظاهر فى الرأى حول مسألة التهجير اليهودى كان يخفى وراءه خلافات قديمة حول توزيع الصلاحيات والمسئوليات ، وبصدد إعادة النظر فى المهام التى تضطلع بها الوكالة اليهودية .

فقد سارع كل من بنحاس سابير، وغولدا ماير، وحاييم جفاتى إلى تبنى الموقف الذى أدى فى الماضى إلى خروج دافيد بن غوريون من المنظمة الصهيونية . وأعلنوا تحبيذهم لفكرة نقل عدد من وظائف الوكالة اليهودية إلى أيدى الحكومة الاسرائيلية ؛ فهناك وزارة الزراعة التى تطالب بدائرة الاستيطان الزراعى فى الوكالة ، بينما ينبغى إلحاق دائرتى الهجرة والاستيعاب بوزارة العمل وتحت سيطرة بيغال آلون . رئيس اللجنة الوزارية للهجرة .

لكن رئيس الوكالة اليهودية . آريه بنكوس ، سارع بدوره إلى احتواء الهجمات الموجهة ضد المنظمة الصهيونية والوكالة . فالمنتقدون لم يسهموا بانتقادهم فى تعزيز الهجرة من البلدان الغربية . كما أن تشويه سمعة الوكالة اليهودية سوف يؤدى إلى إيقاع الفوضى فى الجهود التى تبذلها فى الخارج ، ويؤثر على التعليم اليهودى ، وجاذبية منظمات الشبيبة ، بالاضافة إلى زعزعة الثقة فى النفوس التى ترى فى الوكالة « وكالة لصهيون » وراح بنكوس يبحث عن التأييد لموقفه بوجه الهجوم الإسرائيلى على الوكالة اليهودية ، فوجد أن

---

(٢) انظر Israel Digest ، العدد الخامس — ٨ آذار (مارس) ١٩٦٨ . ص٣

ناحوم غولدمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية ، يقف إلى جانبه . ثم لجأ إلى تحذير المطالبين بانتزاع وظيفة الاستيعاب من أيدى المنظمة الصهيونية بأن هذا التدبير سوف يؤدى إلى إلحاق الضرر بحملات جمع الأموال والتبرعات فى عدد من البلدان ، ومن جملتها بريطانيا(٣) . ورفع الخلاف إلى لجنة التنسيق المشتركة بين الحكومة والوكالة اليهودية ، حيث وقف عضوان حكوميان من أعضاء اللجنة ، ليفى أشكول والكولونيل موشيه شابيرو (ممثل الحزب الدينى القومى) وأعلنا بأن حظ الهجرة والاستيعاب هو أوفر نجاحاً فيما لو تعهدتها سلطة حكومية .

غير أن المشاورات التى أجراها مائة من زعماء الحركة الصهيونية تمهيداً لتحقيق إجماع فى الآراء والوصول إلى اتفاق بشأن القضايا الصهيونية الرئيسية التى أصبحت عرضة للإلحاح الإسرائيلى الشديد أدت بدورها إلى بلورة المواقف والآراء على نحو يجدر التوقف عنده بشىء من التفصيل ، قبل الانتقال إلى عرض النتائج التى أقرتها اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية بين ٢٨و٢٩ من شباط (فبراير) ١٩٦٨ فى الاجتماع الذى عقدته بكامل أعضائها .

ب — الحركة الصهيونية والهجرة اليهودية فى مهب الآراء :

يتلخص الموقف الإسرائيلى الرسمى فى الإصرار على الهجرة الغربية بالعبارات التى وردت على لسان ليفى أشكول موجهة إلى يهود البلدان الغربية كما يلى :

« إن يهود العالم الغربى فى ذمتهم صك دين ينبغى تسديده الآن . فلقد كان من الطبيعى بالنسبة لليهود فى أنحاء أخرى من العالم أن الانتماء لحركة عقائدية يعنى القبول بالتزامات شخصية، لكن

---

(٣) « الجويش أوبزرفر » ، ١ آذار (مارس) ١٩٦٨ ، ص ٨

اليهود الغربيين لم يفوا بتعهدهم . مما أدى إلى قيام عائق شديد فى إسرائيل ، وقد يتحول الأمر إلى كارثة مالم يطرأ تغيّر . فإذا لم تقم بجلب الناس إلى هنا . نكون قد خسرنا بذلك إحدى المعارك الحاسمة للغاية .... يجب أن نملك الشجاعة على مخاطبة يهود العالم بأن الألم هو السبيل إلى نيل الوطن » .

ثم ينتقل أشكول إلى توبيخ المهاجرين العتيدين الذين يلحون فى هذه الأيام على السؤال عن المكان المرغوب لإقامتهم، ويشترطون الوظائف التى يقبلون بها أو يرفضونها . ويتحدث عن الحركة الصهيونية ودورها فى عمليات التهجير بقوله : ينبغى للحركة الصهيونية أن تقود موجة الهجرة على أجنحة الرؤيا ، لكن هذه الحركة بلا أجنحة . إن إسرائيل ليست لسكانها فحسب بل هى ملك للشعب اليهودى بأسره . وعلى هذا الشعب أن يضطلع بأعباء الهجرة . ولا يجد أشكول مخرجاً إلا حين يناشد الزعماء الصهيونيين أن يستوطنوا فى إسرائيل ويكونوا قدوة شخصية فعالة ، فالشكاوى التى يرفعها المهاجرون العتيدون عن الصعوبات المادية ليست سوى « ذريعة للكسل » . ويؤكد رئيس الوزراء فى خاتمة كلامه بأن لا نية هناك فى تجريد الوكالة اليهودية من مهماتها العملية ونقلها إلى الحكومة أو أية هيئة أخرى . لكنه يلقى على الوكالة مسئولية القيام بفحص أجهزتها العاملة فحصاً دقيقاً وإجراء الإصلاحات الكفيلة بزيادة فعاليتها .

لكن ناحوم غولدمان سارع من جهته إلى وصف الدعوة القائلة بإمكان تصفية الحركة الصهيونية ، وإلقاء مهامها الرئيسية على عاتق الحكومة الإسرائيلية ، بأنها ليست دعوة بعيدة عن الواقع فحسب بل هى هراء . فلا توجد حكومة فى العالم القائم اليوم تستطيع مجرد أن تحلم بتحمل أعباء مهمات مثل التعليم اليهودى فى الدياسبورا وتنظيم الهجرة اليهودية . ولو حاولت هذه الحكومة القيام بذلك ، فإنها تخلق لنفسها متاعب كثيرة وصعوبات

دائمة ، مثلما يحرّض عملها على اتخاذ التدابير القانونية ضد نشاطات من هذا النوع . (٤)

وحين يتطلع غولدمان إلى الحركة الصهيونية يجد أنها كانت تحاول القيام بشيئين متناقضين فى وقت واحد : الشيء الأول هو سعيها لكى تصبح هيئة تمثيلية تشمل أكثرية اليهود ، والثانى كفاحها لاستعادة البداية الكلاسيكية كحركة ثورية واجتماعية مقاتلة وسط الحياة اليهودية . لقد أخفقت الحركة فى تحقيق الهدف الأول . وما عليها سوى تركيز جهودها على الثانى . وهنا يقترح الدكتور غولدمان إعادة كتابة برنامج القدس الصهيونى من جديد بحيث يأتى فى طابعه معبراً عن الحد الأقصى المنشود .

أما المهمات العظمى الثلاث التى يختارها رئيس المنظمة الصهيونية العالمية لكى تقوم الحركة على تحقيقها فهى التالية :

١ — تأمين التضامن اليهودى مع إسرائيل فى ظل كافة الظروف .

٢ — ضمان استمرار الهجرة إلى إسرائيل على نطاق واسع .

٣ — الاعتناء بالتعليم اليهودى فى بلدان الدياسبورا . (٥)

غير أنه ، رغم دعوته إلى تربية المزيد من الصهيونيين على قبول الالتزام الشخصى بالهجرة إلى إسرائيل ، وإلى غرس قضية الهجرة بالنسبة لمستقبل إسرائيل فى وجدان الجاليات اليهودية الكبيرة ، لا يؤيد الذهاب إلى حد اعتبار هذا الالتزام شرطاً للعضوية فى المنظمة الصهيونية . فاعتماد شرط من هذا القبيل يبطل وجود الحركة كقوة سياسية كبرى ، ويحولها إلى تنظيم

---

(٤) « الجويش أوبزرفر » ، ١ آذار (مارس) ١٩٦٨ . ص ٩

(٥) المصدر نفسه ، راجع أيضاً « ذي اسرائيل دايجست » . العدد ٥ و ٨ آذار (مارس) ١٩٦٨ . ص ٣

صغير يستند إلى القبول بالالتزام الشخصي . بينما لا يمانع غولدمان فى إيجاد مثل هذا التنظيم داخل الحركة الصهيونية وتحت إشرافها ، وفى السعى لتصعيد جو الهجرة وتكثيفه .

فهو يدعو إلى إنشاء حركة تضم الذين نذروا أنفسهم شخصياً للهجرة (Magshimim) ، بحيث تؤلف هذه الحركة صلب الحركة الصهيونية وجزءاً منها ، وألا تكون وحدة منفصلة عنها . ويطالب بتوحيد الجماعات والفئات الصهيونية فى كل مكان تحت ظل هيئة مركزية واحدة ، دون استثناء الولايات المتحدة .

وفى خضم هـذه الآراء الصهيونية والإسرائيلية راح الزعماء الكبار فى الحركة يبحثون عن التغييرات التى تحظى بالقبول ولا تعرقل أعمال المؤتمر الصهيونى المنتظر ، لكن العقبات بوجه التغيير المنشود برزت منذ بداية المشاورات ، واتخذت الصيغ التالية :

أولا — إن الكونفدرالية القوية للصهيونيين العامّين ، ومن ورائها منظمة « الهداسا » للنساء الصهيونيات فى أميركا ، والتى تضم ٣١٨ ألف عضواً ، أعلنت معارضتها للتغييرات الوظيفية ، ولم تؤيد إدخال المنظمات غير الصهيونية فى المرحلة الحاضرة إلى الحركة .

ثانياً — إن المندوبين العماليين لم يرحبوا بنقل الوظائف الحيوية التابعة للوكالة اليهودية إلى الحكومة .

ثالثاً — هناك تعقيدات قانونية تحول دون الإقدام على خطوة من هذا النوع ، وانتزاع الوظائف الرئيسية من الوكالة اليهودية : فالأموال الأميركية لا يمكن نقلها معفاة من الضرائب إلى

حساب حكومة أجنبية ، بينما يجوز تقديمها إلى وكالة تقوم بتمويل استيعاب المهاجرين (٦) .

إن هذه « التحفظات » جعلت المطالبين برأس الوكالة اليهودية بين القادة الإسرائيليين يتريثون قبل المضى إلى نهاية الشوط ؛ فالتغييرات الرئيسية التى ناقشها المؤتمر الاستشارى انحصرت فى أمرين :

١ — إنشاء حركة جديدة مستوحاة من روح الرواد الصهيونيين الذين يقطعون على أنفسهم عهداً شخصياً بالهجرة إلى إسرائيل .

٢ — تبسيط أعمال الدوائر التابعة للوكالة اليهودية ، وإصلاح بنيانها التنظيمي بحيث تساير العصر وتصبح أكثر فعالية .

ولقد عبّر آريه بنكوس ، رئيس الوكالة اليهودية ، عن الرأى السائد بصدد تقوية الحركة الصهيونية وتجديدها فى تشديده على القول بأن الحركة لا يسعها البقاء مجرد « حركة أصدقاء لإسرائيل » بل ينبغى لها تجاوز ذلك . بينما رأت غولدا ماير ، سكرتيرة حزب العمال الإسرائيلي ، أن الدعوة إلى الهجرة يجب ألا تنطلق من دولة إسرائيل وحدها فحسب ، بل منها ومن المعسكر الصهيونى فى الدياسبورا . فالهجرة ضرورية ، على حد قولها ، ليس لمجرد كون إسرائيل تحتاج إلى المزيد من اليهود ، بل لأن بقاء الشعب اليهودى يتطلب ذلك . واليهود الغربيون أصبحوا عرضة للخطر بسبب تزايد الانصهار والتزاوج . لذا ينبغى على الزعماء الصهيونيين فى الخارج أن يجعلوا أنفسهم قدوة لسواهم ومثالا يحتذى ؛ فالواجب يحتم عليهم الهجرة إلى إسرائيل ، وإلا فما معنى مناشدتهم الغير أن يفعلوا ما لا يقدمون هم على فعله . ولا ريب فى أن الجواب الذى ردت به غولدا ماير على الحاخام الأمريكى الدكتور نوسباوم يعكس الموقف الإسرائيلي على حقيقته ؛ فقد تساءل الحاخام

---

(٦) المصدر نفسه

نوسباوم لماذا ينبغى لليهودى أن يقتلع نفسه من المكان الذى عاش فيه براحة وهدوء بقصد المجىء إلى إسرائيل . ورأت السيدة ماير أن هناك سبباً بسيطاً يدفعه إلى القيام بذلك ، ألا وهو كونه يهودياً .

فما هى النتائج التى توصل إليها الزعماء الصهيونيون من خلال المناقشات والمشاورات تمهيداً لتكريسها فى قرارات المؤتمر الصهيونى السابع والعشرين؟

ج — التسويات وبوادر التغيير :

كان من نتيجة المداولات التى شارك بها مائة زعيم صهيونى من سائر أنحاء العالم أن اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية عقدت اجتماعاً بكامل أعضائها عقب انتهاء المشاورات الصهيونية العالمية وقررت على الفور إنشاء « حركة هجرة » (Aliya Movement) تضم الأشخاص الذين يزمعون الاستيطان فى اسرائيل. غيرأن هذه الحركة الجديدة هى أقرب إلى الحركات التهجيرية فى بلدان الدياسبورا منها إلى الحركة البديل. أى أنها أشبه بالتنظيمات التى تضم أولئك الأشخاص الذين نذروا أنفسهم للاستيطان فى اسرائيل . فهى تؤلف جزءاً لا يتجزأ من المنظمات الصهيونية القومية والاقليمية وتنشأ على يدى تلك المنظمات . ولا ترمى الى الحلول مكان المنظمات القائمة التى تتخذ الطابع ذاته . كالمنظمات التابعة للاتحاد الصهيونى البريطانى . مثلا (٧) .

أما النتيجة الثانية التى أفضت إليها المداولات فقد تمثلت فى التصريح الذى أدلى به آريه بنكوس حول إنجاز عملية الدمج الفعلى بين دوائر الوكالة اليهودية التى تعنى بالهجرة والاستيعاب قبل انعقاد المؤتمر الصهيونى السابع والعشرين .

(٧) «الجويش أوبزرفر» — ٨ آذار (مارس) ١٩٦٨ ، ص ٨

يتبين لنا من مضمون هذين القرارين أنهما أقرب إلى التسوية والحل الوسط منهما إلى الاستجابة للمطالب التى ينادى بها أصحاب الدعوة إلى تخطى الإطار التنظيمى للحركة الصهيونية، ووضع زعمائها أمام التحدى الحاسم فى تزعم موجات المهاجرين إلى إسرائيل بقصد الاستيطان الدائم فيها ؛ فالمصادر الصهيونية تؤكد أن هذه المرحلة التحضيرية استطاعت تجميد الخلافات إلى حين من الزمن ، ومنحت الحركة فرصة جديدة للاستمرار فى تأدية مهامها التاريخية والحيوية فى ميدان الهجرة .

أما الضغوط التى تعرضت لها الحركة الصهيونية أثناء تلك المشاورات فقد سارت فى اتجاهين رئيسيين : الاتجاه الأول يدعو إلى إنشاء حركة صهيونية على نطاق العالم تضم « أصحاب الفعاليات » (Activists) من الذين نذروا أنفسهم للسعى نحو تحقيق الهجرة إلى إسرائيل (Magshimim) بحيث تطغى هذه الحركة الجديدة على التنظيمات الصهيونية القائمة. والاتجاه الثانى يطالب بانتزاع مسئوليات الهجرة والاستيعاب من أيدى الوكالة اليهودية . ولقد جاء قرار اللجنة التنفيذية بإنشاء « حركات الهجرة » فى جميع بلدان الدياسبورا على النحو المذكور أعلاه بمثابة الرد على دعاة الاتجاه الأول. بينما يمثل إعلان بنكوس عن دمج دوائر الهجرة والاستيعاب والاقتصاد ردّ الوكالة اليهودية على دعاة الحد من سلطاتها فى تلك الحقول .

لكن هذه التسويات الرامية إلى احتواء الحملات الشديدة من الجانب الإسرائيلى على الحركة الصهيونية والمؤسسات التابعة لها لم تفلح فى إرواء غليل الالحاح الإسرائيلى على الهجرة الغربية ، بعد أن تمّت الدعوات المتكررة إلى تصعيد الهجرة عن تململ ونفاذ صبر لدى المسئولين الإسرائيليين وفى أوساط حزب العمال بنوع خاص . ومن الملاحظ أن بعض الأوساط الصهيونية أبدت استغرابها للاهتمام الكبير الذى يوليه حزب العمال

الإسرائيلى لمسألة الهجرة ، وتساءلت عما إذا كانت طبيعة الأطُر الإدارية المعنية بشئون الهجرة واستيعاب المهاجرين تؤثر كل ذلك التأثير الكبير فى إعداد القادمين الجدد. فقد اعتبرت صحيفة « الجويش أوبزرفر » أن المزاج السائد فى إسرائيل يستغرب إثارة هذه الضجة كلها ، علماً بأن المواطن الإسرائيلى العادى يرحب بتدفق اليهود من حيث أتوا ، لكنه يعترف فى الوقت ذاته بأن الاحتمال ضئيل بالسماح لليهود السوفيات كى يهاجروا فى المستقبل القريب ، أو بعزم اليهود الغربيين على المجيء بأعداد كبيرة(٨) .

غير أن زعماء حزب العمال يحلون موضوع الهجرة فى منزلة فريدة باستثناء مسألة الدفاع والأمن طبعاً ، من حيث أهميتها الحيوية لمستقبل اسرائيل . فهم على قناعة تامة بإمكان اجتذاب أعداد أكبر من القادمين الجدد شريطة أن تعمل الأجهزة المسئولة عن توطينهم بشكل أسرع وأحسن سيراً من السابق . ولقد سارع هؤلاء القادة قبل قيام الحزب الموحد الى تأليف « لجنة عمل » لدراسة المشكلة ، وانضم إلى اللجنة ممثلون عن حزب رافى بعد توحيد الأحزاب الثلاثة ، فارتفع عدد أعضائها إلى ٢٥ عضواً برئاسة كبير العقائديين فى حركة أحدوت هاعفودا ، اتسحاق بن اهارون. وفى أواخر نيسان(أبريل)١٩٦٨ رفعت اللجنة نتائج أبحاثها إلى مكتب قيادة الحزب وضمّنتها الاقتراحات الأربعة التالية :

١ — اقتراح يرعاه كل من غولدا مايير وبن أهارون وحاييم يحيل ، ويدعو إلى فكرة إنشاء « هيئة الهجرة والاستيعاب » ، بحيث تتحمل الحكومة الإسرائيلية مسئولية استيعاب المهاجرين بصورة مباشرة . ويعارض أصحاب هذا الاقتراح إجراء فصل واضح المعالم بين الوكالة والحكومة ، لئلا يؤدى الفصل بين الهجرة والاستيعاب إلى العقبات التى يسعون لإزالتها بالذات

(٨) انظر « الجويش أوبزرفر » — ١٧ أيار (مايو) ١٩٦٨ ، ص ١٦

٢ — اقتراح رئيس الوكالة اليهودية ، آريه بنكوس ، الذى يرفض الاقتراح الأول ، ويدعو إلى ترك مسألة الهجرة (من حيث نشر الفكرة فى الخارج ، وجلب القادمين الجدد إلى اسرائيل) من اختصاص الوكالة اليهودية وحدها . كما أنه يؤيد الإبقاء على المراحل الأولى من استيعاب المهاجرين (تأمين بيوت الإقامة ، ودروس تعليم العبرية ، والاتصال الاجتماعى) تحت إشراف الوكالة . بينما تأخذ الحكومة على عاتقها مسئولية الإشراف على مراحل الاستيطان الدائم فى حقل الإسكان والاستخدام بصورة رئيسية . ويقترح بنكوس ، للحئول دون تشابك الصلاحيات ، إنشاء هيئة للتنسيق مشتركة بين الوكالة والحكومة تحت رئاسة عضو من اللجنة التنفيذية للوكالة .

٣ — اقتراح البريغادير حاييم هرتزوغ، ممثل حزب رافى لدى اللجنة ، بفصل الصلاحيات والمهام بين الوكالة والحكومة فى مرحلة مبكرة . فهو يترك للوكالة اليهودية والحركة الصهيونية مهمة القيام بتنمية الهجرة وتنشيطها ، لكنه ينيط بالحكومة مسئولية التنفيذ الفعلى لنقل المهاجرين إلى إسرائيل .

٤ — الاقتراح الرابع تقدم به كلٌ من آريه ليوفا إلياف وشاول افيغرر، ويقضى بإنشاء وزارة لاستيعاب المهاجرين تعنى بالقادم الجديد منذ اللحظة التى تطأ فيها قدماه أرض إسرائيل، بينما يكون فى عهدة الوكالة اليهودية قبل تلك اللحظة(٩) .

إزاء تعدد الاقتراحات راح بن أهارون يبحث عن صيغة تسوية تحظى

(٩) « الجويش أوبزرفر » — ١٧ أيار (مايو) ١٩٦٨ ، ص ١٧

بموافقة الجميع تجاه الاقتراح الوسط الذى تقدم به ، يدعو لإنشاء وزارة للاستيعاب قائمة بذاتها وعلى نطاق تام ، بحيث تترك جميع مراحل النشاط التهجيرى الباكرة والأولية للوكالة ، ويقوم تنسيق بين وزير الاستيعاب ودائرة الهجرة فى الوكالة . لكن هذا الاقتراح ، الذى لقى ترحيباً حذراً من جانب رئيس الوكالة ، اصطدم بمعارضة رئيس الوزراء ، لئلا يؤدى خلق حقائب وزارية جديدة إلى زعزعة التركيب الحساس للائتلاف الحكومى تحت شعار الوحدة الوطنية . فهو يفضل إلحاق مسئوليات استيعاب المهاجرين بوزارة العمل تحت إشراف ييغال آلون ، حيث ينوب عنه « إلياف » فى تحمل المسئولية المباشرة لشئون الاستيعاب . غير أن هذا الرأى أيضاً يلقى معارضة لدى الجناح التابع لحزب رافى ، إذ يؤكد معارضوه أن فكرة أشكول تؤدى فى الواقع إلى منح آلون حقيبة وزارية ثانية . مما يجعل تمثيل حزب أحدوت هاعفودا يتجاوز الحقائب الثلاث ، مقابل حقيبة وزارية واحدة يتمثل فيها حزب رافى بشخص وزير الدفاع ، موشيه دايان .

غير أن المصادر المقربة من زعامة الحزب توقعت آنذاك أن يكون السبيل إلى الخروج من المأزق الحرج فى الوصول إلى تسوية أخرى ، بحيث يؤدى ذلك إلى زيادة الصلاحيات الحكومية عما هى الحال عليه فى الوقت الحاضر ، لكنه يترك للوكالة اليهودية نصيباً فى ميدان استيعاب المهاجرين تفوق نسبته معظم النسب التى تصورتها الاقتراحات الأصلية .

وحين اجتمع ٩٨ عضواً يؤلفون سكرتارية حزب العمال الإسرائيلى فى أواخر شهر آيار (مايو) ١٩٦٨ قرر المسئولون الاسرائيليون وضع المؤتمر الصهيونى القادم أمام الأمر الواقع ، بأن تنتقل مسئولية استيعاب المهاجرين من نطاق الاختصاص التقليدى للوكالة اليهودية إلى الحكومة الاسرائيلية . ولذلك تقرر إنشاء «وزارة للاستيعاب» تحت رئاسة وزير كامل الصلاحيات.

فقد فاز هذا القرار بنتيجة التصويت بعد أن نال ٦٣ صوتاً مقابل ٣٥ صوتاً تؤيد الاقتراح المنافس بانتزاع صلاحيات الهجرة من أيدى الوكالة اليهودية أيضاً . وصوت بنكوس إلى جانب مشروع الاقتراح الفائز بعد أن استطاع إدخال مادة جديدة عليه تنص بترك المسألة مفتوحة فيما يتعلق بتحديد مسئوليات كل من الحكومة والوكالة .

غير أن هذا القرار تضمن العديد من المسائل الغامضة التى أناط حلها بوقت لاحق ، خوفاً من النتائج التى قد تترتب عن ذلك ، وبغية إفساح المجال أمام التسويات والتراجعات فى اللحظة المناسبة . والتساؤلات التى أثارها مضمون القرار تتناول القضايا المتنازع حولها : فهو قد ترك مسألة البت فى العلاقات بين وزير الاستيعاب ودائرة الهجرة فى الوكالة اليهودية إلى وقت لاحق دون تحديده وتعيين تاريخه . كما أنه لم يشأ الإفصاح عن الوزير الذى سوف يتسلم مهام وزارة الاستيعاب ويملك كامل الصلاحيات . والسبب يرجع إلى خوف أشكول من أن يؤدى تعيين الوزير الأصيل إلى تعريض التشكيلة الوزارية لهزة صعبة . لكن بعض الأوساط تكهنت آنذاك بأن أشكول سوف يتسلم هذه الحقيبة الوزارية الجديدة بنفسه ، رغبة منه فى إسكات الاعتراضات بين الأعضاء المنتمين لحزب رافى .

أعلنت الحكومة قرارها بإنشاء وزارة جديدة لاستيعاب المهاجرين فى الموعد المحدد لافتتاح المؤتمر الصهيونى السابع والعشرين بتاريخ ٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٨ . وقام أشكول بتعيين نائب رئيس الوزراء ييغال آلون فى منصب الوزير المسئول عن شئون استيعاب المهاجرين . وفى الرابع عشر من حزيران (يونيو) وقف آلون أمام المؤتمر الصهيونى ليضع النقاط على الحروف ، ويبدد المخاوف الناشئة عن التدبير الجديد ، فقام بإيضاح المسائل المتعلقة بالوزارة الجديدة على النحو الآتى :

(ا) إن الوزارة الجديدة سوف تكون بمثابة « الذراع التنفيذية المباشرة » ، كما أنها تنوى « التنسيق بين سائر الوزارات وغيرها من العوامل » .

(ب) سوف تحترم الوزارة الجديدة جميع « الحقوق المشروعة » للوكالة اليهودية .

(ج) إن المهمة الرئيسية لوزارة استيعاب المهاجرين تتناول « المرحلة الثالثة » من تاريخ الهجرة ، أى تلك المرحلة المتعلقة بهجرة اليهود من البلدان الغربية ، حيث يعيش كثيرون منهم فى قلق عميق بصدد مستقبلهم الشخصى ومستقبل أبنائهم كيهود .

(د) سوف تقوم وزارة استيعاب المهاجرين بمناشدة مختلف الدوائر الحكومية ومنظمات الهجرة والمهاجرين لتأمين معاملة فردية للقادمين الجدد من البلدان الغربية .

(ه) إن التقدم الاقتصادى فى إسرائيل يتطلب المزيد من الطاقات البشرية لملء المراكز الشاغرة فوراً ، والهجرة من البلدان الغربية هى « هجرة الخبراء وأصحاب المبادرة » ، بغية الإسهام فى مزيد من التنمية للاقتصاد الإسرائيلى(١٠) » .

وفى اليوم الثانى للمؤتمر الصهيونى كان ليفى أشكول يؤكد — فى معرض قوله بأن حق الحركة الصهيونية فى الوجود مستمد من نجاحها فى ميدان الهجرة ، على أن المطلوب من الصهيونية ليس اتخاذ الخطوات الأولية فيما يتعلق بالهجرة ، بل ينتظر منها شن هجوم شامل النطاق وتوسيع الخطوات

(١٠) « الجويش أوبزرفر » ، ٢١ حزيران (يونيو) ١٩٦٨ ، ص ٤

الأولية التى تم اتخاذها . ولقد استشهد أشكول على جواز ذلك بحركة المتطوعين الذين تغلغلت فى نفوسهم روح الصهيونية ولم يكونوا كلهم صهيونيين أو من أبناء الصهيونيين . ثم انتقل إلى القول بأن قرار الحكومة بإنشاء وزارة خاصة لاستيعاب المهاجرين لا يُعفى الحركة الصهيونية والشعب اليهودى من واجب تحمل أعباء النشاطات التهجيرية والقيام بمسئولياتها .

غير أن الضرورة تستدعى تجنيد الوسائل الكفيلة بإقامة الكثير من مشاريع الاستيعاب على نطاق واسع . وهناك علاقة وثيقة بين أعمال الحكومة والسياسة الاستيعابية ، مما يحتم على الحكومة تحمل المسئوليات المترتبة عن ذلك . وانتهى أشكول إلى مناشدة المندوبين فى المؤتمر أن يطرحوا جانباً مناقشة الحدود الفاصلة بين الاستيعاب الأولى والاستيعاب الدائم ، أى بين سلطات الوزارة الجديدة والوكالة اليهودية .

لكن مسألة الصلاحيات والسلطات بقيت معلقة . وفى ١١ حزيران (يونيو) صدر بيان مشترك من الحكومة والوكالة اليهودية ليعلن تشكيل لجنة تضم ثلاثة من الوزراء وثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية ، ويعهد إليها الاجتماع فوراً بغية القيام بمزيد من التوضيح والتحديد لمجالات النشاط العائدة لكل من الحكومة والوكالة فى شئون الهجرة والاستيعاب ، ودراسة الطرق الكفيلة بتحقيق التنسيق بين النشاطات العائدة لتلك المجالات(١١) .
أما البيان فقد صدر عقب اجتماع ضم اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية ورئيس الحكومة بالإضافة إلى وزراء المال والعمل والعدل لتحديد النواحى العملية وإيضاح النتائج المترتبة عن قرار الحكومة بصدد إنشاء وزارة استيعاب المهاجرين .

(١١) انظر « ذى اسرائيل دايجست » . المجلد الحادى عشر . العدد ١٣ و٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٦٨ . ص ٤

وفى السادس عشر من حزيران (يونيو) ١٩٦٨ وافقت الحكومة الإسرائيلية بالإجماع على نص الرسالة التى بعث بها رئيسها ليفى أشكول إلى رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، آريه بنكوس، فى محاولة ترمى إلى إزالة سوء التفاهم الناتج عن القرار الذى أعلنته الحكومة فى ٩ حزيران (يونيو)؛ فقد لجأ أشكول فى رسالته إلى تبديد الشكوك العالقة فى نفوس المسئولين الصهيونيين عن الوكالة اليهودية بقوله: «أرغب فى التأكيد لكم بأن الحكومة لم تقصد بقرارها ذاك انتزاع المسئولية المتعلقة بالمهاجرين واللاجئين المحتاجين، وهى المسئولية التى كانت دوماً فى الدرجة الأولى من نصيب يهود العالم...» ثم انتقل إلى القول بأن المهام والمسئوليات المترتبة عن إنشاء وزارة الاستيعاب يجب تحديدها بالتفصيل، مع العلم بأن هذا التحديد سوف يأخذ بعين الاعتبار المسئولية التى سبق ذكرها. ولهذا الغرض تم تأليف لجنة مشتركة من الحكومة والوكالة اليهودية لكى ترفع تقريرها فى وقت قريب. على أن رغبة أشكول فى إيضاح موقف الحكومة الإسرائيلية لم تحل دون إعرابه عن التمنى المخلص بأن يستمر يهود العالم فى تعبئة جميع مواردهم وتجنيدها فى خدمة الحاجات الانسانية العظيمة التى تتطلبها إسرائيل (١٢).

٢ — دولة الحزب الواحد أم مجتمع الأحزاب:

يعتبر ماتراس فى دراسته عن التغيير الاجتماعى فى إسرائيل (الفصل الثالث بعنوان: «شئون الدولة: القواعد الاجتماعية المتغيرة للتأييد الانتخابى») بأن أبرز خاصة وأبعدها مغزى «من بين الخواص التى يتميز بها التركيب السياسى الإسرائيلى حتى الآن (١٩٦٥) هى الاستقرار واستمرارية القيادة القومية أو الزعامة السياسية فى البلاد.

(١٢) المصدر نفسه. ص ٨

ويرى بأن عنصر الاستقرار والاستمرار قد تأمّن طيلة ما يقارب عقدين من الزمن فى تاريخ إسرائيل رغم كل التغيرات الحاسمة التى طرأت على حجم السكان وتركيبهم، وإزاء التحديات الآتية:

— خوض حربين ضد البلدان المجاورة.

— الضغوط الخارجية المتواصلة على الصعيدين العسكرى والسياسى.

— الفروقات الاثنية والجغرافية والثقافية.

— الانقسامات إلى معسكرين يتنازعهما المتدينون والعلمانيون.

— النزاع المرير بين الأحزاب وداخل الحزب الواحد حول القضايا السياسية.

ثم يمثل على ذلك كله باستنطاق سجل الحياة السياسية فى إسرائيل طيلة ١٧ عاماً من قيام الدولة الأمور التالية.

ثمة أزمات حكومية وائتلافية شهدتها إسرائيل بنسبة مرتفعة، لكن البلاد لم تعرف سوى ثلاثة رؤساء للوزارة: بن غوريون وشاريت وأشكول؛ وثلاثة وزراء للدفاع: بن غوريون وأشكول، وبنحاس لافون فى وزارة شاريت؛ بالاضافة إلى ثلاثة وزراء للمالية: كابلان وأشكول وبنحاس سابير؛ ووزيرين للخارجية: شاريت وغولدا مائير. (وباستطاعتنا أن نضيف هنا اسم أبا إيبان).

إن هذا السجل الحافل بمآثر الحزب الواحد أو ممثليه فى مقاعد الحكم يوحى دون ريب بوجود سيطرة للحزب الواحد أو بحكم الاوليغاركية والطبقة الأوسع نفوذاً وثراءً. لكن ماتراس يختار التشديد على انتخابات

الكنيست حيث تقدمت الأحزاب السياسية بمرشحيها وخاضت الانتخابات التى لم يعمد أحد إلى الطعن بصحتها واستقامتها . ونحن نعرف أن إسرائيل شهدت حتى الآن ٧ انتخابات عامة للكنيست : ١٩٤٩ و ١٩٥١ و ١٩٥٥ و ١٩٥٩ و ١٩٦١ و ١٩٦٥ و ١٩٦٩ .

ويمضى ماتراس فى تعليل نظريته عن الاستقرار والاستمرار بالرجوع إلى تاريخ الماباى فى نتائج الانتخابات العامة ، لكى يستخلص الاعتبارات الآتية (١) .

١ — إن نسبة الأصوات التى أحرزها الماباى فى الانتخابات الخمسة الأولى تتراوح بين حد أدنى هو ٣٢٪ وحد أقصى يصل إلى ٣٩٪ من مجموع الناخبين .

٢ — والنسبة التى نالتها الأحزاب الدينية مجتمعة يبلغ معدلها حوالى ١٥ بالمائة من مجموع أصوات الناخبين .

٣ — أما الأحزاب العمالية اليسارية (الماباى وأحدوت هاعفودا) فقد تراوحت قوتها بين ١١ و ٥ بالمائة من الأصوات .

٤ — والأصوات التى أحرزتها أحزاب اليمين ويمين الوسط فى الانتخابات الخمسة الأولى تتراوح نسبتها بين ٢٠ و٢٧ بالمائة من مجموع أصوات الناخبين .

٥ — إن العديد من المؤسسات السياسية والدينية أو الاقتصادية فى إسرائيل ما زالت تحتفظ إلى الآن بقوتها ونفوذها منذ أيام الانتداب وقبل قيام الدولة . وهناك ثلاث نقاط مركزية للسلطة يرجع عهدها إلى تلك الفترة :

(١) راجع Matras ، المصدر السابق ، ص ٨٦ — ٨٧ .

دار الحاخامية ، والاتحاد العام للعمال (الهستدروت) ، والأحزاب السياسية الصهيونية .

٦ — رغم أن بعض الأفراد من قدماء الشخصيات السياسية قد غيّبهم الموت عن المسرح السياسى ، فإن العناصر الباقية من العهد السابق للدولة ، باستثناء قلة ضئيلة ، لم تتنح أو تستقيل كما لم يزحزحها أحد عن مراكزها ومواقعها الراهنة .

إزاء هذه الاعتبارات التى يأتى على ذكرها ماتراس ، نريد إلقاء نظرة ثانية على مسألة « من هو القابض على زمام السلطة السياسية فى المجتمع الإسرائيلى اليوم ؟ » وممّ تتألف مراكز السلطة والنفوذ ؟ وهل هناك من دلائل فعلية على وجود تحول بطىء فى انتقال مقاليد السلطة : من احتكار النخبة العائدة للحركات العقائدية قبل قيام الدولة إلى المشاركة بينهم وبين الجماعات الشابة والفئات المنتمية إلى أوساط المهاجرين الجدد ، ولاسيما الجماعات اليهودية الشرقية .

لذا نبدأ فى تناول الموضوع المتعلق بمركز السلطة من زاوية غير مباشرة إلى حد ما . ونتابع ليونارد فاين(٢) فى الشروحات والتحليلات التى يقدمها لتفسير الافتراض السائد عن توزيع القدرة السياسية فى إسرائيل . هذا الافتراض مؤداه أن القدرة السياسية تقبع إلى درجة كبيرة فى أيدى قدماء المهاجرين من مستوطنى الموجة الثانية للهجرة اليهودية إلى فلسطين ، والذين وفدوا إلى فلسطين بين عامى ١٩٠٤ و ١٩١٣ من أوروبا الشرقية ، وبنوع خاص من روسيا .

(٢) راجع مقالة Fein عن « مراكز السلطة » فى المصدر المشار اليه سابقا :
Integration and Development in Israel : « The Centers of Power » pp. 47 — 90

الكنيست حيث تقدمت الأحزاب السياسية بمرشحيها وخاضت الانتخابات التى لم يعمد أحد إلى الطعن بصحتها واستقامتها . ونحن نعرف أن إسرائيل شهدت حتى الآن ٧ انتخابات عامة للكنيست : ١٩٤٩ و ١٩٥١ و ١٩٥٥ و ١٩٥٩ و ١٩٦١ و ١٩٦٥ و ١٩٦٩ .

ويمضى ماتراس فى تعليل نظريته عن الاستقرار والاستمرار بالرجوع إلى تاريخ الماباى فى نتائج الانتخابات العامة ، لكى يستخلص الاعتبارات الآتية (١) .

١ — إن نسبة الأصوات التى أحرزها الماباى فى الانتخابات الخمسة الأولى تتراوح بين حد أدنى هو ٣٢./٪ وحد أقصى يصل إلى ٣٩./٪ من مجموع الناخبين .

٢ — والنسبة التى نالتها الأحزاب الدينية مجتمعة يبلغ معدلها حوالى ١٥ بالمائة من مجموع أصوات الناخبين .

٣ — أما الأحزاب العمالية اليسارية (الماباى وأحدوت هاعفودا) فقد تراوحت قوتها بين ١١ و ٥ بالمائة من الأصوات .

٤ — والأصوات التى أحرزتها أحزاب اليمين ويمين الوسط فى الانتخابات الخمسة الأولى تتراوح نسبتها بين ٢٠ و٢٧ بالمائة من مجموع أصوات الناخبين .

٥ — إن العـــديد من المؤسسات السياسية والدينية أو الاقتصادية فى إسرائيل ما زالت تحتفظ إلى الآن بقوتها ونفوذها منذ أيام الانتداب وقبل قيام الدولة . وهناك ثلاث نقاط مركزية للسلطة يرجع عهدها إلى تلك الفترة :

(١) راجع Matras ، المصدر السابق ، ص ٨٦ — ٨٧ .

دار الحاخامية ، والاتحاد العام للعمال (الهستدروت) ، والأحزاب السياسية الصهيونية .

٦ — رغم أن بعض الأفراد من قدماء الشخصيات السياسية قد غيّبهم الموت عن المسرح السياسى ، فإن العناصر البانية من العهد السابق للدولة ، باستثناء قلة ضئيلة ، لم تتنح أو تستقيل كما لم يزحزحها أحد عن مراكزها ومواقعها الراهنة .

إزاء هذه الاعتبارات التى يأتى على ذكرها ماتراس ، نريد إلقاء نظرة ثانية على مسألة « من هـــو القابض على زمام السلطة السياسية فى المجتمع الإسرائيلى اليوم ؟ » وممّ تتألف مراكز السلطة والنفوذ ؟ وهل هناك من دلائل فعلية على وجود تحول بطىء فى انتقال مقاليد السلطة : من احتكار النخبة العائدة للحركات العقائدية قبل قيام الدولة إلى المشاركة بينهم وبين الجماعات الشابة والفئات المنتمية إلى أوساط المهاجرين الجـــدد ، ولاسيما الجماعات اليهودية الشرقية .

لذا نبدأ فى تناول الموضوع المتعلق بمركز السلطة من زاوية غير مباشرة إلى حد ما . ونتابع ليونارد فاين[٢] فى الشروحات والتحليلات التى يقدمها لتفسير الافتراض السائد عن توزيع القدرة السياسية فى إسرائيل . هذا الافتراض مؤداه أن القدرة السياسية تقبع إلى درجة كبيرة فى أيدى قدماء المهاجرين من مستوطنى الموجة الثانية للهجرة اليهودية إلى فلسطين ، والذين وفدوا إلى فلسطين بين عامى ١٩٠٤ و ١٩١٣ من أوروبا الشرقية ، وبنوع خاص من روسيا .

(٢) راجع مقالة Fein عن « مراكز السلطة » فى المصدر المشار اليه سابقا :
Integration and Development in Israel : « The Centers of Power » pp. 47 — 90

ولو شئنا طرح الافتراض المذكور بصيغة السؤال ، لجاز لنا التساؤل على النحو التالى : إلى أى حد يصدق القول فى أن علاقة القوى وميزان هذه القوى داخـــل المجتمع الإسرائيلى — على صعيد الجماعات والفئات والمؤسسات القائمة — تستند إلى الأقدمية (أى إلى أسبقية الوافدين فى العهود الأولى للهجرة ، وإلى أولوية الذين جاءوا قبل غيرهم من اليهود) ؟ هناك مَن يعتبر اليهود الذين ركبوا الموجتين الثانية والثالثة للهجرة إلى فلسطين (بين عامى ١٩٠٤ و ١٩٢٣)، وحملوا معهم أفكار الريادة الصهيونية لترسيخ أقـــدام الاستعمار اليهودى وتوطيد دعائمه ، بمثابة الطبقة الأرستقراطية فى اسرائيل اليوم،وهذه الطبقة تستأثر بمقدّرات الحكم . مثلما انها تترك طابعها على الحياة السياسية فى اسرائيل .

(أ) الموجة الثانية ومراكز السلطة

يبدأ فاين تحليله لافتراض الأقدمية بالنسبة لميزان القوى السياسية فى إسرائيل باللجوء إلى بعض الدلائل والمؤشرات . وعلى أساس الافتراض القائل بأن الكنيست هو مركز من مراكز السلطة فى إسرائيل ، نجده يعمد إلى وضع مسألة الأقدمية على المحك . فيرى ، مثلا ، ان كان هناك ٢١٢ عضواً دخلوا الكنيست بين عامى ١٩٤٩ و ١٩٦٥ . منهم ٧٣ ٪ ولدوا فى بلدان أوروبا الشرقية ، وترتفع هذه النسبة فى المابای الى ٧٥ ٪ . ومن أصل هؤلاء ثمة ٢٥ ٪ وصلوا فى الموجة الثانية للهجرة، كما وصل فيها ثلاثة من رؤساء وزارات اسرائيل حتى عام ١٩٦٨ : بن غوريون وأشكول وموشيه شاريت .

والواضح أن الذين جاءوا فلسطين شباباً فى سن الرشد قبل عام ١٩١٣ أصبحوا يؤلفون الآن فئة فى سن الشيخوخة . فإذا كان متوسـط سنة الولادة بالنسبة لأعضاء المابای فى الكنيست من أبناء الموجـة الثانية للهجرة هى ١٨٩١ ، لجاز لنا نتيجة لذلك أن نتوقع نقصاً فى عـدد هؤلاء الأفراد داخل الكنيست .

ففى الكنيست الأولى بلغت نسبة المنتمين إلى الهجرة الثانية بين المابای ٢٩٪ (أو ١٣ عضواً) . وفى الخامسة هبطت النسبة المذكورة إلى ١٤٪ (أو ٥ أعضاء) .

أما متوسط العمر بالنسبة لممثلى المابای البالغ عددهم ٤٥ عضواً لدى انتخابهم إلى الكنيست الأولى فكان ٥٢ سنة . بينما نجده يرتفع إلى ٥٤ سنة لدى ٤٢ عضواً من المابای فى الكنيست الخامسة (١٩٦١) .

إزاء هذه المعطيات يقرر فاين أنه من الخطأ اجراء استنتاج مباشر عنها بغية الوصول الى معلومات تتعلق بتوزيع السلطة ؛ فالكنيست لا يعدو فى نظره مجرد مؤشر للتركيب المتغير لدى النخبة ، مثلما أنه يدل أيضاً على التركيب المتغير والقيم المتبدلة للمجتمع . ثم يخلص الى ابداء ملاحظتين حول موضوع الهجرة الثانية :

الملاحظة الأولى :

نستطيع فهم الهجرة الثانية على أفضل وجه باعتبارها تصـــوراً معيناً وليس فئة خاصـة من الناس أو المهاجرين اليهود . وعندما يتم رسم الخط الاعتباطى - عام ١٩١٤ - كحد فاصل للمشاركة فى الموجة الثانية للهجرة ، فإن هـذا الاجراء يؤدى إلى اقصاء الكثيرين من الناس الذين يشبهون الوافدين إلى فلسطين قبل ١٩١٤ فى نواح كثيرة . هناك أربعة مؤشرات نقدية للاندراج تحت الفئة الحاكمة ، وهى :

(ا) السن . (ب) الوصول الباكر إلى فلسطين .

(حـ) أوروبا الشرقية كبلد للمولد .

(د) الانتماء إلى الأيديولوجية الصهيونية العمالية . ويقول فاين إن هذه المؤشرات التصقت على نحو رئيسى بالموجة الثانية للهجرة ، ثم إنها ليست

وقفاً عليها وحدها دون سواها . لنأخذ زعامة المابای من «الحراس القدامى» عام ١٩٦٧ ، على سبيل المثال : اشكول جاء عام ١٩١٣ وغولدامائير جاءت عام ١٩٢١ ، وزالمان آرانه وصل سنة ١٩٢٦ ، بينما وفد بنحاس سابير عام ١٩٣٠ . هناك ١٢ سنة كفاصل للعمر بين أكبر هؤلاء الأربعة وأصغرهم . وثمة فارق من ١٧ عاماً يفصل بين زمن وصولهم إلى فلسطين .

الملاحظة الثانية : إن الموجة الثانية للهجرة ، حتى وفقاً لتعريفها الموسع تحولت من احتكار فعلى للسلطات فى إسرائيل إلى الحيازة على نصيب وفير من تلك السلطات لايتناسب مطلقاً مع قوتها . فلو استخدمنا الكنيست كمؤشر ، لتبين لنا مثلا أن العضوية غير الأوروبية فى تمثيل المابای من عام ١٩٤٩ الى ١٩٦١ قفزت من ١٠ ٪ الى ٣٠ ٪ .

ولو أخذنا الحكومة بمثابة هذا المؤشر ، لظهر لنا مثلا أن الوزارة الأولى فى اسرائيل كانت تضم ٧ أعضاء من المابای مولودين فى الثمانينات والتسعينات من القرن الماضى . جميعهم قدموا من أوروبا الشرقية إلى فلسطين قبل سنة (١٩٢٤)

وحين نلقى نظرة مماثلة إلى الوزارة الحادية عشر (١٩٦٣) نجد أنها كانت تضم ١١ وزيراً عن المابای :

— ٦ وزراء منهم مواليد هذا القرن
— اثنان من مواليد اسرائيل
— واحد هاجر من العراق
— ٤ منهم هاجروا عام ١٩٣٠ أو بعد هذا التاريخ .

ننتقل ، بعد هاتين الملاحظتين ، إلى التساؤل مع فاين عن المصدر الذى تنبع منه سلطة الموجه الثانية وتستمد نفوذها . هذا المصدر ينطوى فى نظار فاين على الأوجه الثلاثة التالية :

أولا — لدى قيام اسرائيل كان مهاجرو الموجة الثانية (ورفاقهم فى الايديولوجية) فى طليعة المسيطرين على المؤسسات المركزية للدولة .

ثانياً — الأساطير السائدة فى المجتمع حوالى عام ١٩٤٨ كانت تميل إلى التشديد على القيمة العليا لتلك الصفات التى ارتبطت فى ذهن العامة وتفكيرهم بالموجة الثانية للهجرة : أى صفات الطوعية والتعاون ، والريادة .

ثالثاً — إن المركز المحورى لقدماء الهجرة الثانية فى الجهود المبذولة لإقامة الدولة اليهودية جعل النظر اليهم يتم باعتبارهم من الآباء المؤسسين للأمة المنبعثة من جديد !

وهكذا انصبّ الوجدان العام كله على اولئك الذين اعتبرهم الناس بمثابة « أبطال الكفاح لأجل قيام الدولة » ، فبرزوا بالتالى على صورة القادة الشرعيين والمؤهلين لقيادة المجتمع . على أن «فاين» يميل إلى ترجيح حدوث انتقال من « احتكار السلطة » إلى « الهيمنة » أو الغلبة والسيطرة بمعنى (Predominance) . فالانتقال يتم بصورة تدريجية ولايزال قيدالعمل . أما الأسباب الكامنة وراء هذا الانتقال فلا يجوز فهمها الا ضمن اطار المنابع الأصلية للسلطة . وإذا مانظرنا إلى الموجة الثانية للهجرة على نحو صحيح باعتبارها « مجموعة من القيم » وليس « جماعة من الناس » ؛ تبين لنا أن التقدم فى السن أو حصول الوفاة لايؤلفان الشرح الكافى . بل ينبغى القول إن كل واحد من المنابع أو المصادر الثلاثة التى سبقت الإشارة اليها — السيطرة على المؤسسات فى زمن مبكر، والارتباط بالقيم المحورية للمجتمع ، والظهور بمظهر الآباء والمؤسسين للمجتمع والدولة — قد اعتراه الضعف والوهن مع مرور الوقت .

لكن السؤال الذى ما زال بحاجة إلى جواب هو : كيف حصل التغير على نحو تدريجى ؟ هنا يشير « فاين » إلى أهم مؤسسات المجتمع الاسرائيلى منذ عام ١٩٤٨ فصاعداً ، فيعددها كالآتى :

— الوكالة اليهودية .

— الهستدروت .

— الهاغانا .

— الحركة التعاونية (اتحادات الكيبوتز بنوع خاص) .

إن قيادة هــذه الهيئات أو المؤسسات الأربع كانت متشابكة الصلاحيات ، وعملية اتخاذ القرارات فيها كانت تتم على صعيد شخصى للغاية . ثم جاءت البيروقراطية على نحو غير متوقع مع قيام الدولة . وأخذ الجهاز يتسع ويتشعب ، بحيث كثرت المراكز الشاغرة فى الادارة ، وأصبح من الضرورى تجنيد المهارات والكفاءات اللازمة .

هنا وجد قدماء الموجة الثانية أنهم لا يستطيعون تقديم العدد الكافى من المرشحين لملء المناصب والمراكز الشاغرة . كما فضّل قسم منهم البقاء خارج الجهاز الحكومى الرسمى بسبب نفورهم من كل سلطة رسمية — على حد قوله . وربما حسب البعض الآخر أن فى استطاعته الاحتفاظ بالسيطرة على وكالات الدولة ومؤسساتها ، انطلاقاً من مواقعه فى بنيات أخرى تتصف بمرونة أكثر، وعلى صلة أقرب بالتقليد الريادى . هؤلاء اكتشفوا مع مرور الزمن - كما يحلل فاين - أن ازدياد سلطة الدولة قد أدى مباشرة إلى إضعاف نسبى فى سلطات الهيئات والوكالات الأخرى .

وبكلام آخر ، حدث ما يلى :

١ — « إن المطالب الملقاة على عاتق الدولة، والموارد التى فى متناولها أدت

بدورها إلى نقل مركز الجاذبية السياسية من جماعة الموجة الثانية حيثما كانوا، إلى أجهزة الدولة، بغض النظر عن الذين يسيرونها.

٢ — « لقد تمت عملية الانتقال هذه بشكل تدريجى ، ولم تكتمل تماماً حتى الآن ، بيد أنها استمدت قوتها وسرعتها من التحول الذى طرأ على القيم المحورية .

(أ) داخل جماعة القدماء إياهم .

(ب) وفى المجتمع الإسرائيلى بشكل عام .

٣ — « إن اقتران الحياة الشخصية بالحياة العامة ، واقتران الاشتراكية مع اليهود — وهو الأمر الذى كان فى صلب فكرة الموجة الثانية للهجرة — فقدَ الكثير من بريقه السحرى» (٣) .

(ب) أمام تحديات الستينات

يرى فاين أن الهيمنة السياسية التى مارسها جيل الموجة الثانية من المهاجرين اليهود واجهت تحديات حاسمة منذ مطلع الستينات ، ودخلت فى طورها الانتقالى إبّان عام ١٩٦٨ ؛ فالبريق الذى زال عن هالة الموجة الثانية وفكرتها — بالإضافة إلى ازدياد اتجاه الدولة كمركز فى الوسط، وتناقص عدد الآباء المؤسسين بصورة مطردة — أدى بدوره إلى وضع البنية السياسية للمجتمع الإسرائيلى أمام تحديات تختلف عن سابقاتها .

ومن الصحيح انه كانت هناك تحديات قبل عام ١٩٦٨ بالنسبة لهيمنة الموجة الثانية على مقدرات السياسة والحكم . لكن هــذه التحديات تبدو فى نظر فاين متواضعة ومحــدودة المطالب . هناك أمران لم يرقَ الشك إلى صحتهما إبان ولاية بن غوريون وخــلال عهده

(٣) انظر المصدر نفسه ، ص ٥٢ .

فى رئاسة الحكومة : « صدق القيادة الراهنة » و « شرعيتها الطبيعية » . فقد استطاع بن غوريون أن يكسب لنفسه لقب « أب البلاد » دون منازع ، ثم جاءت استقالته عام ١٩٦٣ لتفتح صفحة جديدة . أو كما يقول فاين : كان من نتيجة استقالة بن غوريون أن التحديات انتقلت من السر إلى العلانية ورغم أن أشكول والمقربين منه ينتمون إلى جيل بن غوريون، واشتركوا معه فى تحقيق الدولة ، لكنهم افتقدوا إلى « سحره » : « أشكول كان أقل منه نهرو يأتى بعد غاندى ، من إيدن يخلف تشرشل ! » .

لنتساءل مع فاين عن مصدر هـذه التحديات ومنبعها ، وعن مقوماتها أو المسوغات القابعة وراءها ؛ فهو يريدنا أن نرى ما يدعوه بـ « العلاقة الوثيقة بين الثقافة السياسية والنظام السياسى » . لكن التحديات المشار إليها تهمنا بالنسبة الى صدورها عن جماعتين فى اسرائيل :

أولا : ما يسمونه بـ « الجيل الجديد » (داخل حزب الماباى) .

ثانياً : جماعة اليهود الشرقيين .

ولا حاجة بنا الى متابعة النظريات التى يقدمها « فاين » عن الحق الطبيعى فى السلطة بالنسبة لأولئك الذين يقودون بلادهم نحو الاستقلال ، أو عن مسألة الانتقال من النخبة الطبيعية الى النخبة المنتقاة أو المختارة . « ومن الشرعية الضمنية الى الشرعية الصريحة » . بل نكتفى بالوقوف قليلا عند مصدَرى التحديات المشار إليهما أعلاه .

١ – الصراع داخل الماباى :

ليس من السهل تحديد الطابع المميز للصراع الدائر داخل حزب الماباى منذ منتصف الستينات بصورة مكشوفة ؛ فالأعضاء الشبان درجوا على المطالبة بنصيب أوفر من صلاحيات اتخاذ القرارات ، ومن نيل مكافآت

المناصب العليا . ولقد شهدت المؤتمرات السنوية للماباى فى الأعوام الفائتة نقاشاً حامى الوطيس بين فئة الأقوياء المسنين وجماعة الشبان الذين فقدوا الصبر وهم ينتظرون دورهم . فهل كانت القضايا المتنازع عليها وحولها بين الفريقين أيديولوجية الطابع ؟ أو كما يقول فاين ، تمتُّ بصلة وثيقة وجوهرية إلى مسألة الذرائعية ضد الأيديولوجية » و « التسلسلية ضد النسَب» ؟ إن العناصر الشابة داخل الحزب أخذت تطالب بضرورة التغيير وإفساح المجال أمامها ، تحت شعار الحقن بدماء جديدة والاستفادة من حيوية الشباب . لكن الشيوخ فى الماباى تذرعوا فى المماطلة والتأجيل على أساس أن الشباب تنقصهم الخبرة والعريكة ، مثلما أنهم ناشدوا الجيل الطالع الامتناع عن تعكير صفو الاستقرار ، وطالبوه أن يتحلى بفضيلة الصبر والانتظار .

ومما يثير الفضول لدى الباحث « فاين » هو الموقف الذى اتخذه بن غوريون من هؤلاء الشبان أثناء المناقشات الحزبية ؛ فقد وقف السياسى المسن إلى جانب الجيل الطالع وأعلن تأييده للموقف العقائدى لدى هؤلاء الشبان . بيد أنه لم يمنحهم التأييد الكامل فى مطالبتهم بمزيد من السلطات والصلاحيات . وربما يرجع موقف بن غوريون هـذا إلى معرفته الأكيدة بأن العديد من هؤلاء الشبان الذين شاركوا فى المناقشات كانوا من الأشخاص الذين وضعهم هو بالذات فى مراكز المسئولية . أى أنه - كما يعلل فاين - توسَّم فيهم خير أوفياء لتصوره عن مستقبل إسرائيل ، ومفهومه الخاص فى السياسة الإسرائيلية . لذا فهو لم يأخذ عليهم ذلك الانعدام الظاهر لجهة التزامهم بشعارات الريادة الصهيونيـة ، بل رأى فيهم بالأحرى خلفاءه الحقيقيين .

على أن هذه التزكية من جانب بن غوريون قوبلت برفض الجيـل

القديم داخل الماباى . وسواء كان الرفض عائداً إلى عدم اقتناع القيادات بصدق هذه التزكية وصحتها ، أو أن مرده إلى التردد الطبيعى فى التنازل عن السلطة، أو إلى القلق الذى ساور « السلف » بشأن الايديولوجية السياسية أو لجهة انعدام إيديولوجية لدى « الخلف » — فإن الزعماء القدامى داخل الماباى حاولوا تأجيل المواجهة الحاسمة كلما استطاعوا إلى ذلك سبيلا . حتى أصبح التأجيل متعذراً فى منتصف الستينات . والسؤال الآن هو كيف تم حسم الخلاف بين جميع الفرقاء ؟ وهل يعود السبب فى التصدى للمشكلة إلى تقلّص عدد جماعة القدماء، ودخولهم فى مرحلة السبعين من عمرهم ؟ أو إلى قلة عدد المطالبين بالخلافة داخل الماباى نفسه ؟

أولا — إن علاقة بن غوريون مع زملائه السابقين فى الماباى أخذت منذ عام ١٩٦٠ تسير من سيء إلى أسوأ ، مما أسهم فى حمل قدماء الماباى على استبعاد الاحتمال الرامى إلى تسليم مقاليد الزعامة السياسية لأتباع الرجل وتلامذته .

ثانياً — مع مجيء أشكول إلى مقاعد الحكم أخذ الضعف ينتاب صفة الشرعية الذى أسبغها الجيل القديم على نفسه والهالة التى أحاط بها مركزه . كما أن سلطة بن غوريون بالذات أصبحت موضع تساؤل ، لا سيما بعد أن أبى الماباى تبنى موقفه من قضية لافون التى غدت عام ١٩٦٥ بمثابة القضية الشهيرة وصاحبة الصيت الذائع على المسرح السياسى الاسرائيلى .

ثالثا — وربما كان هذا هو السبب الأهم وراء حمل الماباى على التعجيل فى ايجاد حل حاسم لمشكلة الخلافة القيادية : ازدياد حدة المطالب المشروعة بين صفوف اليهود الشرقيين بغية الحصول على نصيبهم العادل — والمتكافىء مع أكثريتهم العددية — من المناصب والمراكز ؛ ففى ذلك يقول « فاين » : « إن هذا الوضع دخل فى تفكير الزعماء القدامى للماباى عندما بادروا عام

١٩٦٤و١٩٦٥ إلى القيام بمحاولاتهم الأولى والمنسقة بقصد معالجة قضية الخلافة السياسية » .

لذا يجدر بنا قبل متابعة مسلسل الصراع داخل الماباى أن نتوقف قليلا بغية التعرف إلى أوضاع اليهود الشرقيين فى ميزان السياسة الاسرائيلية .

٢ — الشرقيون والتمثيل الديمقراطى :

يعترف « فاين » بأن اليهود الشرقيين فى اسرائيل يقعون « خارج المطياف السياسى المنظم » . ثم يؤكد أن مطالبهم المشروعة لا تستند إلى أساس ادعاء الخبرة السياسية أو الفعالية أو الوراثة الطبيعية ، بل هى تقوم بالفعل على مبادىء النظرية القوية للتمثيل الديمقراطى ؛ ففى بداية الستينات انتقل اليهود المتحدرون من أصول شرقية إلى مركز الأكثرية بين سكان اسرائيل . وبادرت الأحزاب السياسية فى البلاد من جانبها إلى أخذ هذا التحول بعين اعتبارها وعلى طريقتها الخاصة . لذا كانت استجابة الأحزاب للتحدى العددى على صورة المبادرة إلى أخذ أعداد مزيدة من هؤلاء المواطنين على قوائمها الانتخابية .

لنأخذ بعض الأرقام والإحصائيات بعين الاعتبار أولا ، إن الكنيست الأولى كانت تضم أربعة نواب من اليهود الشرقيين بالإضافة إلى ٥ نواب إسرائيليين يتحدرون من خلفيات وبيئات شرق أوسطية ، بينما ارتفع هذا الرقم فى الكنيست الخامسة (١٩٦١) إلى ٩ يهود شرقيين و ٢ شرق أوسطيين . ونجد الكنيست السادسة (١٩٦٥) على ارتفاع حاسم نسبياً ، إذ يصل عدد النواب من اليهود الشرقيين إلى ١٤ عضواً ، وربما بلغ عددهم حوالى ٢٣ عضواً فى الكنيست السابعة والحالية (١٩٦٩) .

وحتى لو أخذنا هذا الرقم الأخير ، فإنه يشير إلى تباين صارخ للغاية بين العدد السكانى والتمثيل البرلمانى . إذا كان اليهود الشرقيون يؤلفون أكثر

من نصف السكان فى اسرائيل — وربما بلغوا نسبة الثلثين — فإن تمثيلهم البرلمانى لايتجاوز فى أفضل الحالات ١٩ بالمائة من مجموع أعضاء الكنيست. ويعترف « فاين » بازدياد التباين والتفاوت عندما يتم النظر الى مجالات أخرى غير عضوية الكنيست : كالمناصب والمراكز الحساسة فى كل من الحزب والكنيست والحكومة والمرافق العامة وغير ذلك .

لكن الشيء الذى يسترعى الانتباه فى الكتابات الإسرائيلية والصهيونية بالنسبة لليهود الشرقيين هو إجماعها على الاشتراط بأن التفاوت المذكور يكتسب معناه ومغزاه بقدر ما ينظر الشرقيون الى أنفسهم كجماعة قائمة بذاتها أى أن احساس اليهود الشرقيين بانفصالهم عن اليهود الآخرين فى المجتمع الإسرائيلى هو شرط لكل مطلب يقضى بتمثيلهم كجماعة منفصلة ، واذا انعدم توافر الإحساس المشار اليه لدى الكثيرين منهم ، فهل يعنى ذلك فقدان حقهم الأساسى برفع الحيف اللاحق بهم من جراء التمييز فى المعاملة والتفاوت فى التمثيل ؟

هنا يلجأ « فاين » وغيره من الباحثين إلى اكتشاف حد أدنى هو بمثابة القاسم المشترك الذى يربط بين الشرقيين : إبعادهم عن المناصب والمراكز الهامة فى المجتمع، واستثناؤهم من الوظائف الحساسة . ثم لا يجد مناصاً من الاقرار بوجود شعور من هذا النوع لدى اليهود الشرقيين ، مما دفع الأحزاب الإسرائيلية فى مناسبات عديدة إلى « تلفيق » مرشحين على قوائمها فى الانتخابات البلدية والعامة بقصد إثبات الزعم القائل ان هؤلاء يمثلون الأحزاب السياسية لليهود الشرقيين . فالمعروف أن تلك الأحزاب هى أشبه ما تكون بتجمعات لغرض معـــين (أو كما يقول فاين : Ad hoo grouqings) ، تظهر الى حيز الوجود أثناء الحملة الانتخابية، لكى تنتهى وتزول مع انتهاء الانتخابات ، سواء كان الفوز حليف بعض مرشحيها أم لا .

وهناك معلومات ترد فى أكثر من دراسة عن الموضوع مؤداها أن معظم اليهود الشرقيين يلقون بأصواتهم لصالح الأحزاب الرئيسية ، لا سيما إبان الانتخابات العامة . هذا يعنى بالطبع أنه لا توجد فئات بين اليهود الشرقيين تطالب دون هوادة بوجوب تسليم مقاليد السلطة إلى ممثلى أكبر فئة سكانية فى إسرائيل . حتى أن « فاين » بالذات يعود فيستدرك خطورة الوضع بالنسبة للتوتر القائم بين « الاجماع السياسى » و « الشقاق المجتمعى »، وفيما لو جرت ترجمة هذا الشقاق والخلاف إلى مطالب سياسية محددة ؛ فيقول :

« ليس من المهم أبداً ألا يتجاوب معظم اليهود الشرقيين فى ظل الظروف الراهنة ، وألا يتمكنوا من الاستجابة لنداءات إخوانهم الأشد خصوصية . بينما الأمر البالغ الأهمية هو أن التوكيد المتكرر على مبدأ التمثيل (الديمقراطى) ، باعتباره المبدأ الرئيسى لتعيين خلافة السلطة ، يُلقى ظلالا من الشك على شرعية أى حل آخر - فيقلّل بذلك من سلطات الخلفاء المحتملين أو المرجحين أكثر من غيرهم » .

أما العوامل التى ينسبون اليها دور التخفيف من حدة الأزمة المتمثلة بالقوة العددية لليهود الشرقيين — أو « إسرائيل الثانية » ، كما يسميها فريدمان — فهى تتراوح بين الاعتبارات التالية :

(ا) انعدام التجانس بين اليهود الشرقيين .

(ب) وجود حساسية نسبية بالمشكلة من جانب الحكومة .

(ج) الخطر الخارجى الذى تدعى اسرائيل مجابهته .

ولقد كتب جورج فريدمان فى فصل من كتابه (٤) تحت عنوان «اسرائيل الثانية»، وبعد اطلاعه على الأوضاع السائدة فى منتصف الستينات داخل المجتمع الإسرائيلى، ما يلى :

«لم يظهر لى أن معظم الاسرائليين قلقون جداً من جراء المشكلات التى تنطوى عليها إسرائيل «الثانيـــة»، أو أنهم يدركون تمام الادراك المضاعفات التى لا تحصى بالنسبة لحياة الأمة الفتية — باستثناء النخبة المقاتلة بين سكان الكيبوتزات إذ يتعاون هؤلاء بصورة وثيقة مع دائرة هجرة الأحـــداث والشبان، فيستقبلون الأولاد الصغار، ويقومون على تربيتهم جنباً إلى جنب مع أولادهم»(٥).

ثم انتهى فريدمان إياه إلى القول بأن إسرائيل الثانية (اليهود الشرقيون) تطلق الآن تحديها الحاسم بوجه إسرائيل الأولى (أو اليهود الغربيون). ومما يسترعى الانتباه دون شك هو الأسلوب الذى اختاره فريدمان فى التعبير عن طبيعة ذلك التحدى وتعيين أبعاده ومغزاه ؛ إنه يكشف لنا عن العنصرية الصهيونية فى ناحية مازالت بحاجة إلى المزيد من البحث والدراسة إذ يقول :

«لقد فعلت إسرائيل كل ما بوسعها لكى تجند خبرتها وخيرة عقولها التربوية والتقنية فى سبيل العمل لمساعدة البلدان النامية فى أفريقيا السوداء وامريكا اللاتينية وآسيا — علماً بأنها أقدمت

---

(٤) أنظر Georges Friedmann — The end of the Jewish deople (Doubleday Anchor. Books, A 626) New yorke. 1968. pp. 149-173.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٧٢ .

على ذلك بدافع المصلحة القومية، كما النزعة المثالية على حد سواء — ومن غير المعقول تصوره أن تترك إسرائيل عالمها الثالث القابع بين ظهرانيها دون مدّ يد المساعدة إليه، وهى التى فتحت ذراعيها لاستقبال المهاجرين اليهود الشرقيين داخـــل حدودها الضيقة» (٦).

غير أن فريدمان يتجاهل المسئولية التى تتحملها الصهيونية فى غمرة حماسه للتخفيف من وطأة المشكلة بالنسبة للمجتمع الإسرائيلى، فهو لا يتنبه مثلا، إلى الدور الحاسم الذى لعبته المنظمات والأجهزة الصهيونية فى اقتلاع هؤلاء اليهود من أوطانهم ومجتمعاتهم بغية تهجيرهم ونقلهم إلى إسرائيل وتحت ستار إغداق الوعود عليهم وتعليلهم بالجنة التى تنتظرهم حالما تطأ قدماهم «أرض الميعاد» ومن المستغرب كل الاستغراب أن نجد المصلحة الصهيونية تولى اهتمامها لبلدان العالم الثالث، وهى غير عابئة بأكثرية اليهود الذين «استجابوا لنداء العودة» لكى يكتشفوا أن المجتمع الذى «فتح لهم ذراعيه» يأبى على نفسه إلا اعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية . إن اليهود الشرقيين فى المجتمع الاسرائيلى، أو السواد الأعظم من جماهيرهم بتعبير أدق، يقـــومون الآن بتأدية الدور الذى تؤديه «البروليتاريا الكولونيالية» فى الدول الامبريالية . فالمراكز الحساسة والمناصب العليا هى من نصيب قدماء الأوروبيين — سواء كان ذلك فى دوائر الحكومة والوزارات أم فى الهستدروت . والمنتفعون من النمو الاقتصادى والخدمات المتطورة هم اليهود المتحدرون من أصول غربية وهم القابضون على زمام الأمور ومقاليد الحكم والسياسة فى البلاد .

ومن الطريف أن هذه الارستقراطية الصهيونية فى المجتمع الاسرائيلى

---

(٦) راجع المصدر نفسه، ص ١٧٣ .

هى صاحبة الفضل الأول فى رفع لواء المبادىء العليا للايديولوجية التى اعتنقها المستوطنون الأوائل تحت شعار الريادة والمساواة واللاطبقية . فالصلات التى تشد اليهود الشرقيين إلى مقومات الدعوة الصهيونية هى صلات واهية للغاية ، تفتقد إلى عناصر التجربة التى اعتمدها اليهود الأوروبيون فى تعليل صهيونيتهم . لكن المجتمع الاسرائيلى القائم على منح كافة اليهود فى العالم حق العودة إلى حظيرته بالتساوى ، لا يعبأ كثيراً بأمر المساواة حالما يتم له حمل اليهود الشرقيين على الاستفادة من هذا الحق . وباستطاعتنا القول مماشاة لتحليل « فاين » فى استناده إلى عبارة جورج أورويل الشهيرة « إن قدماء المستوطنين (Vatikim) من أصول أوروبية شرقية هم أكثر مساواة من غيرهم فى اسرائيل » (More equal than others) !

نعود الآن إلى التساؤل ثانية عما حل بالافتراض التقريبى الذى انطلقنا منه بصحبه الشروحات والتحليلات التى اقتبسناها عن ليونارد فاين . ان الصيغة الاجمالية للافتراض المشار اليه تؤكد مايلى: زمام السلطة السياسية فى المجتمع الاسرائيلى يقبع بأيدى قدماء المهاجرين فى الموجة الثانية (١٩٠٤ — ١٩١٤) . ولقد حاول فاين تفنيد هذا الافتراض من خلال إبداء التحفظات التالية :

١ — قلة عدد هؤلاء القدامى فى الظروف الراهنة .

٢ — انهماك الكيان السياسى للمجتمع فى بحث دؤوب عن قيادات جديدة .

٣ — وتفتيشه عن قواعد جديدة تسبغ صفة الشرعية على نخبة سياسية ناشئة .

(ج) ولادة الحزب الأكثرى

أشرنا فيما سبق إلى المحاولات المنسقة من جانب الرعيل القديم فى زعامة الماباى بغية إيجاد حل لمشكلة الخلافة السياسية فى المجتمع والدولة. والاتجاه الذى سار فيه قادة الماباى آنذاك (١٩٦٤ و ١٩٦٥) كان يرمى إلى توسيع القاعدة الحزبية عن طريق الدمج والتحالف مع حركات وأحزاب تربطها بالماباى صلات عديدة ترجع الى العهد السابق لقيام الدولة . لذا اتجهت الانظار فى البداية الى تلك الجماعة التى تضم فى شخصها وذاتها الشروط المطلوبة كالآتى :

أولا — أن يكون لها نصيب من ادعاء الشرعية .

ثانياً — امتلاك بعض تجارب الحكم وخبراته .

ثالثاً — توافر مستوى رفيع من الالتزام بالماباى الصهيونية العمالية (التى يتوق القدامى للحفاظ عليها) .

فاتضح لزعامة الماباى ان قيادة أحـــدوت هاعفودا هى تلك الجماعة المنشودة التى تتوفر لها المواصفات والشروط المطلوبة . ويقول « فاين » فى تحليله لتحركات الماباى آنذاك ان احتمال تحقيق التحالف ثم الدمج مع أحدوت هاعفودا من شأنه العودة على الماباى بحسنات عديدة ، يوردها على النحو التالى :

١ — إن الجماعة الأصلية فى أحدوت هاعفودا ، وهى التى انشقت عن الماباى قبل عشرين عاماً ، أصبحت تتألف الآن من أشخاص بلغوا الخمسين من عمرهم ، وعلا الشيب رؤوسهم أكثر مما ظهر على الجيل الشاب فى الماباى .

٢ — تضم أحدوت هاعفودا نفراً من الأشخاص الذين شغلوا مناصب

وزارية فى حكومات الائتلاف الوطنى ، مثلما أنها تحوى عدداً من القادة الذين أحرزوا شهرة واسعة خلال حرب ١٩٤٨ . (والمعروف أن أحدوت هاعفودا كانت تؤلف العمود الفقرى للبالماخ — القوات الضاربة — وهى الوحـــدة العسكرية الصهيونية التى لعبت دوراً بارزاً عام ١٩٤٨) .

٣ — التنافس الدائر بين زعامة أحدوت هاعفودا وشبان الماباى كان أمراً لا يستهان به ؛ ومن المرجح أنه يضمن إقصاء الفريق الثانى بالفعل ، فيما لو تم انتقال السلطة الى الفريق الأول .

٤ — إن بن غوريون نفسه دافع طيلة سنوات عديدة عن الرأى القائل بأن وحدة الأحزاب العمالية فى اسرائيل هى مطلب لا بد من تحقيقه لتأمين التطور السياسى والاستقرار فى المجتمع والدولة . ورغم كل خسارة شخصية قد يُمنى بها الرجل نتيجة لقيام الدمج، فمن الصعب عليه أن يتراجع عن تصريحاته العلنية ومواقفه الرسمية.

٥ — بغض النظر عن مشكلات انتقال الولاية فإن قدامى الماباى أنفسهم كانوا على إقتناع ، لأسباب أيديولوجيـة وسياسية ، بأن مثل هذا الدمج سوف ينطوى على حسنات ومنافع جمة .

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات ، بادر أشكول عقب مجيئه الى رئاسة الحكومة متخذاً الخطوات اللازمة لبدء المفاوضات مع الحليفين المنشودين: أحدوت هاعفودا والمابام . لكن المفاوضات مع المابام لم تسفر عن شىء سواء كان مردّ الأمر إلى عناد المابام وتصلبه أم إلى انعدام الاهتمام الفعلى والجدى من جانب أشكول . بينما استطاع الماباى تحقيق دمج جزئى بينه وبين أحدوت هاعفودا عام ١٩٦٥ . فتم آنذاك خلق إطار موحد لتعاون

الطرفين على أساس التحالف دون أن يتنازل أحـدهما عن استقلاله الذاتى كحزب . وهكذا كانت ولادة « المَعْـرَاخ » (Ma'arach) أو كتلة « التحالف » (Alignment) .

ما هى التنازلات التى قدمها الطرفان على مذبح التحالف ؟ إن « فاين » يؤكد قيام كل واحد من الطرفين المتحالفين بالتنازل عن شىء من برنامجه الأيديولوجى لقاء إتمام التحالف . لكنه ينسب إلى الماباى فضل القيام بالتنازل البارز : إذ تعهد الماباى بالامتناع عن متابعة الالتزام الذى قطعه على نفسه منذ أمد طويل ، والقاضى بالسعى نحو تحقيق الإصلاح الانتخابى والتقليل من عدد الأحزاب فى البلاد .

غير أن الاتفاق فى جوهره لم يكن أيديولوجى الطابع على نحو واضح ؛ فقد أتاح هـذا التحالف المفكك الأوصال أمام أحدوت هاعفودا فرصة للاستيلاء على سلطات بارزة فى الدولة ، مثلما أنه أوجد لزعامة الماباى مخرجاً من مأزق المشكلة التى أخـذت تزداد قلقاً وتأزماً كلما أثيرت مسألة الخلافة على السلطة . وجاءت معارضة الاتفاق - كما هو متوقع - من جانب الأعضاء الشبان فى صفوف الماباى ، وهم الذين ما برحوا طيلة السنوات الماضية يطالبون لأنفسهم بالسلطة . ثم سارع بن غوريون إلى تنصيب نفسه ناطقاً بلسان المعارضين ، غير عابىء بالتزامه عن وحـــدة الحركة العمالية فى إسرائيل . فقد زعم بن غوريون أنه يعارض الاتفاق بسبب إقصاء المابام عن التحالف العتيد ، ولأن الماباى تنازل عن مبدأ أساسى من مبادئه السياسية . ويضيف « فاين » قائلا : « بما أن بن غوريون كان الداعية الرئيسى لإصـلاح النظام الانتخابى فى إسرائيل ، لذلك بدت معارضته معقولة للأساس البرنامجى الذى قام عليه التحالف » . أضف إلى هذا كله رواسب قضية لافون الشهيرة والانتقادات الشديدة التى وجهها بن غوريون لرفض

المابای أن يأخذ بوجهة نظره ويتبنى موقفه من الفضيحة التى ذاع صيتها السياسى .

وحين اشتد النزاع بين أكثرية المابای المؤيدة للتحالف وبين أنصار بن غوريون الذين وقفوا ضد الاتفاق ، سارع الرجل العجوز إلى إطلاق التهديدات التى تطالب القيام بتنازلات رئيسية لصالح موقفه، وإلا فإنه سوف ينسحب هو وأعوانه من المابای لكى يخوضوا الانتخابات القادمة (١٩٦٥) بقائمة منفردة . لذا كان انسحاب بن غوريون بمثابة الخطوة الحاسمة التى أدت بدورها إلى تشكيل حزب « رافى » (Rafi) أو « قائمة عمال إسرائيل »(٧). ويقول المراقبون إن النتائج التى أحرزها حزب « رافى » فى انتخابات ١٩٦٥ (نال ٨٪ من مجموع أصوات الناخبين) هى أفضل كثيراً من نتائج أى حزب جديد فى تاريخ السياسة الإسرائيلية . بيد أنه لا حاجة بنا إلى متابعة التطورات المماثلة والتى آلت بدورها إلى تأليف كتلة « غاحال » (Gahal) المنافسة ، بحيث ضمت حزب حيروت والجناح المحافظ فى حزب الأحرار(٨). فالمعروف أن هذه الكتلة الجديدة كانت تطمح أيضاً إلى تقديم نفسها كبديل عن « التحالف العمالى » بين المابای وأحدوت هاعفودا ، لكنها لم تنل سوى ٢١٫٣٪ من مجموع أصوات الناخبين ، مقابل ٣٦٫٧٪ لصالح « المَعْراخ » .

وفى أعقاب حرب الأيام الستة أخذت التطورات تتجه من جديد صوب إقامة تحالف أوثق بين الأحزاب السياسية التى تنادى بالصهيونية العالمية فى إسرائيل ؛ فدارت مفاوضات طويلة خلال النصف الثانى من عام ١٩٦٧ لكى تنتهى بإعلان الدمج رسمياً فى العشرين من فبراير (شباط

(٧) Rafi : Reshimet Poalei Yisrael . The Israel Workers List.

(٨) Gush Herut Liberalim : (Herut-Liberal Bloc)

١٩٦٨ بين الأحزاب الإسرائيلية الثلاثة : « المابای » و « أحدوت هاعفودا » و « رافى » . وهكذا تألف « حزب العمال الإسرائيلى » (Ma'i : Israel Labour Party) على أساس ائتلاف بين الأحزاب الثلاثة ، وانعكس هذا التحالف الجديد فى صورة حركة داخل الصهيونية العالمية تُدعى بـ « الحركة العمالية الصهيونية المتحدة » .

لكن بن غوريون استمر فى موقفه المتصلب، وأعلن معارضته الشديدة لعودة حزب « رافى » إلى حظيرة « التحالف العمالى » ؛ فانضم إليه بعض المقربين من أنصاره وتلامذته لكى يخوضوا الانتخابات الأخيرة (الكنيست السابعة : ١٩٦٩) فى قائمة مستقلة أطلقوا عليها تسمية « قائمة الدولة » ، ونالت ٣٫١١٪ من مجموع أصوات الناخبين . بينما أحرزت الكتلة العمالية التى انضم إليها « المابام » ، أيضاً (بغية خوض الانتخابات البلدية والانتخابات العامة للكنيست) ما نسبته ٤٦٫٢٢٪ من مجموع أصوات الناخبين .

وللمرة الأولى فى تاريخ الكنيست الاسرائيلى ظهر التحالف العمالى الجديد على صورة حزب أكثرى، يستقطب ما لا يقل عن ٥٠٪ من مجموع أعضاء الكنيست وأصوات الناخبين . فى نظر ليونارد فاين يبرز الترجيح التالى : ان اسرائيل سوف يحكمها حزب أكثرى للمرة الأولى منذ قيامها ، مما يشكل فارقاً أساسياً عن المرحلة السابقة . وعلى صعيد السلطات والصلاحيات ، فإن النتيجة الأولية لهذا التبدل السياسى سوف تنطوى — على حد رأى البعض من المراقبين والمطلعين على أوضاع اسرائيل — على « نقل موقع المساومة بين الأحزاب الاسرائيلية عن ميدان الحكومة الى داخل مجالس الحزب » .

قد يكون من السابق لأوانه اطلاق التكهنات ورسم التوقعات عن قدرة التحالف الجديد على البقاء والاستمرار — هذا ما يقوله فاين وغيره من

الذين راقبوا الوضع السياسى داخل اسرائيل عن كثب ، فالسؤال المطروح بالنسبة للتحالف العمالى بين الأحزاب المشار اليها هو ما إذا كان التحالف المذكور سوف يؤدى فى نهاية المطاف الى تحقيق الدمج الكامل بين الأطراف المعنية بالأمر . والملاحظ،أن حزب أحدوت هاعفودا أصر على الاحتفاظ بالتنظيم التابع لحركة الكيبوتز التى يشرف عليها على صورة كيان مستقل — علماً بأن هذه الحركة هى النواة الصلبة التى تؤلف قاعدة الحزب وتمده بالتأييد والدعم . بل هى مصدر قـــوة الحزب على الصعيدين التنظيمى والمالى .

ماذا يعنى هذا الاصرار من جانب أحدوت هاعفودا لجهة الحفاظ على استقلالها الذاتى ؟ هناك مسألتان تجدر الاشارة الى كل منهما على النحو الآتى :

أولا — الإصرار على استقلالها الذاتى يحفظ للحركة خط الرجعة ، فيما لو انهار التحالف، أو إذا شاءت أحدوت هاعفودا الانسحاب منه والعودة إلى قواعدها .

ثانياً — الإبقاء على القواعد التنظيمية الخاصة بها يمكنه توفير السند للحزب ، وتعزيز موقع المساومة لديه داخل التحالف .

وعلى الرغم من هذه التطورات التى جاءت تؤكد وجهة السير نحو حكم الحزب الواحد — الحركة الصهيونية العمالية — فإن الافتراض الأصلى عن مواقع السلطة الفعلية لم يفقد شيئاً من مقوماته ومعطياته الثابتة . فلا يزال الأشخاص المتحدرون من خلفيات وبيئات اجتماعية معينة — أى على العموم، قدماء المستوطنين الذين جاءوا من بلدان أوروبا الشرقية — هم أصحاب الحل والربط ، ومنبع السلطات والصلاحيات التى لاتتكافأ مع قوتهم داخل المجتمع،أو مع موقعهم فى التسلسل الرسمى لجهاز الدولة وسلطاتها إنهم حقاً ،أكثر مساواة من غيرهم ، وأوثق صلة بصانعى القرارات الحاسمة

مثلما تتيح لهم مناصبهم والموارد الموضوعة بتصرفهم مجالات واسعة لممارسة النفوذ واتخاذ القرار واستصدار الصلاحيات .

فقد خرج « فاين » من تحليله المفصل للمؤسسات السياسية فى المجتمع الإسرائيلى باستنتاج مفاده ان هناك تبايناً لايجوز تجاهله بين مسألتى التعيين الرسمى للسلطات (formal allocation) والموقع الفعلى فى ممارستها (actual location) . والمعروف ، مثلا ، ان الدستور المكتوب أو القانون الأساسى غير موجود فى إسرائيل على صورة جاهزة ، بحيث يحوى هذا الدستور المقيد توجيهات وإرشادات تتعلق بالحريات المدنية فى المجتمع. لكن غياب الدستور يؤدى بالتالى إلى منح الكنيست مزيداً من السلطات والصلاحيات . هذه السلطات تبدو غير مقيدة من الناحية النظرية : إذ يستطيع البرلمان الاسرائيلى تمرير القانون الذى يريده،أو استصدار التشريع الذى ينال أكثرية بسيطة من أصوات الأعضاء .

بيد أن تلك السلطات الرسمية أو الشكلية لاتنبىء الكثير عن فعاليـــة الكنيست وتأثيره ؛ فهو يخضع فى أعماله لظواهر ثلاث تقع خارج نطاق الاجراءات الرسمية — كما يقول فاين . هذه الظواهر هى الآتية :

١ — تركيب الكنيست من أحزاب متعددة .
٢ — أعضاء الكنيست لا يمثلون مناطق جغرافية من إسرائيل
٣ — العلاقة الفريدة من نوعها بين الكنيست والوزارة .

إن جميع الحكومات الاسرائيلية حتى الآن قامت على أساس الائتلاف بين أحزاب متعددة . والمعارضة داخل الكنيست لاتستطيع استجماع قواها إلا عن طريق الائتلاف أيضاً — مما يجعل بدوره مسألة تجزئة هذه المعارضة أمراً سهلا للغاية . ومن الصعب جداً فى ظروف كهذه أن تتوصل أحزاب المعارضة إلى اتفاق فيما بينها حول قضية واحـــدة ، بحيث تتضافر جهودها لإحراج الحكومة أو اسقاطها . فالماباى هو سيد الموقف، والقادر

الوحيد على تحمل النفقات الانتخابية عندما يتسنى لأحزاب المعارضة أن تنجح فى إعادة الانتخابات العامة . وإذا كان الماباى وحلفاؤه هم أسياد الموقف بلا منازع ، أفلا يعنى ذلك تقييد الإشراف أو المراقبة البرلمانية على أعمال الحكومة وسياستها ؟ إنه يعنى حتما — فى نظر فاين وغيره من المراقبين — تعزيز التشيع الحزبى (والبعض يقول أيضاً : اللامسئولية) الذى تتصف به مناقشات الكنيست تقليدياً .

ومن الواضح تماماً ان الكنيست الاسرائيلي هو « مجلس الأحزاب (House of Parties) ، فالحزب هو لولب الأشياء ومحور النشاطات داخل الكنيست . والحزب الأكثرى فى حكومة الائتلاف،والتحالف الوطنى هو صاحب القول الفصل فى وضع جدول أعمال الكنيست . أوكما قال اليعازر فارتمان :

« الأحزاب فى إسرائيل هى طريقة وأسلوب فى الحياة . إنها تزود أعضاءها بإطار معين ينظرون منه إلى العالم ، وبالحرف الواحد تقريباً من المهد إلى اللحد . فالنظرة التى تتبناها تلك الأحزاب عادة ماتكون فاقدةالمرونة وغير قابلة للأخذ والرد، وإذا حدث أن ألقى العضو بصوت ضد حزبه ، فإن مثل هذه البادرة تعتبر كمن يوجه ضربة إلى لحمه ودمه » (٩)

إن هذه المحورية التى يشغلها الحزب فى الحياة الاسرائيلية بشتى مجالاتها ونواحيها ربما كانت هى المسئولة عن النظام الانتخابى السائد فى المجتمع الاسرائيلي حالياً . ويعتقد « فاين » بإمكانية الدفاع عن رأى من هذاالنوع حيث ينتهى إلى القول التالى :

« بيد أنه من المرجح عدم وجود أية هيئة تشريعية فى بلد ديمقراطى ،

(٩) راجع الدراسة التالية :
Joseph Badi - The Government of the State of Israel, (New York, 1963), p. 267.

حيث يجرى إفراغ العضو الشخصى من كل أهمية وتجريده من كل مغزى — كما هى الحال فى إسرائيل . ولا يوجد هناك مثيل للوضع الاسرائيلي :حيث يتكل العضو على حزبه بهذا الشكل الأساسى الذى ينقطع نظيره » .

فلا يغرب عن بالنا ، إزاء التحليلات والتخريجات التى تقدم ذكرها ، أن ليونارد « فاين » بالذات يصل فى رحلة استكشافه لمواقع السلطة السياسية ومراكزها فى المجتمع الاسرائيلي إلى النتائج التالية :

أولا — « إن مركز الماباى وقوته قبل كل شىء هما العاملان المسيطران على تكوين الحكومات وتسيير أعمالها ؛ فالحكومات تأتى والحكومات تذهب ، لكى الماباى يبقى ممسكاً بقبضة حازمة على زمام الوزارات الرئيسية والحكومة بشكل عام ».

ثانياً — رئيس الوزراء فى إسرائيل يحكم ولا يملك ، بيد انه لايعدو كونه مجرد « المتقدم بين أنداد متساويين » .

ثالثاً : إن اسرائيل منذ قيامها وحتى الآن ما زالت تعيش فى ظل حالةطوارىء رسمية،مما يتيح للحكومة استصدار تنظيمات جامحة دون الحصول على موافقة مسبقة من الكنيست .

رابعاً : بالنسبة لموقع السلطة فى اسرائيل ومركزها،يبدو لنا الكنيست بمثابة مؤسسة لاتضاهى أبداً من حيث الصلاحيات والنفوذ سلطات الحكومة؛ فالحكومة، بل وزراء الماباى داخل الحكومة، ولاسيما رئيس الوزارة : هو صاحب القول الفصل والسلطات المطلقة .

خامساً : إن كل الطرقات نحو السلطة فى مجتمع المهاجرين الاسرائيلي تقود إلى الماباى ، وتنبع بالتالى منه أو تصدر عنه — لكى تزداد تفرعاً وتشعباً دون أن يؤدى هذا الأمر إلى الانتقاص من سلطات الحزب الواحد ونفوذه الهائل(١٠) .

(١٠) راجع مقالة «فاين» المشاراليها سابقاً ، المصدر السابق ، ص ٧٣ — ٧٥وص ٨٨ .

مطبعة الجبلاوى
٢٠٢ شارع الترعة البولاقية

رقم الإيداع بدار الكتب ٣٢٢٣ / ١٩٧١